المقاومة الفلسطينيَّة المسلَّحة: الأبعاد الأخلاقيَّة والقانونيَّة والسياسيَّة

ملف من إعداد وتقديم: سماح إدريس وعمر البرغوثي

المشاركون

سماحة السيد محمد حسين فضل الله

د. نوم تشومسكي

د. مصطفى البرغوثي

د. نورمن فنكلستين

د. ريتشارد فالك

د. سهيل الناطور

سماحة الشيخ نعيم قاسم

د. جورج حبش

الأستاذ أسامة حمدان

النائب عصام مخّول

د. إبراهيم علّوش

رأيتُ رام اللّه.

طوال الشهر الماضي كنتُ في رام اللّه، في الطيرة تحديدًا، وفي بناية «الجاردنز» على وجه التخصيص. جاء الإسرائيليُّون. احتلّوا البناية. صرختُ في وجوههم بالإنكليزيّة. صرختْ صفاء بالعِبْرية. حُلْنا دون أن يحتلّوا شقّتنا. هؤلاء الجنود يُحسّون بعقدة النقص حيث يسمعون عربيّاً يتحدَّث بلغة الأقوياء.

اليوم وسّخوا الدّرج. أمرتُهم أن ينظّفوه. زوجتي تحدَّثتْ مع قائدهم: «أَخْبِرهم أن لا يتصرَّفوا كالأولاد في حديقة الحيوانات.»

ابنتنا ناي (٥ أعوام) خرجتْ إلى الشرفة. غنّت للجنود: «بكرا بكرا جايي العيد.»

...

كنتُ في رام اللّه.

شهرًا بطوله وأنا أكتب لعمر، وهو يكتب لي عبر البريد الإلكترونيّ، هو من رام اللّه وأنا من بيروت: هو محاصَرًا بالدبّابات والجنود، وأنا محاصَرًا بقلقي عليه وعلى زوجته وابنتيْه ناي وجنى... ومحاصَرًا بذكريات صيف ١٩٨٢ حين طوَّقَنا شارون هنا في بيروت، وفي هذا الشارع بالذات. رسائلُنا تعدَّت المئة والخمسين. كنّا أحيانًا نَكْتب أكثرَ من عشر رسائل في اليوم. نتشاور في مَنْ علينا أن نُشْركه في ملفّ «المقاومة المسلّحة.» يَقْترح سؤالاً؛ أعدّله. أقْترح سؤالاً؛ يعدّله. وأحيانًا يرجوني أن أَصْبر عليه: «إنَّهم يَقْصفون الآن. سأعود إليكَ بعد لحظات.» إلى أن كتب في ٢٥ يناير الساعة ٨:٣٧ صباحًا: «عزيزي سماح، اليوم غادروا الطيرة، بما في ذلك بنايتنا. الآن نَسْتطيع أن نتنفّس بسهولة أكبر قليلاً، ونركّز على حياتنا أكثر.» وكمقاتل اشتاقَ إلى سلاحه، أتخيّلُهُ وقد عاد ليجلس خلف جهاز الكومبيوتر.

...

في هذا الملفّ نتحدَّث عن المقاومة الفلسطينيَّة المسلّحة: تلك التي عليها نَشَأْنا، وعنها دافَعْنا، وفي صفوفها انتظمنا، وبتجاوزاتها اكتويْنا.

خمسون عامًا والمقاومةُ تَسْكن هذه المجلّة: افتتاحيّاتٍ، وقصائدَ، وقصصًا، وأبحاثًا، ومسرحيّاتٍ، وحواراتٍ، وخناقات. واليوم، تستعيد الآداب اسمَها الأوّل: فلسطين؛ أو هي تستعيد بالأحرى، مقاومتَها المسلّحة ـ صانعةَ هويّةِ شعبها... إلاّ حين تتحوّل أداةً تَقْمع المناضلين أو تتسلّط على الناس. ووسط التشكيك بجدوى السّلاح، ولاأخلاقيّته، ولاقانونيّته، كان على الآداب أن تُسْهم في البحث عن أفضل السُّبُل الموصلة إلى الحريّة والاستقلال ـ هَدَفَي الانتفاضة الساميَيْن.

عُمر طالب دكتوراه في الفلسفة الأخلاقيّة في جامعة تل أبيب. تقاسَمْنا إعدادَ هذا الملفّ، وتقاسمنا مسؤوليّةَ الاتّصال بالشخصيّات السياسيّة والقانونيّة والدينيّة. فكانت الحصيلة أحدَ عشرَ إسهامًا لا بدّ أن تشكّل أرضيّةً ممتازةً لترسيخ هموم الثقافة والأخلاق والقانون في قلب المقاومة الفلسطينيّة المسلّحة.

...

حين انتهينا، عمر وأنا، من إعداد الملفّ، سألتُ ناي (٤ أعوام)، وهو اسمُ ابنتي أنا أيضًا: بتعرفي أغنية «بكرا بكرا جايي العيد؟»

❖ ❖ ❖ **سماح إدريس**

«لا. لا يمكن أن أؤيد قتل أطفالهم. الأطفال في كل مكان هم أولاً أطفال. والأطفال لا يستطيعون الدفاع عن أنفسهم، فكيف يحق لأحد أن يؤذيهم؟» هكذا ردت ابنتي جنى (٩ سنوات) على أحد الأسئلة الصعبة التي استخدمناها في هذا الملف، لبحث الحدود والمحاذير الأخلاقيّة والسياسيّة والقانونيّة للكفاح المسلّح الفلسطينيّ. لقد فاجأتني بمنطقها، وبحفاظها على موقف إنسانيّ، بالرغم من شدة تأثرها بالقتل البشع لمحمد الدرّة، ومن تفاقم حقدها على جيش الاحتلال بعد أن قصف منزلنا في العام الماضي، فأصبحنا لاجئين ـ ولو بشكل موقت ـ وبعد أن اقتحم منزلنا قبل شهر وحاول طردنا منه واحتلاله. في إحدى الرسائل، علّق صديقي د. نورمان فنكلستين على مثل هذه المواقف قائلاً: «إنّ العديد من الفلسطينيين ... هم الذين يؤكدون لي كرامةَ البشريّة وكرمَ أخلاقها؛ ففي سياق آخر، لم يكن من النبل بشكل خاص أن يساعد ألمانيٌّ يهوديّاً: فما النبل في ألاّ يكون الألمانيّ نازيّاً؟ النبل الحقيقيّ يَكْمن في أن يستطيع يهوديٌّ، وسط كل الرعب، أن يَعْترف بالإنسانيّة في ألمانيّ، بل أن يشعر بالصداقة تجاهه...»

عندما كتب لي سماح عن فكرته في إعداد هذا الملفّ، أجبته فورًا: «نعم، سأشاركك في هذا المشروع، لأننا جميعًا في حاجة ماسة إلى حوار العقل والقلب حول هذا الموضوع.» لا أُخْفي أنني للحظة شعرتُ بشيء من تأنيب الضمير، بسبب السؤال الملحّ الذي أَصَرَّ على أن يحتكر مساحةَ تفكيري لوهلة: «هل بإثارتنا هذا الموضوعَ الآن بالذات خضعنا ـ لاشعوريّاً ـ لإلحاح روما الجديدة، واشنطن، وحربِها ضدّ كلِّ مَنْ لا يَخْضع لمشيئتها، فوقعنا في شرك الإعلام المهيمن الذي يصرّ على وصم مقاومتنا بالإرهاب؟» لا أحد يستطيع أن يجزم أنه لا يتأثرّ بتاتًا بروما وبإعلامها. ولكنْ يمكننا القولُ إننا نحبّ العدالة حتى لو ادّعت روما حبَّها لها، ونَكْره الظلمَ حتى وإنْ ناصبتْه روما العداءَ. أيْ أننا نبحث ونمحّص في قضيتنا هذه لأننا نرى أهميّة ذلك لنا نحن في الدرجة الأولى، لنضالنا، لأخلاقيّته، للمبادئ التي يهتدي بها، للأهداف التي يصبو إليها. نحن لا نفهم العدالةَ والسلامَ كما تَفْهمها روما، بل نَرْفض احتكارَها أساسًا لتعريف مثل هذه المفاهيم؛ ولذا نَسْعى إلى طرح فهمٍ بديلٍ أو مختلفٍ.

لقد أصبحتْ قضيّةُ الكفاح المسلّح الفلسطينيّ وحدودِه ومبادئه قضيةً تشغل الكثيرين، في فلسطين والوطن العربيّ، بل وفي العالم أجمع؛ ولكنْ في وطننا يبدو فتحُ ملفّها أشبهَ بفتح باب الاجتهاد! فهي تَفْرض سلطانَها وكأنّها من روح الله، لا تَقْبل التشكيكَ ولا التفكيكَ ولا التحليقَ؛ تؤخذ كما هي: بدهيّةً، معطاةً، ظاهرةً طبيعيةً لا يجوز اختزالُها. البعض يَرْفض المقاومة العنيفة، أو يصل به احتقارُ الذات والتجمّلُ بروث روما إلى أن يَنْعتها بـ «الإرهاب»؛ وهو بذلك ينطلق من الخنوع والرغبة في إرضاء روما، ثم يعقلن رفضَه هذا بـ «الواقعيّة» أو «الإنسانيّة» أو «أولويّة السلام.» ولكنّ البعض الآخر يَطْرح آراءً مغايرة، من منطلق الحرص والحرقة على وطن ينحني مرتين : أمام روما، وأمام المحرّمات القامعة والمغلقة. فليس كلُّ مَنْ عَزَفَ لحنًا مختلفًا ناشزًا، ولا كلُّ مَنْ تماثَلَ في العزف متناغمًا.

❖ ❖ ❖ **عمر البرغوثي**

أسئلة البُعْد الأخلاقيّ

١ - أمِنَ الضروريّ أن يؤخَذَ هذا البُعْدُ في الاعتبار، بل هل هو ذو صلة بهدف التحرير أَصلاً؟ أم أنّ عليه أن يُعتبر ثانوياً قياسًا إلى الاعتبارات القانونيّة والعمليّة؟

٢ - إذا عرّفنا الإنسانَ المدنيَّ في أيّ وضع طبيعيٍّ (أيْ غير محكومٍ بالاحتلال) بأنّه كلُّ شخصٍ لا يَعمل في أيّ مجالٍ من مجالات الخدمة العسكريّة، فكيف تعرّفون / وتميّزون الإنسانَ المدنيَّ في وضعٍ محكومٍ بالاحتلال؟

ملاحظة: في الأسئلة أدناه يُعَرَّفُ الطفلُ بأنه شخص في الثامنة عشرة من العمر أو أصغر. إنّه / إنّها، تعريفًا، إنسان مدنيّ، إلاّ أن يُدْفَعَ إلى الخدمة العسكريّة.

٣ - في السياق الفلسطينيّ ـ الإسرائيليّ، يقوم «المستوطنون» الإسرائيليُّون (وهم محتلُّون بالغون يَسْكنون الأراضي التي تَعدّها الأممُ المتحدةُ أراضيَ محتلّةً) بانتهاك القانون الدوليّ (ولاسيّما اتفاقية جنيف الرابعة) وذلك لمجرّد سكنهم في الضفّة الغربيّة (بما فيها القدسُ الشرقيّةُ) وغزّة. أتَعْتبرون هؤلاء المستوطنين أناسًا مدنيّين، أم هم أعضاء في مجموعاتٍ شبهِ عسكريّة، أم ينطبق عليهم الأمران معًا؟ ولماذا؟

٤ - ذاتَ مرّة قام أحدُ المستوطنين في إحدى المستوطَنات (المستعمَرات) الإسرائيليّة اليهوديّة في الضفّة الغربيّة بالاحتجاج أمام أحد مراسلي التلفزيون الإسرائيليّ بالقول: لماذا يَعتبرنا بقيةُ الإسرائيليّين أشخاصًا منبوذين، في حين أنّ كلّ مشكلتنا هي أننا سَكَنّا هذه الأرضَ بعد اليهود الآخرين الذين سَكَنوا عامَ ١٩٤٨ قرى ومدنًا كانت عربيّةً في تل أبيب وحيفا؟ أيُّ فرقٍ بيننا وبينهم من حيث المبدأ؟ أَوَليست هذه الأرضُ برمّتها «أرضَ إسرائيل» التي ينبغي على الشعب اليهوديّ أن يُعْتِقها؟ ما هو رأيكُم في هذا؟ أثمة زَمَنٌ معيَّنٌ ينبغي على المرء أن يقضيَه في البلد ليصبح مواطنًا أصليّاً؟ أَيُمْكن اعتبارُ اليهود الإسرائيليّين مواطنين «طبيعيّين» في فلسطين التاريخيّة، شأنهم في ذلك شأن «الأصليّين»؟ إذا كان الجواب نعم، ففي أيّ ظروف يكون ذلك؟ ولماذا؟ وإذا كان الجوابُ لا، فلماذا أيضًا؟

٥ - إذا استولى أحدُهم على منزلكَ بشكلٍ غيرِ شرعيّ (سواء بالعنف، أو باقتحامه حين كنتَ خارجَه)، ثم قام برميكَ على قارعة الطريق، أَفيكون مبرَّرًا لكَ أن تسعى إلى استعادة منزلكَ وطردِ المحتلّين الجُدد؟ وماذا لو مضت سنواتٌ طويلةٌ على ذلك الاقتحام، ووُلِدَ في المنزل جيلٌ جديد؟ ما هي المدة الزمنيّة «الكافية» لجعل مطلبكَ العادلِ بالعودة إلى منزلكَ منتهيَ المفعول؟ وإذا أُعطيتَ منزلاً بديلاً إلى حدّ معقول، أفيكون مبرَّرًا لك أن تُصرّ على استعادة بيتِكَ الأصليّ، ولماذا؟ وإذا جرّبتَ القنوات القانونيّةَ المتاحةَ أولاً وفشلتَ في مسعاكَ، فهل يكون مقبولاً أن تَسْتخدمَ وسائلَ عنفيّةً كملاذٍ أخير؟ ولماذا؟

- تأمّلِ الحالةَ التالية: باصٌ مليء بالمستوطِنين اليهود يَعْبر شارعًا في الضفّة الغربيّة مساءً وعليه إشاراتٌ واضحةٌ تدلّ على أنّه يخصّ مستوطنين. ولوجود سجلٍّ طويلٍ من الاعتداءات الدامية والانتهاكات التي قام ويقوم بها المستوطِنون، فإنّ غالبيّةَ

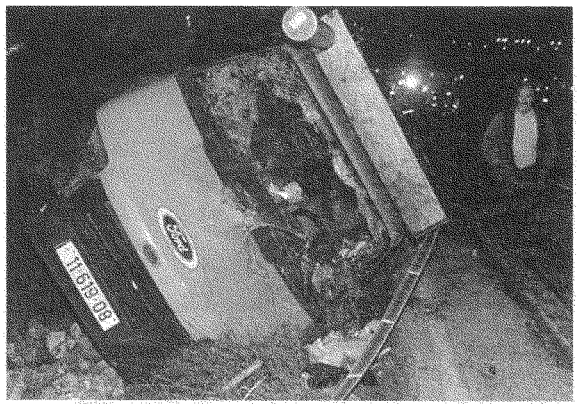

الفلسطينيّين تَعْتبر أنّ كلّ ما له علاقةٌ بالمستوطنين تعبيرٌ واضحٌ عن الاحتلال العسكريّ لأرض الفلسطينيين بل تهديدٌ مشؤومٌ لسلامتهم.

♦ أ ـ أيكون مبرَّرًا أن يقوم أحدُ الفلسطينيّين أو الفلسطينيّات بمهاجمة ذلك الباص من باب «الضربة الوقائيّة،» أيْ من أجل حماية نفسِه أو نفسِها ممّن يُعتبرون في نظرهما متعصّبين محتلّين مسلّحين؟ لماذا؟ الرجاء شرحُ ذلك.

♦ ب ـ إذا كان بعضُ راكبي هذا الباص من الأطفال، فهل يُعتبر الهجومُ عليهم عملاً مشروعًا من أعمال المقاومة؟ ومَنْ هو المسؤولُ في حال وقوع إصابات في صفوف الأطفال : أهلُهم الذين عرَّضوهم لهذه الإصابات حين أصرّوا على أن يستوطنوا أراضيَ غيرِهم، أم المهاجمون، أم الطرفان معًا؟ أيُمْكن عدُّ الولايات المتحدة مسؤولةً بشكلٍ جزئيّ عن هذه الإصابات، لأنّ المستوطَنات الإسرائيليّة ما كانت ستوجَدُ أصلاً من دون دولارات أميركا ومن دون استخدام الڤيتو الأميركيّ مرارًا وتكرارًا ضدّ قرارات مجلس الأمن الدوليّ؟ وأخيرًا، وبغضّ النظر عن المسؤول، أيمْكن اعتبارُ إصابة أحد الأطفال بالمصادفة «ضررًا ملازمًا» collateral damage يُمْكن قبولُه؟ أهي «شرٌّ لا بدّ منه» في أيّ عمل كان سيكون مشروعًا باستثناء تلك الإصابة؟ ولماذا؟

♦ ج ـ أَعِدِ السيناريو أعلاه، ولكنْ أَبْدِلْ كلمةَ «الأطفال» بكلمة «النساء.» أستكون إجاباتُكَ مختلفةً، ولماذا؟ أَيُمْكن اعتبارُ النِّساء من الأبرياء، كالأطفال، سواءً بسواء؟ ألسنَ أناسًا بالغين وعقلاء، ومعظمُهُنّ (باستثناء المتديّنات جدّاً وبعضِ المجموعات الأخرى) يَخْدمنَ في الجيش الإسرائيليّ؟ فإذا تعرَّضن لهجوم مسلّح، أيمكن القولُ إنّهنّ «جَنَيْنَ على أنفسهنّ» لأنّهنّ عَبَرْن عمدًا، وبوصفهنّ مستوطِناتٍ، في أراضٍ محتلّة، وتحدّيًا للقانون الدوليّ ولحقّ الفلسطينيين في أرضهم؟ الرجاء أن تشرحوا وجهةَ نظركم.

♦ د ـ أعِدِ السيناريو أعلاه، مُحِلاً كلمةَ «الشيوخ» مكانَ «الأطفال» و«النساء،» علمًا أنّ هؤلاء «الشيوخ» يُحتمل أن يكونوا قد اضطلَعوا يومًا بأعمال عسكريّة إسرائيليّة أو خَدَموا في جيش الاحتلال الإسرائيليّ. هل تغيِّر إجاباتِكَ السابقةَ؟ ولماذا؟

٧ ـ هل استهدافُ باصاتٍ إسرائيليّةٍ غيرِ عسكريّة في تل أبيب أو ناتانيا أمرٌ مشروع، ولماذا؟ وإذا كنتَ متيقِّنًا أنّ غالبيّةَ ركّاب أحد الباصات هم جنود إسرائيليّون فهل يكون استهدافُهُ أمرًا مقبولاً؟ وماذا عن «المدنيّين» الأقليّة الموجودين فيه؟ أهُمْ «ضَرَرٌ ملازِم» لا بدَّ منه، ولماذا؟

٨ ـ ثمة عبارة شائعة لدى الفلسطينيين تقول: «حَسَنًا، إنهم لا يتردّدون لحظةً في قتل مدنيّينا، بل وأطفالِنا أيضًا، وبوتيرةٍ أعلى بكثير. فلماذا لا نستطيع نحن أن نقتل مدنيّيهم وأطفالَهم؟!»

كيف تَنْظر إلى مبدإ «العيْن بالعيْن» أو إلى مبدإ الثأر في مثل هذه الصراعات الأخلاقيّة؟ أليس هذا المبدأُ واحدًا من أَقْدم أشكال «العدالة» الذي لم تَشْجبْه الأديانُ السماويّةُ؟ أيمْكن اقتصاصُ الثأر من أيّ فرد في معسكر الخصم، ولماذا؟

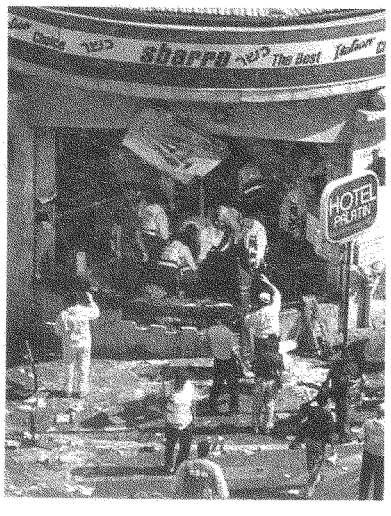

٩ ـ بيَّنتِ استطلاعاتٌ عدّةٌ مؤخّرًا أنّ معظم الإسرائيليّين يؤيّدون الجرائمَ التي ترتكبها حكومتُهم ضدّ السكّان المدنيّين الفلسطينيّين (من اغتيالاتٍ، وحصاراتٍ خانقة، وإطلاقِ نارٍ غيرِ مبرَّر على المدنيّين بمن في ذلك الأطفال، وهلمجرّاً). فهل يبرِّر هذا استهدافَ الإسرائيليّين عشوائيّاً في أيّ عمل ضدّ الاحتلال؟ وهل آراءٌ متطرّفةٌ لإسرائيليٍّ ما تسوِّغ أن يقوم الفلسطينيون بالهجوم الجسديّ عليه؟ وماذا لو كان هذا الإسرائيليُّ منخرطًا في حملة عنصريّة سامّة تحضّ على استخدام العنف ضدّ الفلسطينيّين، كما كان شأن مئير كاهانا ورحبعام زئيفي؟ بل ماذا لو جرى التحريضُ في صفوف المستوطنين في الضفة وغزّة: أيبرِّر هذا استهدافَ الإسرائيليّ المحرِّض؟ ولماذا؟

١٠ ـ خُذِ الحالةَ التالية: في الخليل عام ١٩٩٦ قام مستوطِنٌ إسرائيليّ بضرب الصبيّ الفلسطينيّ حلمي شوشة، البالغِ من العمر ١١ عامًا، بعقب مسدّسه، فقتله. القاضي

الإسرائيليّ برّأ القاتلَ أولَ الأمر، زاعمًا أنّ الطفل «مات من تلقاء نفسه نتيجةً لضغط نفسيّ.» وبعد استئنافاتٍ عديدةٍ وضغطٍ من المحكمة العليا، التي وَصَفت الحادثَ بـ «القتل الخفيف،» أعاد القاضي النظرَ في قراره السابق ـ وكانت الانتفاضةُ الجديدةُ محتدمةً ـ فحَكَم على القاتل ستةَ شهورٍ يقضيها في الخدمة الاجتماعيّة وبغرامةٍ قدرُها بضعةُ آلافٍ من الدولارات. والدُ الصبيّ اتَّهم المحكمةَ بإصدار «إذْنٍ بالقتل.» ووثَّقتْ منظمةُ «بتسيلم» الإسرائيليّةُ عشراتِ الحالات المشابهة التي بُرِّئَ فيها مرتكبو الجرائم أو تلقَّوْا أحكامًا طفيفةً. فإذا قرّرتْ أمُّ حلمي يومًا أن تُنزلَ «حُكْمَ العدالة» بذلك المستوطِنِ المجرمِ، فأَطْلقتِ الرصاصَ عليه حين كان يقود سيّارتَه قرب أرضها، أفيكون عملُها مبرَّرًا، ولماذا؟

١١ ـ في تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠١، قُتل خمسةُ أطفالٍ فلسطينيّين نتيجةً لانفجارٍ سبَّبه جهازٌ وضعه الجيشُ الإسرائيليُّ قرب خان يونس. وادّعى هذا الجيشُ أنّ الجهازَ كان مُعَدّاً لقتل ناشطين فلسطينيّين كانوا يستخدمون هذا الطريقَ. ولم يأخذ الجيشُ في الاعتبار حقيقةَ أنّ أطفال مخيم خان يونس يَسْلكون الطريقَ نفسَها سيرًا على الأقدام في كلِّ يوم مدرسة. شاوول موفاز، رئيسُ الأركان الإسرائيليّ، وَصَفَ هذا الحادثَ بأنّه «خطأٌ عملانيٌّ فاضحٌ ومُحْزنٌ» ولكنه قَصَّر عن مجرَّد تأنيب الضبّاط المسؤولين عن ذلك الحادث. أتَعتبرون ما حَدَثَ شكلاً من أشكال الإرهاب، أم هو عملٌ حربيٌّ «متهوِّر» ولكنه مبرَّر؟ وهل تهمّ النوايا المُعْلَنة؟ وهل استهدافُ سيارةٍ تَنْقل، في مَنْ تَنْقل، ناشطًا «مطلوبًا» عملٌ حربيٌّ مشروعٌ وإنْ كان مؤسفًا (أيْ «شرّاً لا بدَّ منه»)، أمْ هو عملٌ إجراميٌّ يَكْشف استهتارًا مقزِّزًا بحياة الفلسطينيّين؟ ولماذا؟

١٢ ـ حتى لو اعتبرتم أنّ المقاومة الفلسطينيّة المسلّحة مبرَّرةٌ أخلاقيّاً وقانونيّاً، فهل تتخوّفون مِنْ أنها ستكون على المدى الطويل ذاتَ أثرٍ مُفْسِدٍ على نفسيّات الفلسطينيّين وعلى مجتمعهم؟ أعَلَى هذه المقاومة أن تكون دومًا محكومةً بالمبادئ الأخلاقيّة والقانونيّة؟

السيد محمد حسين فضل اللّه

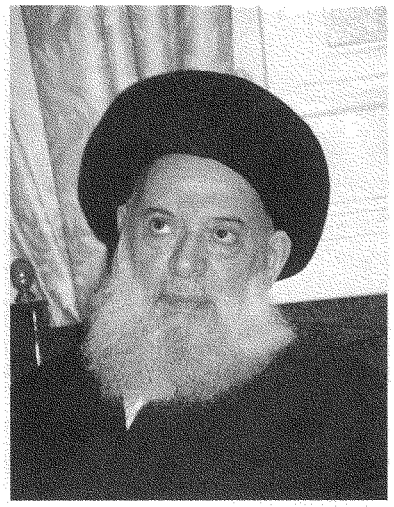

أحد مراجع الشيعة في العالم، وواحد من كبار فقهائها. وُلد في النَّجف من أسرةٍ لبنانيَّةٍ هاجر إلى لبنان، وهو من أبرز الشخصيّات الجهاديَّة المؤثِّرة في «الحالة» الإسلاميَّة هنا. تعرَّض لمحاولات اغتيال عدّة، كان أبرزها تلك التي أقرّت بها السي.آي.أي وسقط فيها حوالى ٨٠ شهيدًا. له عشراتُ الكتب في الفقه والسياسة والشعر.

١ ـ عن أهميَّة هذا البعد:

عندما نريد أن نتحدَّث عن البعد الأخلاقيّ لأيّ موقع من المواقع التي يتحرّك فيها الإنسانُ، فإنَّ علينا أن نسأل: هل الأُفق الأخلاقيّ يَنْطلق في عالم تجريديّ يَنْفتح على العنوان ليحرِّكَه في كلّ مفرداته بعيدًا عن حركيَّة الواقع؟ أم أنَّ الأخلاق مهما انطلقتْ في عالم المثال فإنَّها تبقى ضمن حركةِ الإنسان في الواقع، بحيث لا يُمْكننا أن نُبْعدها عن هذا الواقع لأنَّ الإنسان هو نتاجه في كل وجوده؟

لو أردنا أن ننظر إلى الحرب نظرةً تجريديَّةً في المفهوم الأخلاقيّ فإنَّنا نرى أنَّها عمليَّة غير أخلاقيَّة لأنَّها تؤدّي إلى قتل أكبر عدد من الناس وإلى تدمير اقتصادهم وتدمير كثير من جوانب حياتهم، الأمرُ الذي يمثِّل قيمةً سلبيَّةً في حياة الإنسان. ولكنَّنا حين نضع الأمورَ في ظروفها الواقعيَّة نجد أنَّ شرعيَّة الحرب تَنْطلق من دراسةٍ مقارنةٍ بين النتائج الإيجابيَّة والنتائج السلبيَّة، وخصوصًا إذا عرفنا أنَّ عالمنا ـ أيْ عالَمَ الوجود الإنسانيّ ـ هو عالمُ المحدود لا المُطْلق: فلا يمكنكَ أن تربحَ شيئًا إلاَّ إذا خسرتَ شيئًا في مقابله. إنَّ أخلاقيَّة الحرب، تَبعًا لذلك، ستأخذ شرعيَّتَها من غَلَبة الجوانب الإيجابيَّة في مصلحة الإنسان على الجوانب السلبيَّة، بحيث تَصْغر هذه الجوانبُ أمام تلك. وهذه هي حالُ كلّ الأمور التي يقف فيها الإنسانُ بين عنصر سلبيّ وآخر إيجابيّ. إنَّ الحرب تأخذ شرعيَّتَها من شرعيَّة الأهداف الكبرى التي تترتَّب عليها: فكلما كان الهدفُ كبيرًا، بما يعني إنسانيَّةَ الإنسان، كانت الحربُ شرعيّةً.

في ضوء هذا نَدْخل إلى المسألة الفلسطينيَّة لنَطْرح السؤالَ التّالي: هل مسألة تحرير فلسطين هي مسألة أخلاقيَّة، أم هي ضدّ الأخلاق؟ ربّما يجد اليهودُ في الجواب عن هذا السؤال الفكرةَ التي تقول إنَّ فلسطين هي أرضُ الميعاد، وهي أرضٌ يهوديَّةٌ منذ القِدم ـ على أساس الأساطير اليهوديَّة ـ احتلّها العربُ، والواجبُ الأخلاقيُّ تحريرُها من العرب لا اليهود. ولكنْ في الواقع الإنسانيّ البعيدِ عن تهاويل الأساطير يُمثِّل تحريرُ فلسطين قضيَّةً أخلاقيَّةً بالنسبة إلى الفلسطينيِّين والعالم العربيّ والإسلاميّ، انطلاقًا من أنَّ هذه الأرض كانت أرضًا مملوءةً بالشعب، لا أرضًا بدون شعب كما كان يتحدَّث اليهودُ قبل احتلالهم فلسطينَ. إنَّ هؤلاء الناس الذين كانوا يسكنونها كانوا متجذّرين فيها على مستوى القرون، وليست هناك أيُّ قيمة حضاريَّة ترى أنَّ سُكْنى شعب من الشعوب قبل آلاف السنين تبرِّر لهم أن يَطْردوا الناسَ الذين يسكنونها قبل مئات السنين ـ هذا إنْ كانت فكرةُ اليهود الصهاينة في الأساس صحيحةً لأنَّها قد لا تكون صحيحةً في معناها السكّانيّ والإنسانيّ.

إنَّ مسألة استعادة الفلسطينيِّين لأرضهم التي عاشوا فيها هي مسألة إنسانيَّة/أخلاقيَّة، لأنَّ من حقّ الإنسان أن يبقى في أرضه وأن يعودَ إليها وأن يَحْكمَها ويعيشَ فيها إنسانيَّتَه وعزّتَه وكرامتَه. ولذا فإنَّ حركة الحرب، في كل مفرداتها وخطوطها، تَخْضع لحاجات الهدف الكبير، لأنَّ مفردات الحرب تأخذ شرعيّتَها من خلال شرعيَّة الهدف الكبير. ولذلك فإنَّ كل مفردة تتّصل بالنتائج الحاسمة لتحقيق الأهداف الكبيرة تُعْتبر مفردةً أخلاقيَّةً، بالرُّغم من السلبيّات التي قد تُنْتج آلامًا إنسانيَّةً هنا ومشاكلَ إنسانيَّةً هناك؛ ذلك لأنَّ المسألة ـ كما ذكرنا ـ هي المقارنةُ بين السلبيّات والإيجابيَّات في ما هي العناوينُ الكبرى للقضيَّة التي تعطي للأشياء شرعيَّتَها.

إنَّنا نَعْتقد أنَّ الأخلاق لا بدّ أن تَدْخل في قيمة كلّ عمل إنسانيّ. ولكنّ القاعدة الأخلاقيَّة ليست في المُطْلق بل في المحدود، والمحدودُ ينفتح على المقارنة بين السلبيّات والإيجابيَّات. فكلما كانت الإيجابيَّاتُ أكثرَ كان العملُ أخلاقيّاً؛ وكلّما كانت السلبيَّاتُ أكثرَ كان العملُ غيرَ أخلاقيّ.

٢ ـ عن ماهيّة المدنيّ:

إنّ الإنسان المدنيّ هو الإنسان الذي لا يُشارك في عملٍ عسكريّ بشكل مباشرٍ أو غير مباشر، ولا يؤيّد بالوسائل السياسيّة والاجتماعيّة والماليّة العملَ العسكريّ بحيث يكون واحدًا من جيش اجتماعيّ احتياطيّ للجيش العسكريّ. نقرأ في بعض الكلمات المأثورة عندنا في كلمة للإمام عليّ: «الراضي بفعلِ قومٍ كالدّاخلِ فيه معهم، وعلى الدّاخل إثمان: إثمُ الرضى وإثمُ العمل.» وورد عندنا في بعض الأحاديث: «الظّالمُ، والراضي بالظُّلم، والمُعينُ له، شركاءُ ثلاثتُهم.» ونقرأ في نصٍّ للإمام عليّ عليه السلام يقول: «إنّ ما يَجْمع النّاسَ الرضى والسّخطُ، وإنّ مَنْ عَقَرَ ناقةَ ثمود رجلٌ واحدٌ. فعَمَّهمُ اللّهُ بالعذاب لمّا عَمُّوه بالرِّضى. فقال: فعقروها فأصبحوا نادمين.»

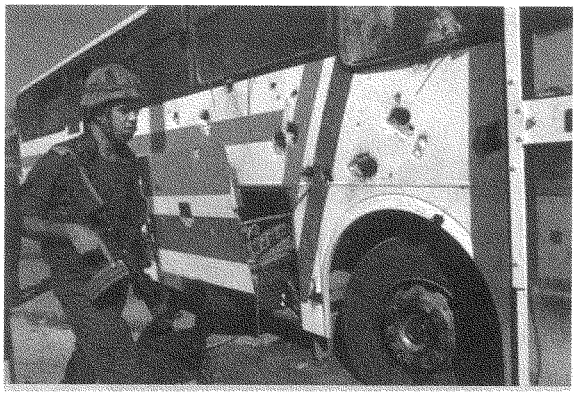

«... الذين يَقْصِفون هذه السيارة لا يريدون قتل المستوطنين فيها بل قتلَ أمنهم» : باص مدرسيّ بين مستوطنتَيْن (٢٠ نوفمبر، ٢٠٠٠)

إنّ الإنسان الذي يؤيّد محتلاً ويشاركُ في عمليّة تأييده بكل الوسائل هو إنسانٌ مشاركٌ للمحتلّ. ولَعلّنا نأخذ فكرةً ممّا نَقْرأ عنه من استطلاعات الرأي في الكيان الصهيونيّ، التي تؤيّد ما تقوم به الحكومةُ الصهيونيّةُ من أعمال وحشيّة ضدّ الفلسطينيّين، فنرى أنّها هي التي أعطت القوّةَ للحكومة الصهيونيّة وللجيش الصهيونيّ، وبذلك تكون مشاركةً له مشاركَةً فعليّةً. ولذا نحن نَعْتبر أنّ كلّ مَنْ يشاركُ في دعم حُكْم الاحتلال وجيش الاحتلال بمختلف الوسائل السياسيّة والاجتماعيّة والماديّة هو إنسانٌ غيرُ مدنيّ. هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإنّنا نَعْرف أنّ أغلب اليهود الموجودين في فلسطين المحتلّة (ما عدا الأطفال) هم جنودٌ في الجيش الإسرائيليّ: إمّا جنود فعليُّون أو جنودُ احتياط. ولهذا فإنّ ٧٠ أو ٨٠ ٪ من اليهود الموجودين هناك عسكريُّون لا مدنيُّون.

٣ ـ عن ماهيّة المستوطنين:

أولاً الطفلُ عند اليهود هو مَنْ كان أقلّ من ١٣ سنة. ولذلك لا يَعْتبرون الفلسطينيّين الذين يزيد عمرُهم عن ١٣ سنة أطفالاً. هذا من جهة. ومن جهة ثانية فإنّ هؤلاء المستوطنين قد احتلُّوا أرضًا فلسطينيّة، وطَردوا بمساعدة حكومتهم أهلَها. ونحن نَعْتبر أنّ الاحتلال عملٌ عسكريٌّ، وأنّ كلّ مَنْ يمارس الاحتلالَ الفعليَّ على الأرض هو شخصٌ عسكريٌّ. فإذا أضفنا إلى ذلك أنّ المستوطنين كلَّهم أو في أغلبيّتهم مسلّحون كجنود احتياطيّين للجيش الإسرائيليّ فإنّ ذلك يعني أنّنا لا نستطيع اعتبارَهم مدنيّين.

٤ ـ عن الفرق في المبدإ بين المستوطنين ويهود ٤٨:

إنّ هذا المستوطِن الذي تذكرونه في سؤالكم يحاول أن يتحدّث عن المسألة بحسب الإيديولوجيا اليهوديّة التي تَعْتبر كلّ فلسطين أرضًا يهوديّة. ولكنّ معظم اليهود المقيمين في أراضي ٤٨ يَعْتبرون أنّ إسرائيل هي هذه الأراضي فقط؛ وأمّا الأراضي المحتلّة عام ٦٧ فإنّهم أو معظمهم لا يَعْتبرونها ـ على الأقلّ من ناحية رسميّة ـ أرضًا إسرائيليّة بل هي أرض محتلّة أو أرضٌ متنازَعٌ عليها. إنّ المستوطِن في سؤالكم يحاول أن يُرْجِعَ المسألةَ إلى الجانب التوراتيّ الذي لم تَعُدْ له واقعيّة في ذهن أغلب اليهود في مناطق ٤٨. هذا من جهة. كما أنّ أغلب هؤلاء يَعْتبرون المستوطنات عبئًا عليهم يكلّفهم الكثيرَ من الضحايا، والكثيرَ من اقتصادهم وسياستهم وأمنهم. حتى إنّنا رأينا بعضَ المسؤولين من الجيش الإسرائيليّ ومن السياسيّين الإسرائيليّين يتحدّثون عن المستوطَنات فيقولون إنّها أصبحتْ مشكلةً لإسرائيل بدلاً من أن تكون حلاً لها.

أمّا بالنسبة إلى الفكرة الأخيرة التي أثارها السؤال فإنّنا نعتقد أنّ مرورَ الزمن، ولو بَلَغَ مئاتِ السنين، لا يُعطي شرعيةً للغَصْب.

٥ ـ عن الحقّ في استرجاع البيت السليب، الآن أو لاحقًا، وفي استخدام العنف:

ليست هناك أيّةُ مدّة زمنيّة تُسْقط حقّي في منزلي. وإذا كنّا نتحدّث عن المنزل فالأمرُ نفسُه يَنْطبق على الوطن. نحن نَعْرف في عالم الحضارات أنّ احتلالَ بلدٍ معيّن من قِبل قوّةٍ أخرى لا يُسْقِط حقَّ أهلِ هذا البلد في تحرير بلدهم حتى لو مضتْ عشراتُ السنين. ومن حقّي أن أُصرّ على منزلي لأنّه يمثّل الحقَّ الإنسانيّ والقانونيّ والشرعيّ، واستبدالُه بمنزلٍ آخر كاستبدال وطني بوطن آخر. إنّ ملْكيّة الإنسان لمنزله، أو حقَّ شعبٍ في وطنه، مسألةٌ ليس لها أيُّ بديل لا في القانون ولا في الحضارة، إلاّ برضاه. بل نحن نعتقد أنّ الإنسان إذا كان من حقّه أن يتنازل عن منزله فليس من حقّ **الشعب** أن يتنازل عن وطنه، لأنّ الوطن ليس ملْكَ الناس في هذه المرحلة الزمنيّة أو تلك بل هو ملْكُ الأجيال كلّها.

كما أنّ تنازُلَ إنسان عن منزله للمحتلّ مقابلَ منزلٍ آخر لا يجوز إذا كان ذلك يؤدّي إلى إضعاف مسألة التحرير. وقد وَرَد عندنا في بعض الكلمات المأثورة في تفسير قوله تعالى ﴿ولِلّهِ العزّةُ ولرَسُولِهِ والمؤمِنينَ﴾ عن الإمام جعفر الصّادق أنّه قال: «إنّ اللّهَ فوَّضَ إلى المؤمن أمورَه كلَّها ولم يُفوِّضْ إليه أن يُذِلَّ نَفْسَه.» ليس من حقّكَ أن تُذلَّ نفسكَ، من خلال إنسانيّتكَ أو من خلال ارتباط عزّتكَ بعزّة أمتكَ. ولذلك فإنّ بَيْع أيّ فلسطينيّ أرضَه ومنزلَه لليهود يمثّل خيانةً للأمّة باعتبار أنّ منزلَه وأرضَه جزء من الأرض الفلسطينيّة التي لا بدّ للجميع أن يحافظوا عليها، لأنّ أيّ قَضْمٍ لهذه الأرض

ولو بطريقة تجاريَّة يؤدِّي إلى قَضْم الأرض كلّها. إنَّ المسألة هي في المبدإ لا في التفاصيل.

٦ ـ عن الباص المليء بالمستوطنين:

♦ أ ـ قلنا إنَّ الاستيطان حالةُ احتلالٍ من قبل المستوطِنين، وبذلك يكون المستوطنون حالة عسكريَّة. وحين نَدْرس المسألةَ ونرى أنَّ الطريقةَ الوحيدةَ لإقناع هؤلاء المستوطنين بالجلاء عن المستوطنات هي إفقادُهم الأمنَ في مستوطناتهم، فإنَّ المسألة تتّصل بأخلاقيَّة مسألة التحرير. وعند ذلك لا تكون ثمَّة مشكلةٌ في العمل العسكريّ المذكور في سؤالكم. إنَّ المجاهدين الذين يَقْصِفون هذه السيارة لا يريدون قتلَ المستوطنين فيها بل قَتْلَ أمن المستوطنين، كما تَفْعل إسرائيلُ بقتل أمن الفلسطينيِّين.

♦ ب ـ لا أعتقد أنَّ قَتْلَ الأطفال بالذات، إذا كانت السيّارةُ سيّارةَ أطفالٍ أو طلاّب، مبرَّرًا في نفسه، لأنَّ هؤلاء لا ذَنْبَ لهم في ذلك الاستيطان. ولكنْ يُمْكن إيجادُ بعض الأجواء التي تُشْعر المستوطنين بأنَّ أطفالهم ليسوا في مأمن، كأن يتمَّ تعطيلُ السيّارة أو تهديدُها من دون أن يُقتلَ الأطفالُ فيها.

أمَّا المسؤولون ـ في حال إصابة أحد الأطفال ـ فهم الإسرائيليُّون لأنَّهم هم الذين احتلُّوا المستوطنات، ونَقَلوا الناسَ بأطفالهم ونسائهم إلى هذه الأرض، فأدخلوهم في حركة الحرب بين المحتلّ والمجاهدين.

أمَّا بالنسبة إلى سؤالكم عن دور أميركا، فإنَّني أعتقد أنَّها تتحمَّل مسؤوليَّةَ **كلّ** إسرائيل، سواء في احتلالها أراضيَ ٤٨ أو في كلّ سياستها الاستيطانيَّة، بالرُّغم من صدور بعض الكلمات الحييّة الخجولة التي تَسْتنكر المستوطنات ولكنَّها لا تمارسُ عليها أيَّ ضغط بالمستوى الذي تمارس فيه الضغوط ضدّ السلطة الفلسطينيَّة. إنَّ أميركا دولةٌ منافقةٌ في المسألة الفلسطينيَّة: فهي تعطي المواقفَ الداعمةَ والأسلحةَ الفتّاكةَ للإسرائيليِّين، وتعطي العربَ والفلسطينيِّين الكلمات!

إما إذا أُصيب أحدُ الأطفال مصادفةً في عمليَّة من عمليَّات التحرير، فذلك يكون أمرًا طبيعيّاً في حركة الحرب. وهذا أمر تتحدَّث به كلُّ حضارات العالم، بشرطِ ألا يكون قتلُ الأطفال متعمّدًا.

♦ ج ـ قلتُ إنَّ المدنيّ هو الذي لا يشاركُ في دعم العمل العسكريّ مباشرةً أو غير مباشرة، أو في دعم العمل السياسيّ الذي يؤدِّي إلى إطلاق العمل العسكريّ. ولهذا يَصْعب جداً أن نجد امرأةً في الكيان الصهيونيّ أو المستوطنات لا تمثِّل حالةً عسكريَّةً.

♦ د ـ لا أغيِّر إجاباتي السابقة بالنسبة إلى «الشيوخ،» ولاسيَّما أنَّ أكثرَ الشيوخ كانوا شُبّانًا مقاتلين، وربَّما هم يعطون الخبرةَ للشباب. أليس شارون وبيريز من الشيوخ؟ بل إنَّ أغلبَ الذين يَحْكمون الكيانَ الصهيونيَّ هم من الشيوخ الذي تلطَّختْ أيديهم بدماء عشرات الألوف من العرب والمسلمين. حين نتحدَّث في العادة عن عدم إصابة الشيوخ فالمقصود الشيوخُ المسالمون الطيِّبون الذين يعيشون في عزلةٍ عن ساحة الصراع.

«الشيوخ كانوا شبّانًا مقاتلين»: زئيفي رئيسًا للقيادة المركزيّة في جيش الدفاع عام ١٩٦٨

٧ ـ عن استهداف المدنيِّين داخل مناطق ٤٨، وما إذا كان المصابون «ضررًا ملازمًا»:

حين نضع هذه المسألة في الدائرة السياسيَّة، وهي أنَّ إسرائيل تَمْلك قوّةً عسكريَّةً تفوق قوّة المنطقة بأسرها، ونرى أنَّها تَسْتعمل هذه القوّةَ ضدّ الفلسطينيِّين بحيث تحاصرهم من جميع الجهات بآليّاتها العسكريَّة من أجل أن تَقْتل كلَّ الأمن الفلسطينيّ لدفع الفلسطينيِّين إلى الاستسلام وإلى القبول بـ «الدولة» المِسْخ، فإنَّ الخطّة الفلسطينيَّة هي قتلُ الأمن الإسرائيليّ وإفهامُ الناس في الكيان الصهيونيّ أنَّ حكومتَهم لن تستطيع أن تَجْلب لهم الأمنَ ولن يَحْصلوا عليه في واقعهم المدنيّ والعسكريّ. عند ذلك تَرْتبط هذه المسألةُ بمسألة الحرب على الأمن الإسرائيليّ ولا تَرْتبط بقتل المدنيِّين هنا أو هناك ـ إنْ كان هناك مدنيُّون.

إنَّ ثمّة مسألةً لا بدّ أن نُلاحظها، وهي أنَّ الفلسطينيِّين حُوصروا في زنزانة أمنيَّة لا يَمْلكون التحرُّكَ في داخلها. ولذلك فإنَّ حركتهم في العمليّات الاستشهاديَّة داخل مناطق ٤٨ هي حركةٌ من أجل التخلّص من حالة الانطواء بهدف الدفاع عن أمنهم وذلك بإسقاط الأمن الآخر. إنَّ المسألة هي مسألةُ حرب ؛ ونحن نقرأ: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ باغٍ وَلاَ عَادٍ فَلاَ إِثْمَ عليه﴾ كما جاء في كتاب اللّه. ونَقْرأ في السُّنَّة: «ما مِن شيءٍ إلاَّ وقد أَحَلَّهُ اللّهُ لِمَن اضْطُرَّ إِلَيْهِ.»

٨ ـ عن مبدإ «العيْن بالعيْن»:

إنَّ مسألة «العيْن بالعيْن» تتَّصل بالجانب الشخصيّ. فلو افترضنا أنَّ شخصًا قَتَلَ مدنيّاً منّا فليس لنا أن نَقْتل مدنيّاً لا علاقةَ له بقتل ذلك المدنيّ. إنَّ عمليَّة العيْن بالعيْن هي عمليَّةُ القِصاص. والقِصاص يتّصل بالجانب الشخصيّ، لا بما يتجاوز الشخصَ المجرمَ. لكنّ العبارة التي نَطَقَ بها الفلسطينيُّون في سؤالكم تمثِّل خَطأً سياسيّاً. فقد كان عليهم أن يقولوا: إنَّهم يَقْتلون أَمنَنا، فمِنْ حقّنا أن نقتلَ أمنَهم. وإذا كانوا يَعْتقدون أنَّ قتل مدنيِّينا مبرَّرٌ من باب مقتضياتِ الحرب، فعليهم أن لا يتعقّدوا مِنْ قَتْلِ مدنيِّيهم بحسب مقتضيات الحرب أيضًا. إنَّنا نحارب حربَ تحرير، فمن الطبيعيّ أنّ حرب التحرير قد تُسْقِط المدنيِّين من هنا وهناك.

إنَّ علينا أن نُحْسن الكلمةَ التي نقولها، حتى في المسألة السياسيَّة والأمنيَّة، لكي لا يجد العدوُّ مبرّرًا لأن يحاربنا بكلماتنا. يقول اللّه تعالى: ﴿وقُلْ لِعبادي يَقُولوا التي هي أَحسَنُ﴾. إنَّ الحرب السياسيَّة والإعلاميَّة هي أعلى أنواع الحرب، وعلينا أن نُحْسِنَ حربَنا ضدّهم في المسألة الإعلاميَّة والسياسيَّة كما نُحْسن حربَنا ضدّهم في المسألة العسكريَّة. ولعلّ مشكلةَ العرب أنَّهم لم يُحْسنوا الحربَ الإعلاميَّة والسياسيَّة، بل كانوا يُطْلقون كلماتِهم عشوائيّاً بما يجعل للعدوّ فرصةً لأن يثير العالَمَ ضدّنا بسبب بعض العبارات التي توحي بخلفيّات غير إنسانيَّة (مثل «رمي اليهود في البحر،» و«إبادة اليهود...»). إنَّ معركتنا حضاريَّة مع اليهود، ولذلك لا بدّ أن نختار أسلحتنا الإعلاميَّة والثقافيَّة كما نختار أسلحتنا العسكريَّة.

٩ ـ عن استهداف الإسرائيليّين المتطرّفين:

لقد أجبنا عن هذا السؤال. ونضيف: إنَّ كلَّ مَنْ يحارب، وكلَّ من يحرِّض، وكلَّ من يؤيِّد ويَدْعم، هو عسكريٌّ يشاركُ ويَدْعم ويقوّي عمليَّةَ الاحتلال. ولذلك فمن حقّنا أن نحاربه.

١٠ ـ عن أمّ حلمي الآخذة بالثأر:

إنَّ عملها سيكون شرعيّاً لأنَّ اللّه يقول: ﴿وَلَكُمْ في القِصَاص حَيَاةٌ يا أُولِي الأَلْبَابِ﴾. ويقول أيضًا: ﴿فَمَنِ اعتدى عَلَيْكُمْ فاعْتَدُوا عليْهِ بِمِثْلِ ما اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾. ولكنَّ المسألة أنَّ القضاء في إسرائيل يَسْتبطن في داخله أنْ لا احترامَ لأيّ فلسطينيّ، حتى لو كان طفلاً. ولذلك فإنَّ الأحكام التي تَصْدر بطريقةٍ مخفّفةٍ أو ما أشْبَهَ ذلك إنَّما هي لذرّ الرماد في العيون وللإيحاء أمام العالم بأنَّ هناك «قضاءً» في إسرائيل.

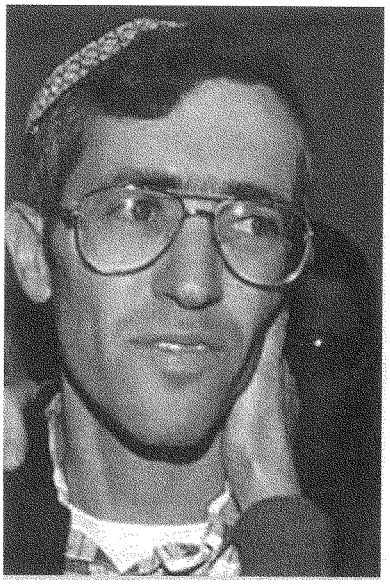

قاتل الطفل حلمي شوشة : ٦ شهور في الخدمة الاجتماعيَّة «للإيحاء بأنَّ هناك قضاءً في إسرائيل»

١١ ـ عمّا إذا كان قتلُ أطفال فلسطينيّين يَسْلكون طريقًا لـ «الإرهابيّين» عملاً مبرَّرًا:

إنَّني أعتقد أنَّ ما تعرَّض له أولئك الأطفالُ شكلٌ من أشكال الإرهاب، بل إنَّ كُلَّ ما قامت به إسرائيل إرهاب. نحن لا نَعْتبر أنَّ حربَ إسرائيل بوضع العبوّة للناشطين أو للأطفال حربٌ مشروعةٌ، وإنَّما هي حرب إرهابيَّة لأنَّها ضدّ الفلسطينيّين الذين يدافعون عن أرضهم. إنَّ وضع إنسانٍ عسكريٍّ عبوّةً ناسفةً في أرضٍ يَلْعب فيها الأطفالُ بشكل عامّ استهدافٌ للأطفال ولو بنسبة ٧٠ أو ٨٠٪. إنَّه ليس خطأً بل عملٌ متعمَّدٌ، لأنَّ على الإنسان أن يحتاطَ للأطفال إذا كان لا يريد قَتْلهم.

١٢ ـ عن تأثير المقاومة المسلّحة على الفلسطينيّين:

من الطبيعيّ أنَّ المقاوِم حين يضع في حسابه مسألةَ تحرير أرضه التي تمثِّل تحريرَ إنسانِه فإنَّ كلَّ ما يقوم به يمثِّل عملاً أخلاقيّاً في وجدانه الإنسانيّ. أمَّا ماذا يَحْدث في المستقبل بعد تحرير الأرض فالفلسطينيُّون بشرٌ كبقيَّة البشر، وهم جنودُ تحريرٍ كجنود التحرير في البلدان الأخرى: قد يُخْطئون وقد يصيبون، وقد يَنْحرفون وقد يَسْتقيمون. ومن الطبيعيّ أن تتركَ الحربُ آثارًا سلبيَّة أو إيجابيَّة. ولكنْ مهما كانت النتائجُ في المستقبل فإنَّ ذلك لا يَمْنع أن نَعْتبر أنَّ عمليَّة التحرير بكل مفرداتها عمليَّةٌ أخلاقيَّة/إنسانيَّة. خلاصةُ حديثنا هي أنَّ الآخرين حين يُثيرون أمامنا الأبعادَ الإنسانيَّةَ في الوقت الذي يُمْسكون فيه بخناقنا؛ وحين يتحدَّثون عن القيم التي سَحَقوها وعن الأخلاق التي أَهْدروها؛ حين يفعلون ذلك كلَّه فإنَّنا نقول لهم: نحن ننطلق من القاعدة الأخلاقيَّة ولكن الواقعيَّة التي لا تعيش في المثال. لن نَسْمح لهم أن يقيِّدونا بأخلاقنا وقيمنا، بل نريد أن نؤكّد أنَّ أخلاقَنا لا تبتعد عن الواقع ولكنَّها لا تَسْقط أمام الأمر الواقع!

بيروت

نوم تشومسكي

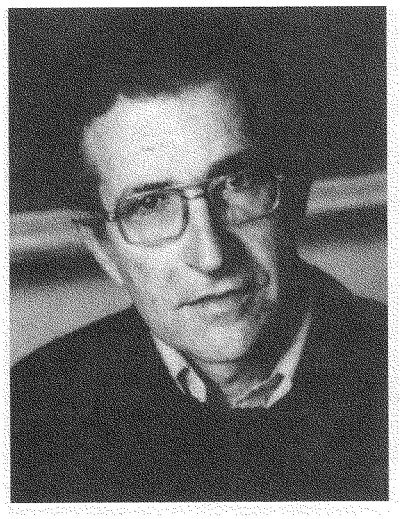

أحد أبرز المثقفين الأميركيّين والعالميّين. أستاذ اللسانيّات في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا منذ ٣٥ عامًا. ناشط سياسيّ واجتماعيّ. له عشرات الكتب ومئات المقالات في قضايا أميركا والعالم.

١ ـ عن أهميّة هذا البعد:

هذا البُعْد ليس جوهريّاً فحسب وإنّما لا يُمْكن فَصْلُه أيضًا عن الاعتبارات العمليّة والقانونيّة. فالبُعْد الأخلاقيّ يؤثّر تأثيرًا عظيمًا، وبحقّ، في كيفيّة إدراك الآخرين للنضال. وهذا بدوره سيكون ذا تأثيرٍ طاغٍ على مسار هذا النضال. إنّ الاعتبارات القانونيّة في نفسها ذاتُ أهميّةٍ طفيفة، لسوء الحظ كما يُمْكن أن نقول، ولكنْ هذا هو واقع الأمر، وتُصْبح مهمّةً بمقدار عملانيّتها. لقد لاحظ جايمس ماديسون ذاتَ مرّة أنّ «العائق الوَرَقيّ» لا يَحْمي أحدًا من القَمْع. وكذلك أُخبرتُ أنّ دستورَ ستالين وثيقةٌ جميلةٌ جدّاً؛ ولكنْ أيُّ معنى لهذا؟

٢ ـ عن ماهيّة المدنيّ:

لا أرى جدوى كبيرةً من المماحكة في هذا الموضوع. فالمُزارع الذي يَعْمل في الحقل، والمرءُ الذي يتبضّع في الشارع، والطفلُ الراجعُ من مدرسته إلى بيته: كلُّ هؤلاء مدنيُّون، حتى لو كان المزارع يَمْلك بندقيّةً ويعيش على أرضٍ محتلّة، أو كان الشاري والطفلُ في شارعٍ في الخليل، إلى آخره.

٣ ـ عن ماهيّة المستوطنين:

المستوطنون مدنيُّون. بعضُهم قد يكونون أيضًا أعضاء في مجموعاتٍ شبهِ عسكريّة. ليس هناك جوابٌ واحدٌ عن سؤالكم. الجوابُ يتوقّف على الوقائع.

بالنسبة إلى اتفاقيّة جنيف الرابعة أَتّفق مع معظم العالَم. لكنّ الولايات المتحدة لا تتّفق معه. ولقد رأينا للتوّ مثالاً بارزًا جديدًا على هذا. فقد دَعَت سويسرا، وهي التي تَمْلك حقّ الدعوة، إلى مؤتمرٍ للأطراف الأساسيّة الموقّعةِ على اتّفاقيّة جنيف الرابعة في ٥ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠١ من أجل إعادة النظر في مسألة الأراضي المحتلّة من قبل إسرائيل. غير أنّ الولايات المتحدة رفضت الحضورَ، وكذلك فعلتْ أُستراليا (بضغط أميركيّ شديد بحسبِ ما ذكرت الصحافةُ الأستراليّةُ). ولذلك لم يَرِدْ هذا الخبرُ في الإعلام إلاّ لمامًا، ولم تُعْرَفْ هذه الحادثةُ، شأنها في ذلك شأن حقيقةٍ أخرى وهي أنّ الجمعيّة العامّة في الأمم المتحدة كانت في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ قد أقرّت قرارًا قويّاً جدّاً يدين الإرهابَ ويدعو كلَّ الدول إلى التعاون من أجل استئصال هذا الوباء. أمّا سبب عدم ذكر ذلك القانون وجَهْلِ الناسِ به فهو أنّه أُقِرّ بغالبيّة ١٥٣ صوتًا مقابل صوتيْن (بامتناع هندوراس وحدها عن التصويت)؛ وكالعادة عارضت الولاياتُ المتحدة وإسرائيلُ. وقد فَسّرتْ كلتاهما تصويتَهما هذا بالإحالة على مقطعٍ يشرِّع النضالَ ضدّ الأنظمة العنصريّة والاستعماريّة (وفي البال جنوبيّ أفريقيا) وضدّ الاحتلال العسكريّ (وفي البال إسرائيل)، بما يتطابق مع ميثاق الأمم المتحدة، وبدعم دولٍ أخرى. ولهذا ليس ثمّة قرار، بالرُّغم من الضجّة حول الإرهاب الدوليّ خلال الشهور القليلة الماضية. وفي عالم الواقع لا تَنْطبق اتفاقيّةُ جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة للسبب نفسه. فها نحن الآن أمام «العائق الورقيّ» من جديد.

لا يهمّ ما أفكّر أنا، أو أنتم، أو العالمُ بأسره، إذا أصرّت حكومةُ الولايات المتحدة وطبقاتُ المثقّفين الموالية لها على أمرٍ آخر ـ إلاّ إذا كان العالَمُ يأبه فعلاً (وهو لا يأبه في هذه الحال). إنّ بمقدورنا أن نؤْثر أن نعيشَ في عالمٍ من الأحلام والأوهام إذا أردنا ذلك، ولكنّ هذا ليس قرارًا حكيمًا جدّاً، على الأقلّ إذا كنّا نبالي بمصير الشعب الفقير والمتألّم. ما نستطيعه هو أن نحاول التغلُّبَ على القبضة الخانقة للمؤسّسات العقيديّة، وأن نَدَعَ الآخرين يَعُون ما يُحْرمون معرفته، وهو ما سيؤدّي (على ما أتوقّع) إلى تغيير في الرأي العامّ، وربّما إلى اهتمامٍ جديٍّ من قِبله وإلى عملٍ ما في

نهاية المطاف. وهذه هي مهمّة النُّشَطاء، تمييزًا لهم من الأشخاص الذين يريدون أن يَحْصروا أنفسَهم في النقاشات في المجلاّت التقنيّة والحلقات الدراسيّة العليا في شؤون الفلسفة الأخلاقيّة. فإذا تحققتْ هذه التغييرات فإنّ الإجابةَ عن السؤال الذي تثيرونه ستكون ذاتَ معنى. وإلاّ فإنّها، ويا للأسف، لن تكون كذلك.

«المُزارع... مدنيّ... حتى لو كان يملك بندقيّة ويعيش على أرض محتلّة» : أحد سكّان مستوطنة شايلو (الخليل)

٤ ـ عن الفرق في المبدإ بين المستوطنين ويهود ٤٨:

السؤال عن «الفرق في المبدإ» هو سؤال مشوّق بلا شك، بالنسبة إلى حلقة دراسيّة أكاديميّة، قد تكون حلقةً عاليةً في مادّة الفلسفة غير أنّ دلالته الإنسانيّة طفيفة جداً. والسببُ في هذه الحال هو أنّ الفَرْقَ قد أُقِرّ به منذ زمن طويل من قِبل العالَم بأسره، بما في ذلك العالَمُ العربيُّ والفلسطينيُّون بقدر ما يُسْمَع لهم صوتٌ. بل الحقّ أنّ التجمُّع السياسيّ لنصف حركة الكيبوتز (أحدوت آفوداه) ولُبِّ الليكود (حيروت) آمَنَ منذ زمنٍ ـ وربّما مايزال يُؤْمن في حدٍّ علمي إلى الآن ـ أنّ أرضَ إسرائيل تَشْمل الأردن. بمقدورنا أن نسألَ ما إذا كان هناك فرقٌ «في المبدإ» بين شرقيّ الأردن والضفّة الغربيّة لنهر الأردن. وبمقدورنا أن نسألَ أيضًا بأيّ حقّ تَبْرك الولاياتُ المتحدةُ على نصف المكسيك وتَمْنع المكسيكيِّين من العودة إلى بلادهم (التي هي في الحقيقة البلادُ التي سَرَقها المكسيكيُّون أنفسُهم من سكّانها الأصليِّين). إلى أيّ درجة يمكن أن يكون سكّانُ جنوبيّ غربيّ الولايات المتحدة سكّانًا «طبيعيِّين» في البلد أيّاً كانت تسميتُكم لهذا البلد؟ إلى أيّ درجة يمكن أن أكون أنا ساكنًا «طبيعيّاً» للمكان الذي أُنضِّدُ فيه هذه الكلمات، وهو مكانٌ سُرِق بوحشيّةٍ من شعبٍ طُرِدَ أو أُبيد؟ والأسئلةُ نفسُها تُثار كلّما كانت ثمّة حدودٌ؛ وحدود كثيرةٌ أُنشئتْ مؤخّرًا جداً.

هناك كثير من «الأسئلة في المبدإ» يمكن أن تُسْأل، ويجب أن تُسْأل، في السياق الصحيح. وفي رأيي أنّ الفلسطينيِّين قد أذوا أنفسَهم أذًى هائلاً بتركيزهم الكبير على أمور المبدإ التي قد تكون ذاتَ أهميّة ثقافيّة كبيرة بل ودلالةٍ أخلاقيّةٍ أيضًا ولكنْ لا علاقةَ لها حاسمةً بالمشاكل الخطيرة التي يواجهونها.

٥ ـ عن الحقّ في استرجاع البيت السليب، الآن أو لاحقًا، وفي استخدام العنف:

الإجابة هنا كما سبق أَمِنْ حقّ المكسيكيِّين أن يَسْترجعوا نصفَ البلاد التي سُرِقتْ منهم؟ أيكون ذلك من حقّ المتحدِّرين (الذين لم يُفْنَوْا) من الشعب الذي أعيش على أرضه؟ أيكون ذلك من حقّ الشعوب في العالم أجمع التي تُطْرد من أوطانها الأصليّة الآن بسبب مصالح اقتصاديّة جبّارة من أجل «مشاريع تنمية» مموّلةٍ من المجتمع الدوليّ الشهير؟ كلُّ هذه الحالات حالاتٌ جديّة، وإنّ محاولةَ إيجاد إجابات عامّة على مستوى الأسئلة التي تطرحونها أمرٌ لا أملَ فيه على الإطلاق وها نحن نعود إلى الوضع المألوف في التعامل مع أمور البشر إذ، ببساطة، ليست هناك معادلاتٌ عامّة، باستثناء بعض المبادئ التي هي بدوْرها غامضةٌ وضبابيّةٌ قليلاً أو كثيرًا إنّ الإجابات الحقيقيّة ذاتَ الأهميّة الإنسانيّة تَعْتمد اعتمادًا كبيرًا جداً على الظُّروف الخاصّة، والبدائلِ الواقعيّة، والتَّبِعاتِ الحقيقيّة، وعلى فَرْز الحقوق المتضاربة واحدِها عن الآخر، إلخ أثمّة معادلةٌ سحريّةٌ لحلّ مشكلة كشمير، التي قد تدنو من حافة نَسْفِ العالم بأَسْره قبل أن تَصِلَ كلماتي إليكم؟

آمَلُ ألاّ يكونَ الهنودُ والباكستانيُّون يَصْرفون وقتَهم وطاقتَهم الآن في البحث في السؤال التجريديّ، في المبدإ، عن «متى» تتكرّس حدودٌ مّا؛ وعمّن يَمْلك، في المبدإ، حقّ السكن في المكان الذي أُخِذَ ذاتَ يومٍ من شخصٍ آخر، وإلى ما هنالك بل آمل أن يكونوا في صدد التفكير في الظروف الخاصّة التي يواجهونها.

ليس بمقدوري إلاّ أن أعيدَ ما قلتُه سابقًا: لقد آذى الفلسطينيُّون أنفسَهم أذًى هائلاً بتكريسهم الجهدَ والحميّةَ للبحث عن تبريرات على مستويات تجريديّةٍ بعيدةٍ عن الواقع وغيرِ ذاتِ صلةٍ بالتبعات البشريّة. وهذا أمرٌ مقبول في حلقات أكاديميّة عليا، ولكنّه ليس مقبولاً لأولئك الذين يبالون بمصير الشعب المتألّم

٦ ـ عن الباص المليء بالمستوطنين:

◆ أ ـ لقد أجبتُ عن ذلك أولاً، سيكون هذا عملاً إرهابيّاً إجراميّاً ضدّ المدنيِّين. علاوةً على هذا، فحتى لو وافقنا (لغرض النقاش وحده) على أنّ هذا الهجوم مشرَّعٌ أخلاقيّاً في ذاته، فإنّ تبعاته ستكون من الضرر على المعذَّبين والبؤساء، ولاسيّما الفلسطينيُّون، بحيث إنّ كفّة التبعات البشريّة المتوقَّعة ستكون أرجحَ كثيرًا من أيِّ تبرير أخلاقيّ (وهو تبرير في رأيي ضئيلٌ جداً في أحسن الحالات). وهذه هي، من جديد، كيفيّةُ تقويم أفعالنا، على الأقلّ إنْ كنّا نعتبر أنفسَنا ضمن الميدان الأخلاقيّ.

◆ ب ـ إجابتي هي نفسها ما قلتُه أعلاه، بل برفضٍ أكبر

◆ ج ـ الإجابة نفسها.

◆ د ـ الإجابة نفسُها ولقد أعطيتُ الأسباب. فلو كنّا نشارك في حلقة دراسيّة عليا عن مشكلة افتراضيّة في المرّيخ فقد تكون هذه الأسئلةُ جديرةً بالتأمُّل، رغم أنّ الأجوبة تبدو لي واضحة جداً في

تلك الحال أيضًا. غير أنّنا نتكلّم عن أناس من لحم ودم يعيشون ويعانون في هذا العالم. ولا نريد أن نَعْجز عن مسؤوليّتنا تجاههم.

٧ ـ عن استهداف المدنيّين داخل مناطق ٤٨، وما إذا كان المصابون «ضررًا ملازمًا»:

لا، للأسباب التي ذكرتُها سابقًا. إنّ هذا الاستهداف خاطئ أخلاقيّاً و«معتوه من الناحية التكتيكيّة» (وهذه كلماتي). وسيكون أكثرَ مَنْ يعاني هذه الأفعالَ هم الفلسطينيُّون. ولذلك، وأيّاً كان ما قد يظنّه المرءُ في السؤال الذي تطرحونه، فإنّ سياقًا أوسعَ قليلاً، ألاّ وهو أخذُ التبعات البشريّة المتوقّعة في الاعتبار، سيؤدّي إلى استنتاجٍ فوريٍّ وهو أنّ هذه الأفعال غيرُ أخلاقيّة إلى حدٍّ فادح.

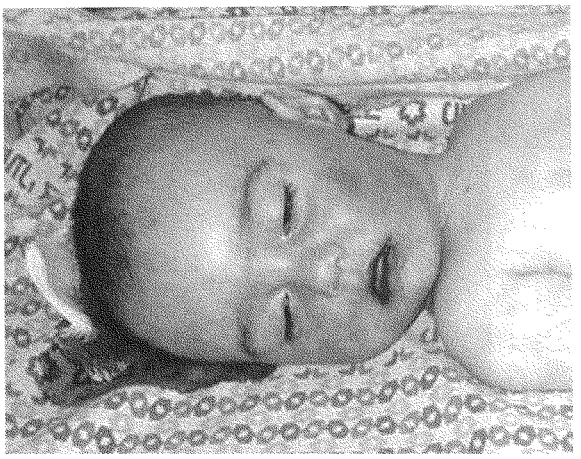

«الاستهداف العشوائيّ... خاطئ إلى حدّ مريع»: طفلة إسرائيليّة مقتولة في الخليل

٨ ـ عن مبدإ «العيْن بالعيْن»:

إنّه بالتأكيد شكل قديم من «العدالة.» إنّ بعض الكتب المقدّسة هي أيضًا، في حدّ علمي، أكثرُ الأدبيّات إباديّةً. أيُفْترض بنا أن نَقْبل حُكْم يهوه على مصير «عِمْليق»؟ أو استعدادَه لتدمير كلّ شيءٍ حيّ في الأرض لمجرّد أنّ بعضَ البشر أهانوا شعورَه؟

إذا كان الفلسطينيُّون يَسْألون حقّاً السؤالَ الذي تطرحونه أنتم فإنّ عليهم أن يتأمّلوا بعنايةٍ أسئلةً أخلاقيّةً أوّليّةً، بما فيها سؤالُ التبعات المتوقّعة لمثل هذه الأفعال، دون أن يكون هذا بالتأكيد هو السؤالَ الأوحدَ. في هذه الحال ستكون التبعاتُ المتوقّعةُ للفعل الشنيع المتمثّل في «قتل أطفالهم» هي معاناةً هائلةً في صفوف الفلسطينيّين. فإذا كانت هذه المعاناةُ هي هدفَهم الأعلى فسيكون لهم على الأقلّ سببٌ لمباشرته!

٩ ـ عن استهداف الإسرائيليّين المتطرّفين:

لن أتعمّق، لأنّ الإجابة واضحة بالنسبة إليّ بقَدْر ما توجد إجاباتٌ عامّةٌ لأسئلة كهذه ـ وهي إجابات محدودة على نحوٍ ما ذكرتُ آنفًا: فكثيرٌ من الإجابات يَعْتمد على الظروف الخاصة، وعلى الحقوق المتضاربة، وعلى التَّبعات المرجّحة، وإلى ما هنالك. وبقدْر ما يكون هناك جوابٌ عامٌّ عن «الاستهداف العشوائيّ» فالجوابُ أنّه أمرٌ خاطئ، خاطئٌ إلى حدّ مريع. فإذا كان مشروعًا قتلُ الضالعين في أيّ «حملة عنصريّة سامّة» فإنّ هناك طريقًا سهلةً لعلاج مشكلة الفائض السكانيّ على مستوى الكوكب. أينطبق اقتراحُكُم على أشخاص ينادون بسياسات تدمّر، على الأرجح، الجنسَ البشريَّ قبل أن ينقضي زمنٌ طويل، مثل سياسة عسكرة الفضاء أو زيادة تسخين الأرض؟ أم أنّ مصير الجنس البشريّ غيرُ هامّ قياسًا إلى ما يُمْكن أن تكونَه آثارُ هذياناتِ زئيفي؟

١٠ ـ عن أمّ حلمي الآخذة بالثأر:

لن يكون مبرَّرًا لها ذلك، تمامًا كما لا يبرّرُ لليهود الإسرائيليّين قتلُ الفلسطينيّين الذين ارتكبوا أعمالاً إرهابيّةً دون أن يخضعوا للمحاسبة. فإذا كنتم تحبُّون أن تعيشوا في عالم لا نستطيع أن نسميَه «غابةً» لأنّ ذلك سيكون إهانةً للغابات، فإنّ وصفاتٍ من النوع الذي تفكّرون فيه يمكن احتمالُها. وإلاّ، فلا.

١١ ـ عمّا إذا كان قتلُ أطفال فلسطينيّين يسلكون طريقًا لـ «الإرهابيّين» عملاً مبرّرًا:

أَعْتبر هذه الحالات التي تذكرونها أعمالاً إجراميّة. وسواء سمّيْناها «إرهابًا» أو «حربًا» أو أيّ شكلٍ آخر من أعمال الإجرام، فذلك أمرٌ غيرُ مشوّقٍ في القانون الدوليّ (الذي لا يَمْلك إجابةً واضحةً، بالمناسبة).

١٢ ـ عن تأثير المقاومة المسلّحة على الفلسطينيّين:

لو كان أَمْكنني اعتبارُ المقاومة الفلسطينيّة المسلّحة مبرّرةً أخلاقيّاً وقانونيّةً لكنتُ سأكون معنيّاً كثيرًا بآثارها المُفْسِدَة. ولكنّني لا أعتبرها كذلك، للأسباب التي شرحتُها آنفًا.

بوسطن

للاطّلاع على إجابة تشومسكي عن أسئلة البعد السياسيّ راجعْ ص ٥٢ ـ ٥٦.

مصطفى البرغوثي

رئيس اتّحاد جمعيات الإغاثة الفلسطينيّة. من أبرز الناشطين في مجال التضامن السلميّ الدوليّ مع الشعب الفلسطينيّ

مصطفى البرغوثي لم يَسْتطع لضيق وقته إلاّ الإجابة عن بعض الأسئلة الخاصة بالبُعْد الأخلاقيّ.

١ ـ عن أهميّة هذا البعد:

بالتأكيد، يجب أخذ البعد الاخلاقيّ في الاعتبار، إذ إنّ من المهمّ أن يحافظ الشعبُ الفلسطينيّ على تفوقه الأخلاقيّ على الاحتلال الإسرائيليّ.

إنّ الجانب الأخلاقيّ لا يقل أهميّةً عن الاعتبارات القانونيّة والعمليّة. ولعلّ من الضروريّ أنّ نتذكر هنا أنّ التفوق الأخلاقيّ كان من أهمّ أسباب نجاح الشعوب التي ناضلتْ ببسالة ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبيّ لأراضيها، تمامًا كما حدث في فيتنام وجنوب أفريقيا والجزائر وغيرها.

٢ ـ و٣ ـ عن ماهيّة المدنيّ، والمستوطنين:

لا بدّ من التمييز بين المدنيّ والعسكريّ، وأخذِ القوانين الدوليّة للصراع في الاعتبار، وإنْ كان الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة في حاجة إلى بذل جهود خلاقة في هذا المجال. فالمستوطنون المغتصِبون لأراضي المواطنين، والمدجَّجون بالسلاح، والذين يمارسون الاعتداءات العسكريّة المستمرة ضد الفلسطينيين، هم عصابات مسلّحة وليسوا مدنيين.

٤ ـ و٥ ـ عن الفرق في المبدإ بين المستوطنين ويهود ٤٨؛ وعن الحق في استرجاع البيت السليب الآن أو لاحقًا، وفي استخدام العنف:

تُعتبر جميعُ ممارسات الحركة الصهيونيّة من الناحية الحقوقيّة والأخلاقيّة غير عادلة، خاصةً في ما يتعلّق بقضيّة اللاجئين الفلسطينيين الذين اقتلعتهم هذه الحركة من أراضيهم وشرّدتهم لذا فإنّ حقوق هؤلاء اللاجئين تُعتبر تاريخيّة، لا يستطيع أيُّ شخص كان التنازُلَ عنها، إذ يعتبرها القانونُ الدوليُّ حقّاً فرديّاً لكل لاجئ، لا يجوز نفيُها بالتقادم ومرور السنين ما لم يَقْبلْ أصحابُها التنازلَ عنها

ولعلّ هذا الأمر يؤكّد ضرورةَ التمسك بالأهداف الوطنية التي تمثّل حقوقُ اللاجئين أحدَ أهم بنودها، وعدمِ تقديم تنازلات في هذا الصدد.

يشار هنا إلى أنّ إسرائيل تستند في قيامها إلى قرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧، والذي نصّ على قيام دولتين. لذا فإنّ احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ يُعتبر مخالفًا للقوانين الدوليّة.

وعليه، يجب على الفلسطينيين التركيزُ في نضالهم، من أجل إنهاء الاحتلال، على البعد القانونيّ والشرعيّ.

٦ ـ عن الباص المليء بالمستوطنين، وعن استهداف المدنيّين داخل مناطق ٤٨، وما إذا كان المصابون «ضررًا ملازمًا»:

ما دام الشعبُ الفلسطينيُّ خاضعًا للاحتلال، فإنّ من حقه أخلاقيّاً وقانونيّاً أن يقاوم جميعَ أشكاله وبكل الوسائل. ولا يمكن أحدًا أن يلومه في هذا المجال.

إلاّ أنّ على الفلسطينيّين أن يوازنوا بين أشكال ومواقع الكفاح التي من شأنها أن توصلهم إلى أهدافهم الوطنية المتمثلة في الحرية والاستقلال في النهاية. وعليهم أيضًا رصد تأييد واسع على الصعيد الدوليّ. فالاستراتيجية الفلسطينية لا يمكن أن تنجح إلاّ إذا وازنتْ بنجاح بين الفعل المقاوم على الأرض والكفاح الوطنيّ، والتمسك بالأهداف الوطنية وعدم التنازل عنها من جهة، وضمان تأييد دوليّ واسع للقضية الفلسطينيّة من جهة ثانية.

لذلك فإنّ مقاومة المستوطنين والاحتلال في الأراضي الفلسطينيّة هو السبيل الأفضل لتحقيق الأهداف الوطنيّة.

ويجب تجنُّب الأعمال التي تصوِّر الكفاح الفلسطيني على أنَّه أعمال تَسْتهدف المدنيين.

وفي رأينا أنَّ المسؤول عن الخسائر المحتملة من أيّ إصابة جرّاء عمليَّة عسكريَّة كالتي جاءت في سؤالكم، بما في ذلك الإصاباتُ الإسرائيليَّةُ، هو الحكومة الإسرائيليَّة وسياستها العدوانية. لذا فإنَّ شارون هو مجرمُ حربٍ ومسؤولٌ لا عن مقتل الفلسطينيين فحسب، بل عن مقتل الاسرائيليين كذلك. فهو، في الخيار الذي ينتهجه وحكومتَه، يعرِّض حياةَ الإسرائيليِّين للخطر، عبر زجّهم في عصابات مسلّحة ترتكب اعتداءات عسكريَّة في الأراضي الفلسطينيَّة. ذلك أنَّه عندما يرتكب شخصٌ جريمةً فلا يُمْكن لومُ الضحية عن الضرر الذي تسببه له في دفاعها عن نفسها.

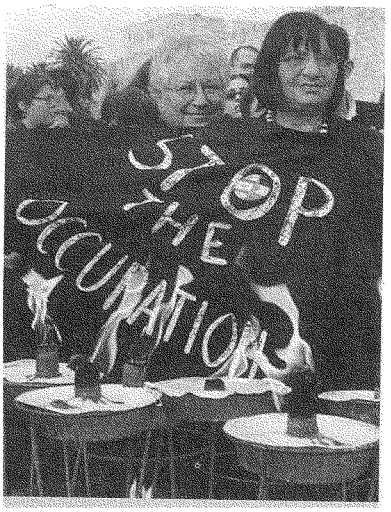

«ضرورة بناء أوسع حركة تضامن دوليّ» : متظاهرون أجانب في رام الله ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ (٢٨ ديسمبر ٢٠٠١)

٨ ـ ٩ ـ عن مبدإ «العيْن بالعيْن»؛ وعن استهداف الإسرائيليِّين المتطرِّفين:

في النضال الوطنيّ لا يمكن اعتمادُ مبدإ الثأر، بل من الواجب المحافظة وبوتيرة مستمرة على التفوق الأخلاقيّ للشعب الفلسطينيّ. فالكفاح أو النضال ليس أمرًا شخصيّاً، وإنْ كان له جانب شخصيّ في حياة كل مناضل.

إنَّ النضال هدف عامّ ونشاط عامّ، يخصّ كلَّ الشعب الفلسطينيّ. وتأثير الافعال، من ثم، تخص جميع الفلسطينيين. وما يجب أن يسود تفكيرنا هو المنهج الاستراتيجيّ القائم على ثلاثة بنود:

١- التمسك بالأهداف الوطنيَّة، وحقنا في النضال، وعدم الإقرار بالتنازل عن أهدافنا الوطنية، وما تحقق عليه الإجماعُ من أهداف النضال الوطنيّ.

٢- ضرورة بناء أوسع حركة تضامن دوليّ مع القضيَّة الفلسطينيَّة العادلة.

٣- إحداث الإصلاحات البنيويَّة الداخليَّة، بما يَكْفل تحقيقَ القدرة على الثبات والصمود والاستمرار في طريق النضال حتى تحقيق الحريَّة والاستقلال. ويجب، بالإضافة إلى ذلك، تطويرُ آليّات ديمقراطيَّة فعّالة وحقيقيَّة في عمليات صنع القرار وممارسة الحياة السياسيَّة.

إنَّ الاستراتيجيَّة الفلسطينيَّة يجب أن توازن بين هذه البنود، بشكل يَضْمن فعّاليَّة النضال الفلسطينيّ. كما يَنْبغي أن نسعى إلى تعزيز السمة الحضاريَّة والإنسانيَّة لنضال الشعب الفلسطينيّ، باعتباره نضالاً من أجل الحرية والاستقلال، ونموذجًا كفاحيّاً لشعوب عديدة أخرى.

رام الله

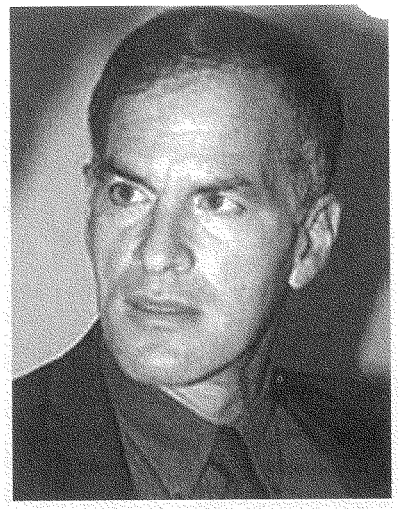

نورمن فنكلستين

أستاذ العلوم السياسية في جامعة ديبول في شيكاغو، وأحد أبرز المثقفين الأميركيّين عداء للّوبي الصهيوني. من كتبه: **صناعة الهولوكوست**، و**صعود فلسطين وأفولها**.

١ ـ عن أهميّة هذا البُعْد:

لا معنى لفَصْل الاهتمامات الأخلاقيّة عن الاهتمامات العمليّة والقانونيّة: فالتشريع اللاأخلاقيّ لا يُمْكن أن تكون له منزلةٌ قانونيّةٌ حقيقيّةٌ، كما أنّ العمل اللاأخلاقيّ لا يمكن إلاّ أن تكون له تَبِعاتٌ عمليّةٌ سلبيّة.

٢ ـ عن ماهيّة المدنيّ:

لا جواب.

٣ ـ عن ماهيّة المستوطِنين:

شعوري الخاصّ هو أنّ المستوطنين أهدافٌ مشروعةٌ للمقاومة المسلّحة. فإذا اقتحَمَ أحدُ البالغين منزلكَ بصورةٍ غير شرعيّة واستولى عليه، فإنّ لك الحقّ في أن تَطْرده بالقوّة. تَجْدر الملاحظةُ ـ بغضّ النظر عن المسائل القانونيّة المعقّدة ـ أنّ ذلك هو إجماعُ الفلسطينيّين في الأراضي المحتلّة [مناطق ٦٧]. فحين أصدرتْ منظّمة «بتسليم» تقريرًا يدين الفلسطينيّين لاستهدافهم المستوطنين الإسرائيليّين، شجبتْ كلُّ منظّماتٍ جماهيريّةٍ فلسطينيّةٍ تقريبًا ذلك التقرير. إنّ الأحكام الأخلاقيّة لا تَعْدو في الغالب أن تكون حُدُوسًا سليمة. ولا أرى سببًا للشكّ في حَدْس الفلسطينيّين الناشطين في قضايا حقوق الإنسان، الذين أَعْرف كثيرًا منهم وأُجلّهم إجلالاً عظيمًا. لقد كان مألوفًا أن يُدان الأميركيُّون الأصليُّون [«الهنود الحمر»] الذين يقاومون بعنفٍ غزواتِ المستوطنين الأوروبيّين على الحدود، فيوصَفُوا بـ «المتوحّشين» ـ وهو المعادِلُ في تلك الأيام لكلمة «الإرهابيّين.» وأجابت هيلين هانْتْ جاكسون، وهي مدافِعةٌ صُلْبة عن حقوق الأميركيّين الأصليّين في ذلك الزمن، بالقول إنّ «الهنود الحمر الذين ارتكبوا تلك الفظائعَ إنّما كانوا ببساطةٍ يَطردون بالقوّة رجالاً سَبَقَ أن اغتَصَبوا وسَرَقوا أراضيَهم، ويَقْتلونهم أثناء الصراعات الناجمة عن هذا الطرد القَسْريّ... تُرى ماذا كانت ستَفْعل مجموعةٌ من الرجال البيض لو كانت في موقع هؤلاء الهنود تمامًا؟»

٤ ـ و٥ ـ عن الفرق في المبدإ بين المستوطنين ويهود ٤٨؛ وعن الحقّ في استرجاع البيت السليب الآن أو لاحقًا، وفي استخدام العنف:

كلُّ طالب في المدرسة يَعْرف القولَ المأثورَ: Might doesn't make right [القوّة لا تَصْنع حقّاً]. ولهذا فإنّ المرء لا يَمْلك حقّاً شرعيّاً في أرضٍ استَوْلى عليها بالقوّة، وهذا مبدأٌ أُقِرّ في المَقْطع الذي يتقدّم قرارَ الأمم المتحدة رقم ٢٤٢. ومع ذلك فمن الصحيح أيضًا أنّ القوّة مع مرور الوقت تَصْنع حقّاً بالفعل. ولو لم يكن هذا هو واقعَ الأمر لكان «الحقُّ» يتطلّب تهجيرًا هائلاً للسكّان وإعادتَهم إلى مساقط رؤوسهم. لقد كان هتلر مُصيبًا حين قال إنّه «لم تكن ثمّة أمكنةٌ لا سيِّدَ لها... والمهاجِمُ دائمًا يلقَى معارضةً من المالِك.» إنّ كثيرًا من الناس يعيشون الآن حيث يعيشون لأنّ أجدادَهم في الماضي البعيد، أو في الماضي الذي ليس بذلك البُعْد، احتلُّوا الأرضَ عنوةً. والمفارقة هي أنّ الفلسطينيّين والصهاينة معًا يَرْفضون مبدأَ أنّ القوّة في النهاية تَصْنع حقّاً: الفلسطينيُّون يرفضونه لأنّه يشرِّع الدعوى الإسرائيليّةَ في جزء من فلسطين، والصهاينةُ يَرْفضونه لأنّه يَنْزع الشرعيّةَ عن دعواهم في فلسطين حين جاءوا إليها في بداية القرن العشرين. الأدبيّات الصهيونيّة تسمّي المطالبةَ بيهوديّة فلسطين، لكون اليهود طُردوا منها قَسْرًا قبل ألفيْ عام، «حقّاً تاريخيّاً.» ولكنّ هذا «الحقّ» ليس حقّاً ولا تاريخيّاً. فهو ليس تاريخيّاً بقدْرِ ما يُبْطِل ألفيْ عامٍ من الوجود غير اليهوديّ في فلسطين، أو ألفيْ عامٍ من الوجود اليهوديّ خارجها. وهو تَوَقُّفَ عن أن يكون حقّاً بعد مرور ألفيْ عام. متى يتوقّف «الحقّ» عن أن يكون «حقّاً»؟ متى تصبح «القوّة» «حقّاً»؟ هذان سؤالان لا تُمْكن الإجابةُ عنهما بشكلٍ مجرّد.

لقد فضح المؤرِّخ آرنولد توينبي الدعوى الصهيونيّةَ لامتلاك فلسطين على أساس «الحقّ التاريخيّ،» فذَكر في مجادلةٍ شهيرةٍ أنّ كل دعوى شرعيّةٍ تَخْضع لـ «تشريع يُعنى بسَرَيان مفعولِ الدعوى.» وفي ما يختصّ بالدعوى الفلسطينيّة في الحقّ بأراضي عام ٤٨ فإنّ الإجماع

الدوليّ كما يبدو هو أنّ ذلك «التشريع» قد انقضى، ولكنّه لم ينقضِ بالنسبة إلى المستوطَنات الإسرائيليّة. ولا أستطيع أن أقدّم قانونًا صارمًا عن سببِ ذلك. فلماذا عُدَّ الوجودُ الأوروبيُّ في الجزائر غيرَ شرعيّ، في حين عُدّ الوجودُ الأوروبيُّ في جنوبيّ أفريقيا شرعيًا؟ أنا لا أعرف الجواب.

«اعترف غاندي نفسُه بأنّ الفلسطينيّين... يَمْلكون الحقّ في استعمال القوّة العنفيّة لمقاومة الاحتلال.»

٦ ـ عن الباص المليء بالمستوطنين:

عدا مسألة الأطفال والشيوخ، فقد أجبتُ عن هذا السؤال في إجابتي عن السؤال ٣ أعلاه. من الواضح أنّ الأطفال والشيوخ يندرجون في خانة المدنيّين، ولهذا تحميهم المواثيقُ الدوليّةُ التي تُحرِّم استهدافَ المدنيّين وتضع قيودًا قاسيةً على استهداف المواقع العسكريّة (المشروع استهدافُها) حين يشكّل هذا الاستهدافُ خطرًا على حياة المدنيّين.

٧ ـ و ٨ ـ عن استهداف المدنيّين داخل مناطق ٤٨، وما إذا كان المصابون «ضررًا ملازمًا»؛ وعن مبدإ «العيْن بالعيْن»:

بالنسبة إليّ لا سؤال في هذا الصدد. إنّ تفجير باصاتٍ مليئةٍ بالمدنيّين الإسرائيليّين عملٌ خاطئ بشكلٍ واضح. ولكنْ بمقدوري بالتأكيد أن أَفْهم لِمَ قد يقوم الفلسطينيُّون ـ بعد دَفْعهم إلى حافة الانفجار ـ بارتكاب فظائع كهذه أو بدعمها. فذات مرّة سألتُ أمي الراحلةَ، وهي من بين الناجين من الهولوكوست النازيّة، عن رأيها حين كانت الأنباءُ تتسرّب أثناء الحرب عن أنّ الحلفاء يَقْصفون المدنَ الألمانيّة. «كنتُ أريد للألمان أن يموتوا،» أجابت دونما تردّد، «كنتُ أعلم أنّني لن أعيش، فأردتُ لهم الموتَ أيضًا. لقد كُنّا نهلّل لقاذفات الحُلَفاء. كنّا نريد أن يدمّروا كلَّ ما هو ألمانيّ. كنّا نتمنّى لهم الموتَ كلَّ ثانيةٍ في اليوم لأنّنا كنّا نواجِهُ الموت كلَّ ثانية في اليوم.» ولكنْ أن نَفْهَمَ لا يعني تمامًا أن نَعْذُرَ.

٩ ـ عن استهداف الإسرائيليّين المتطرّفين:

إنّ «المسؤوليّة الجماعيّة» مفهومٌ غموضُه معروفٌ جدّاً. ولكنْ يُمْكن تمييزُ ثلاثِ نقاطٍ لا خلافَ عليها نسبيّاً على امتداد الطيف. فعند أحد الحدَّين ثمّة ديكتاتوريّةٌ لا يَمْلك المواطنون فيها أيَّ رأي في سياسة الدولة، أو هم يتدخّلون فيها معرِّضين أنفسَهم لمجازفة شديدة. وعند نقطة الوسط ديموقراطيّةٌ تمثيليّةٌ يستطيع المواطنون فيها أن يَصُوغوا سياسةَ الدولة: قد لا يقومون بهذا فعلاً، غير أنّ الوسائل متاحةٌ لو أرادوا ذلك. وعند ثاني الحدَّيْن من الطيف ديموقراطيّةٌ يقوم فيها المواطنون أجمعين عمليّاً بالتأثير في سياسة الدولة وبالتحرُّك لتنفيذ هذه السياسة أيضًا: وأحدُ الأمثلة على هذا هو دولةٌ ديموقراطيّةٌ ذاتُ جيشٍ من المدنيّين المجنَّدين تجنيدًا إلزاميّاً. إنّ المسؤوليّة الجماعيّة تزداد زيادةً واضحةً كلّما انتقلنا من أحد حَدَّي الطيْف إلى الآخر. فإذا التفتنا إلى إسرائيل فإنّ الدعمَ الذي يقدّمه المواطنون الإسرائيليُّون لسياسات الدولة الإجراميّة، والدورَ الحاسمَ الذي يلعبونه في تطبيقها، يعنيان أنّهم يتحمّلون مسؤوليّةً كبيرةً عن الجرائم المرتكَبة. ولكنّ الإقرار بهذا لا يقلّل من أهميّة التمييز الحاسم بين المدنيّين والعسكريّين. هل يتحمّل الأميركيُّون الذين كانوا يَعْملون في مبنى التجارة العالميّ في صبيحة الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) جزءًا من المسؤوليّة عن الجرائم التي ارتكبتها الحكومةُ الأميركيّةُ، وهي جرائم لا تُعَدّ ولا تُحصى؟ نعم، بلا أدنى شكّ. ولكنْ هل يستحقّون الموتَ؟ بالطبع لا. ومن جهة ثانية، ودون أن نغوصَ في الأسئلة القانونيّة الشائكة حول «أعمال الانتقام،» فإنّي أعتقد أنّ اغتيال وزير في الحكومة الإسرائيليّة عَقِبَ قيام إسرائيل المتكرّر باغتيال قادة فلسطينيّين سياسيّين إنّما هو انتقامٌ مشروع.

١٠ ـ عن أمّ حلمي الآخذة بالثأر:

لقد سبق أن أجبتُ عن هذا السؤال في إجابتي عن سؤال رقم ٣ أعلاه.

١١ ـ عمّا إذا كان قتلُ أطفال فلسطينيّين يَسْلكون طريقًا لـ «الإرهابيّين» عملاً مبرَّرًا:

لقد سبق أن أجبتُ عن هذا السؤال في إجابتي عن سؤال رقم ٦ أعلاه.

١٢ ـ عن تأثير المقاومة المسلّحة على الفلسطينيّين:

إنّ حرمانَ إنسانٍ حياتَه، تحت أيِّ ظرف، عملٌ مُفْسِدٌ أخلاقيّاً. ويجب ـ أو يَحْسن ـ أن يكونَ الملاذَ الأخيرَ. ولكنْ أثناء الثورة العربيّة في فلسطين بين عاميْ ١٩٣٦ و١٩٣٩ اعترف غاندي نفسُه بأنّ الفلسطينيّين «تبعًا للقواعد المقرَّرة حول الخير والشرّ» يَمْلكون الحقَّ في استعمال القوّة العنفيّة لمقاومة الاحتلال الأجنبيّ. كما أنّ قرارات الأمم المتحدة تكرِّس هذا المبدأ نفسَه. ولهذا فإنّ الفلسطينيّين يَمْلكون حقَّ استخدام القوّة المسلّحة. ولكنْ على المرء ألاّ يتظاهَرَ بأنّها ليست من دون تَبِعات مُضِرّة. هناك ناشطٌ فلسطينيٌّ (وصديقٌ حميمٌ لي) من الخليل يَرْثي للانتفاضة الجديدة «عبادتَها للموت،» مُشيرًا إلى خيبةِ أملِ أطفاله إنْ لم تَحْمل أخبارُ الصباح نبأَ استشهادِ أحدِ الفلسطينيّين.

شيكاغو

للاطّلاع على إجابة فنكلستين عن أسئلة البعد السياسيّ راجعْ ص ٦٥.

أسئلة البُعْد القانونيّ

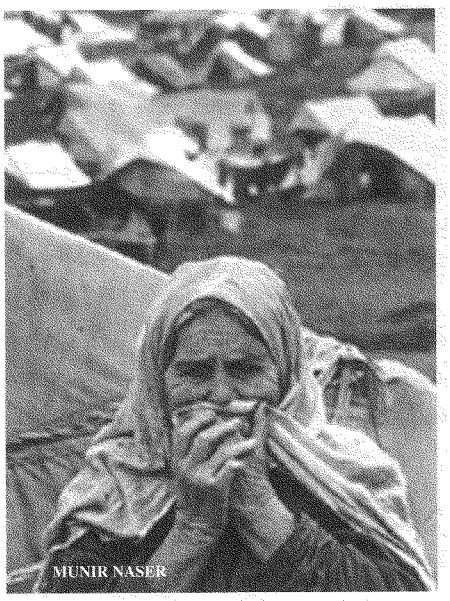
MUNIR NASER

المقدمة ـ تَطْرح قراراتُ الأمم المتحدة في ما يخصّ الصراعَ العربيَّ ـ الإسرائيليَّ مأزقًا قانونيّاً خطيرًا كما يبدو. فهي تعترف أساسًا بحقّ إسرائيل في الوجود دولةً يهوديّة، وضِمْنَ حدودٍ آمنةٍ ومعترَفٍ بها دوليّاً، بالرغم من أنّ إسرائيل (وهو ما يُقِرُّ به ضمنًا «المؤرِّخون الجددُ» الإسرائيليُّون أنفسُهم) أُنشِئَتْ لتكون دولةً استيطانيّةً كولونياليّةً هَجَّرتْ عمدًا وعن سابقِ تصوُّرٍ وتصميمٍ أكثرَ من ٧٥٠ ألف فلسطينيّ، وصادرتْ بالعنف والاغتصاب معظمَ أراضيهم وممتلكاتهم، وأحلّتْ أشخاصًا غرباءَ مكانَهم. ولكنّ إسرائيل قَدَّمتْ نفسَها بوصفها «ملاذًا آمنًا» لليهود الناجين من الهولوكوست النازية. غير أنّ عصْبة الأمم، وبعدها الأمم المتحدة، أخذت الناحيةَ الثانيةَ وحدَها في الاعتبار، وتجاهلتْ ـ إلى حدٍّ كبيرٍ ـ الناحيةَ الأُولى، وأقرّتْ للأوروبيِّين الصهاينة تَبَعًا لذلك بحقّهم في دولةٍ يهوديّةٍ في فلسطين.

١ ـ لقد جاء اعترافُ الأمم المتحدة بـ «الدولة اليهودية» في أرض فلسطين زمنَ الانتداب بالرُّغم من الظلم الفادح الذي ألحقه إنشاءُ هذه الدولة بالسكّان العرب الأصليِّين في هذه الأرض. فكيف يستطيع القانونُ الدوليُّ أن يَتجاهلَ هذا الظلمَ، ويُقِرَّ بأنّ وجودَ إسرائيل شرعيّ؟ أتبرِّرُ ضخامةُ الهولوكوست النازية هذا الظلمَ الذي ارتكبه ويرتكبه مَنْ كانوا ضحايا في السابق؟ وماذا عن الفلسطينيِّين، ضحايا الضحايا: هل ستُقَدَّم لهم التبريراتُ يومًا ما لنضالهم من أجل تحرير أرض أجدادهم من المحتلّين، وذلك بطرد كلّ اليهود الإسرائيليين من فلسطين التاريخيّة؟ ولماذا؟

٢ ـ علاوةً على كون إسرائيل قد أُنشِئَتْ بالإرهاب والتطهيرِ العِرْقيّ وتهجيرِ السكّان الأصليِّين، فإنها أيضًا دولةٌ استبعاديّة حَصْريّة تُمَيِّزُ، دونما حياءٍ، ضدّ مواطنيها من غير اليهود. فكيف يَنْظر القانونُ الدوليُّ إلى الدول الحصريّة الاستبعاديّة؟ أبمقدور المواطنين الفلسطينيِّين العرب في إسرائيل [مناطق ٤٨] بشكلٍ خاصّ أن يؤوِّلوا اعترافَ الأمم المتحدة بإسرائيل ـ وهو اعترافٌ يعتبره أكثرُ العرب ظالمًا ظلمًا صارخًا ـ بأنه دعوةٌ لكي يتخلّوْا عن القانون الدوليّ ولكي يَسْعَوْا في طلب العدالة باستخدامِ وسائل مختلفة؟ ولماذا؟

٣ ـ تُعطي الأممُ المتحدةُ اللاجئين الفلسطينيِّين حقَّ العودة إلى بيوتهم وأراضيهم الموجودة في ما بات يُعرف بـ «إسرائيل.» غير أنّ عودتَهم، إنْ حصلتْ، ستُزيل الطبيعةَ اليهوديّةَ الحصريّةَ لدولة إسرائيل بإمالة الكفّة الديموغرافيّة (السكّانيّة) لصالح العرب الفلسطينيِّين. لنفترضْ أنّ هذه العودة تمّت بطرقٍ لاعنفيّةٍ، عَبْرَ الضغط السياسيّ المكثَّف والمتواصل مثلاً، وبحدٍّ أدنى من أعمال إزاحة المواطنين ـ المستوطنين اليهود من معظم البيوت التي يَقْطنون فيها الآن (على ما بيَّن إمكانيةَ تحقُّقه د. سلمان أبو ستّة في بحثه الشامل)، فهل يكون ذلك مبرَّرًا من الناحية القانونيّة، ولماذا؟ وماذا لو ترافَقَ ذلك مع استخدام العنف: أسيؤثِّر ذلك على تقويمكم؟ ولماذا؟

RIBHI HUSSEIN

٤ ـ لنَأْخذ الأمورَ على المستوى الشخصيّ، ولنفترضْ أنّ عائلتكَ أُجبرتْ، بقوّة السلاح، على مغادرة منزلها، واحتلّتْه عائلةٌ أخرى، فحاولتَ استخدامَ كلّ الطرق القانونيّة لاسترجاع بيتِكَ السليبَ

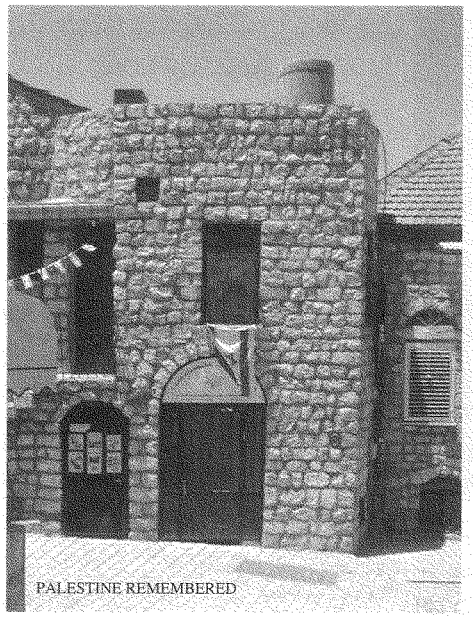

دون جدوى. فهل يكون مبرَّرًا لك شخصيّاً أن تَستخدمَ وسائلَ عنفيّةً؟ وإذا افترضنا أنه أثناء الهجوم المسلّح على منزلكَ عمدتَ إلى مقاومتهم بالسلاح وقتلتَ المحتلِّين، فهل يُمْكن تبريرُ فعلتك بأنّها دفاعٌ عن النفس؟ وماذا لو قاومتَهم بعد زمنٍ من احتلالهم منزلكَ فهل سيكون مبرَّرًا استخدامُكَ وسائلَ عنفيّةً لإجلاء المحتلِّين غيرِ الشرعيِّين؟ ولنفترضْ أخيرًا أنّ المحتلِّين الجدد كانت لديهم «وساطاتٌ» قويّة، وأنهم نجحوا في كسب أمرٍ من المحكمة يُجيز لهم البقاءَ في البيْت، فهل سيكون مبرَّرًا لكَ ـ والحالةُ هذه ـ أن تَرْفضَ قرارَ المحكمة وتقاتِلَ بكلّ الوسائل لاستردادِ بيتكَ؟ ولماذا؟

٥ ـ خُذِ الآن الحالةَ التالية: في الخليل عام ١٩٩٦ قَتَلَ مستوطنٌ إسرائيليٌّ بعقب مسدّسه الطفلَ الفلسطينيَّ حلمي شوشة. القاضي الإسرائيليّ برّأَ المجرمَ أولَ الأمر، زاعمًا أنّ الطفل «مات من تلقاء نفسه نتيجةً لضغط نفسيّ.» وبعد مناشدات عدّة وضغطٍ من المحكمة العليا، التي وصفت الحادثَ بـ «القتل الخفيف،» أعاد القاضي النظرَ في قراره السابق ـ وكانت الانتفاضةُ الجديدةُ محتدمةً ـ فحَكَمَ على القاتل ستةَ شهور يقضيها في الخدمة الاجتماعية، وبغرامةٍ قدرُها بضعةُ آلاف من الدولارات. والدُ الصبي اتَّهَمَ المحكمةَ بإصدار «إذنٍ بالقتل،» ووثّقتْ منظّمة «بتسيلم» الإسرائيلية عشراتِ الحالات المشابهة التي بُرِّئَ فيها المرتكبون أو تلقَّوْا أحكامًا طفيفةً. فإذا قرّرتْ أمُّ حلمي أن تُنْزِلَ «حكمَ العدالة» (مِنْ نَمَطِ «العينْ بالعينْ» في أقلّ تقدير) بالمستوطِن المجرِم، فأَطْلقتِ النارَ عليه أثناء قيادته السيارةَ قرب أرضها، فهل سيكون عملُها مبرَّرًا من الناحية القانونيّة؟ ولماذا؟

٦ ـ تأمَّلِ الحالةَ التاليةَ: باص مليء بالمستوطنين اليهود يَعْبر شارعًا في الضفّة الغربيّة مساءً، وعليه إشاراتٌ واضحةٌ تدلّ على أنه يخصّ مستوطنين. ولوجودِ سجلٍّ طويلٍ من الاعتداءات الدامية والانتهاكات التي قام ويقوم بها المستوطِنون، فإنّ غالبيّة الفلسطينيِّين تَعْتبر أنّ كل ما له علاقةٌ بالمستوطنين تعبيرٌ واضح عن الاحتلال العسكريّ لأرض الفلسطينيِّين بل تهديد مشؤوم لسلامتهم. فهل يكون مبرَّرًا أن يُقْدِمَ أحدُ الفلسطينيِّين أو الفلسطينيّات على مهاجمة هذا الباص وذلك من باب «الضربة الوقائيّة» من أجل حماية نفسِه أو نفسِها ممنْ يُعتبرون في نظرهما متعصّبين محتلِّين مسلّحين؟ لماذا؟ الرجاء شرحُ ذلك.

٧ ـ الاحتلال العسكريّ غيرُ شرعيّ في مبدإ ذاته. ولمّا كانت الأممُ المتحدةُ تُقرّ بحقّ الشعب الخاضع للاحتلال في مقاومة هذا الاحتلال بكلّ الوسائل، فأين تَرْسمون الحدودَ القانونيّةَ لهذا الحقّ؟ أثمة بعضُ أعمالٍ للمقاومة غير شرعيّة، أو إجراميّة؟ وما هي؟ أَيُمْكن، مثلاً، اعتبارُ هجومٍ على باص إسرائيليّ في تل أبيب عملاً مشروعًا من أعمال المقاومة؟ وماذا لو كان الباصُ في معالي أدوميم أو غوش قطيف (وهما مستعمَرَتان إسرائيليّتان يهوديّتان قرب القدس وفي غزّة على التوالي)؟ ولماذا؟

٨ ـ تأمَّل الآن الحالةَ التاليةَ: جنديّ إسرائيليّ يَقْتل طفلاً فلسطينيّاً. والدُ الطفل القتيل لم يجد أمامَه أيَّ خيار قانونيّ عادل، فقرّر حَرْقَ منزل الجنديّ مساءً بهدف قتله. وفعلاً قُتل الجنديُّ حرقًا، ولكنْ قُتِلَ معه أيضًا بعضُ أفراد عائلته. كيف تقوِّم عملَ الأب الفلسطينيّ من الناحية القانونيّة؟ ولماذا؟

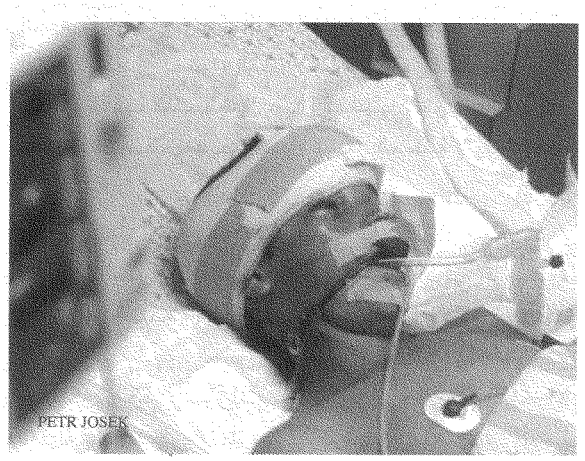

٩ ـ أثمة ظروفٌ معيّنة تُتيح لأمّةٍ أو لمجموعة إثنيّةٍ ما أن تقرِّرَ أنّ القانون الدوليّ قد غدا ظالمًا أو غيرَ ذي صلة بحقوقها، فتشرِّعَ لنفسها أشكالاً أخرى من العدالة بما في ذلك «عدالةُ» العيْن بالعيْن؟ وهل يمكن الافتراضُ أنّ النظام التشريعيّ للقوة المحتلّة نظامٌ ظالمٌ في مبدإ ذاته، وأنه ـ من ثمَّ ـ غيرُ ذي صلة بتحصيل حقوق السكّان الخاضعين للاحتلال؟ أَيُمْكن النظرُ إلى مفهوم «العينْ بالعينْ» بشيء من الشرعيّة الدوليّة؟ ولماذا؟

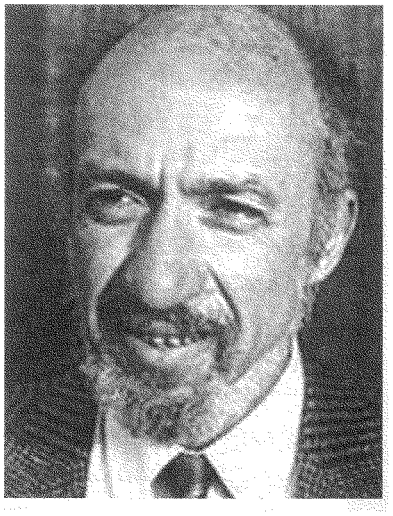

ريتشارد فالك

أستاذ القانون الدوليّ والسياسة والعلاقات الدوليّة في جامعة برنستون (الولايات المتحدة). له أكثر من عشرين كتابًا. وهو نائب رئيس الجمعيّة الأميركيّة للقانون الدوليّ.

عن المقدمة:

من المهمّ أن نميِّز بين الأساس القانونيّ للمطالب الفلسطينيّة الخاصّة بتقرير المصير من جهة، و«عمليّةِ السلام» من جهة ثانية، والمسائلِ المتعدِّدة المتعلِّقة بحقوق الفلسطينيِّين في المقاومة من جهة ثالثة، نظرًا إلى وجود بنْية احتلال تعسُّفيّة في القدس والضفّة الغربيّة وغزّة. إنّ القانون الدوليّ هو بوضوح إلى جانب المطالب الفلسطينيّة في ما يتعلّق بالمسائل الأساسيّة المرتبطة بحقّ الفلسطينيِّين في بناء دولة، وبحقوق اللاجئين، وبوضع القدس، وبالمستوطنات الإسرائيليّة، وبحقّ الفلسطينيِّين في المياه. وقد تكرَّر إثباتُ ذلك بفضل قراراتٍ للأمم المتحدة مدعومةٍ بأغلبيّات ساحقة من الأعضاء. ويشاطِر خبراءُ القانون الدوليّ الحياديُّون هذا التقويمَ. ولكنّ هذه الحقيقة عُتِّم عليها في إطار أوسلو التفاوضيّ الذي أَطْلق عمليةَ مقايضةٍ محكومة بتباينات في قوة الأطراف المتفاوضة وباستبعاد اعتباراتٍ دوليّةٍ مهمّة من هذه العمليّة (مثلاً: الانتهاكاتُ الفاقعة لاتفاقيّة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ من جرّاء إنشاء مستوطنات غير شرعيّة، والعقوباتُ الجماعيّة، والإعداماتُ غيرُ القانونيّة). لقد أتاح منطقُ أوسلو لـ «الوقائع على الأرض» أن تشكّل جزءًا من الأساس المعتمد لـ «الحلّ الواقعيّ.» وهذه هي النقطة الجوهريّة في ما يختصّ بالبُعْد القانونيّ للمواجهة الفلسطينيّة ـ الإسرائيليّة: إنّ احترام القانون الدوليّ، لا سياساتِ القوّة، كان سيعزِّز موقفَ الفلسطينيِّين حيال القضايا الجوهريّة، ويؤدّي إلى مفاوضات سلام حقيقيّة حول السبل العمليّة لإنجاز الحقوق الفلسطينيّة.

أمّا حين يتعلّق الأمر بحقّ المقاومة في سياق احتلالٍ قامع ومتطاولٍ كالذي يتواصل منذ عام ١٩٦٧، فإنّ القانون الدولي أقلُّ وضوحًا بكثير إزاء طبيعة هذا الحق بل ـ وهذا هو الأهمّ ـ إزاء حدودِ ممارسةِ هذا الحقّ. القانون الإنسانيّ الدوليّ الخاصّ بالاحتلال العسكريّ يُعْطي القوّةَ المحتلّة حريّةً كبيرةً في اتخاذ إجراءاتٍ معقولةٍ للحفاظ على أمنها. وهو يَفْرض على الموقِّعين على اتفاقيّات جنيف واجبَ اتِّخاذ خطواتٍ في حال عدم الإذعان الجديّ ـ وهو إجراءٌ صدَّقته مرتيْن، وبفعّاليّةٍ، حكومةُ الولايات المتحدة بالتناغم مع حكومة إسرائيل وبالنيابة عنها.

هناك اعتبارٌ شاملٌ يَنْطبق على عدد من أسئلتكم. فالقانون الدوليّ في ما يتعلّق بالحرب والمقاومة لا يَسْمح أبدًا باستهداف المدنيِّين عن سابق تصوُّر وتَصْميم. ومثلُ هذا القيْد يَنْطبق على الحكومات وعلى حركات المقاومة سواءً بسواء. بالطبع لا تنسجم ممارساتُ الدول مع هذا التحريم. ففي الحرب العالميّة الثانية مثلاً استهدَفَ القصفُ الاستراتيجيُّ للمدن الألمانيّة واليابانيّة السكان الأعداءَ استهدافًا مباشرًا؛ وكانت اغتيالاتُ المدنيِّين من خلال عمليّات استخباريّة حكوميّة أمورًا شائعة في الحرب الباردة وبعدها. كما أنّ حركات التحرُّر والمقاومة كثيرًا ما وَجَّهتْ قوّتَها نحو الأهداف المدنيّة. ومع ذلك فإنّ قانون الحرب واضحٌ في هذه الأمور؛ في حين أنّ المنظورات الأخلاقيّة والسياسيّة أكثر غموضًا وغالبًا ما تَنْخرط في تصرُّف «غير قانونيّ» من أجل تحقيق «العدالة» عبر الثأر، أو تتبنّى نظرةً تقول بـ «الضرورة العسكرية» التي تبرِّر سياسيًا استهدافَ المدنيِّين.

والحقّ أنّ الرواية التاريخيّة التي تُعْتبر «صحيحةً» إنّما هي من منظور القانون رواية ذاتيّة بالأحرى. والأسئلة المطروحة أمامي تَفْترض مسبَّقًا حقائقَ معيَّنةً تحظى بجدل حادٍّ. سأجيب بحسب قدرتي، مشيرًا إلى المصاعب التي تواجهني في طريقة طَرْح السؤال.

١ ـ عن تجاهل القانون الدوليّ لمصير الفلسطينيِّين بعد قيام إسرائيل:

هذا السؤال يَخْلط قضايا القانون بمسائل الأخلاق والسياسة، وربّما كان هذا الخلط ممّا يَتعذّر تجنُّبه. فمن الناحية القانونيّة كانت للمجتمع الدوليّ المنظَّم سلطةُ السماح للانتداب على فلسطين بتقسيمها، بحيث أجاز خلق دولةٍ يهوديّةٍ. فقد أجازت الأمم المتحدة، وقَبْلها عصبةُ الأممُ، إنشاءَ وطن قوميّ لليهود، ثم أجازتا له أن يتطوَّر إلى دولة، وهاتان

حصيلتان صادقتْ عليهما مع مرور الوقت معظمُ دول العالم غير العربيّ وغير الإسلاميّ. هذه الديناميَّة المدفوعة سياسيّاً وأخلاقيّاً لم تُراع وَقْعَ ذلك على الفلسطينيِّين وعلى حقوقهم. فقد نزلتْ سلسلةٌ عظيمةٌ من المظالم بالشعب الفلسطينيّ الأصليّ، وتُوِّجتْ بطردهم عام ١٩٤٨. وليس ثمّة شكّ في أنّ الشعب الفلسطينيّ عُذِّب بوحشيَّة وحُرِم عمليّاً من حقوقه الشرعيَّة الأساسيَّة، بما فيها حقُّه في تقرير مصيره. أمّا كيف يُصَحَّح هذا الظّلمُ التاريخيُّ في هذه المرحلة فتلك مسألة صعبة. ذلك أنّ معظم بلدان العالم اعترفتْ بإسرائيل دولةً شرعيَّةً، بل إنّ ممثّلي الشعب الفلسطينيّ المعترفَ بهم قَبلوا منذ عام ١٩٨٨ ـ وإنْ على مضض ـ وجودَ إسرائيل حقيقةً سياسيَّةً وقانونيَّةً لا تَقْبل الجدلَ. وأن يُنْكر الفلسطينيُّون هذا الاعترافَ بأنْ يَسْعَوْا اليومَ إلى قلبِ ما حَدَثَ عامَ ١٩٤٨ من طرد، فذلك سيُعتبر بشكل عامّ أمرًا غيرَ ذي جدوى من الناحية القانونيَّة والسياسيَّة، وإنْ يكن مفهومًا من الناحية الأخلاقيَّة. إذ سيَكون هذا الإنكارُ غيرَ ذي جدوى قانونيّاً لأنّ الترتيبات المتَّفق عليها والتي تَثْبت عُقودًا من الزمن تُعتبر في القانون الدوليّ بخاصّةٍ مولِّدةً للقانونيَّة generative of legality، وإنْ كانت أسسُ تلك الترتيبات ملوَّثةً من الناحية القانونيَّة. وسيكون هذا الإنكار غيرَ ذي جدوى سياسيّاً لأنّ القوى المصطفَّة للدفاع عن الوضع الحاليّ أهولُ من أن يتمّ تحدِّيها بمثل ذلك الأسلوب المباشر والجذريّ.

«أتاح منطق أوسلو لـ 'الوقائع على الأرض' أن تشكّل جزءًا من... 'الحلّ الواقعيّ'»: علامات طرق لمستوطنات ايتامار

٢ ـ عن إسرائيل دولةً استبعاديَّةً:

لم تُخْفَ عن المجتمع الدوليّ حقيقةُ أنّ إسرائيل دولةٌ يهوديَّة، ومع ذلك سَمَحَ لها بدخول الأمم المتحدة وعامَلَها بوصفها دولةً شرعيَّةً. صحيح أنّ إسرائيل أُلزمتْ، بناءً على تصويت جماعيّ على قرار الجمعيَّة العامَّة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، أن تحترمَ وتطبِّقَ حقَّ عودة اللاجئين الفلسطينيِّين، ولاسيَّما أولئك المُبْعدون عام ١٩٤٨. ولكنّ ذلك السماحَ وذاك القرارَ لم يُرْبطا أبدًا بالمحافظة عليه، ولا كان وضعُ إسرائيل داخل الأمم المتحدة مشروطًا أبدًا باستعدادها للمحافظة على الحقوق الفلسطينيَّة وفقًا للقانون الدوليّ. ويمكن القول إنّ هذا كان قِصَرَ نظرٍ مأساويّاً من طرف الحكومات العربيَّة والداعمين الآخرين للحقوق الفلسطينيَّة [داخل الأمم المتحدة]، ولكنّ عدم إذعان إسرائيل لهذا القرار يَصْعب تحدِّيه الآن بأيّ قَدْرٍ من الجديَّة. بل إنّ السلطة الفلسطينيَّة نفسَها بدت غير ميّالة إلى طلب «رأي استشاريّ» في مثل هذه الأمور أو في أمرٍ آخر ذي صلة هو شرعيَّة المستوطَنات الإسرائيليَّة المبنيَّة منذ حرب الأيام الستة عام ١٩٦٧.

أضفْ أنّ إسرائيل قُبلتْ ديبلوماسيّاً من قبل العالم غير العربيّ برمّته تقريبًا. والحقّ أنّه ليس في القانون الدوليّ ما يَمْنع شعبًا من إنشاء دولةٍ تَستند إلى معتقدات إثنيَّة أو دينيَّة. ولهذا ليست إيران، بوصفها دولةً إسلاميَّةً، دولةً غيرَ شرعيَّة؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى دول أخرى. صحيح أنّ دولة إسرائيل كانت ثمرةَ الاستيطان، ولم تكن خيارَ السكّان الأصليِّين، غير أنّه يبدو أقربَ إلى الاستحالة ـ مع مرور الزمن والسيطرة الفعليَّة الإسرائيليَّة على أراضي «الخط الأخضر» ـ قَلْبُ العمليَّة التاريخيَّة بالوسائل القانونيَّة أو الديبلوماسيَّة، وليس هناك احتمالُ قَلْبها بالكفاح المسلّح. بل الواقع أنّ ممثّلي الشعب الفلسطينيّ، منذ انعقاد المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ في الجزائر عام ١٩٨٨، قد قَبلوا شرعيَّة إسرائيل بحدودِ ما قبل ١٩٦٧ دولةً يهوديَّةً. المسألة الوحيدةُ ذاتُ الصِّلة هي ما إذا كان قد تمَّ الحديثُ بما فيه الكفاية عن حقوق من هم غيرُ مخوَّلين أن يتمتَّعوا بها [عرب ١٩٤٨]، وعن مسألة حقوق اللاجئين. ومرةً أخرى يُنظَر إلى إسرائيل على أنّها تُعامِلُ مواطنيها الفلسطينيِّين بطرقٍ مقبولةٍ بشكل عامّ (بالرُّغم من بعض الشكاوى الخطيرة العالقة الناشئةِ عن كونهم في موقع الخضوع، وهو ما يجعل من الفلسطينيِّين العرب القاطنين في إسرائيل مواطنين من الدرجة الثانية). وتقويمُ وضع هذه الشكاوى يَزْداد تعقيدًا بسبب التصوّر العامّ بأنّ مواطني إسرائيل الفلسطينيِّين يفضّلون الاحتفاظَ بمنزلتهم هذه على أن يَخْتاروا أن يكونوا مواطنين في دولة فلسطينيَّة عتيدة. ومن جهة أخرى هناك أسبابٌ عدَّة تَدْفع الفلسطينيِّين من داخل إسرائيل [مناطق ٤٨] وخارجها إلى أن يَشْعروا بالتشاؤم التهكُّميّ والغضب حيال عجز القانون الدوليّ باستمرار عن حماية حقوقهم الأساسيَّة. فلقد أَظْهرت الأممُ المتحدة إرادةً ضعيفة، وقدرةً أضعف، على حماية الحقوق الفلسطينيَّة بموجب القانون الدوليّ. وقراراتُها لصالح المطالب الفلسطينيَّة يَزْداد تجاهلُها من قِبل الفلسطينيِّين داخل إسرائيل [أراضي ٤٨]، وتَتَعرَّض لتجاهُلٍ أكبر من قبل الفلسطينيِّين الخاضعين للاحتلال الإسرائيليّ [أراضي ٦٧] أو القاطنين في المنافي. ويَبْقى ملائمًا أن يتمّ تحدِّي وقائع الحياة هذه من منظور القانون والأخلاق معًا، ولكنْ تَبْدو العوائقُ السياسيَّةُ أهولَ من أيّ وقتٍ مضى. ولذلك ليس مفيدًا أن تُفْصَلَ الدعاوى القانونيَّةُ والأخلاقيَّةُ من سياقها السياسيّ لأنّ ذلك يُحيي آمالاً غيرَ مبرَّرة ويَحْرف الانتباهَ عن الأهداف القابلة للتحقّق.

٣ ـ عن حقّ العودة، باللاعنف أو العنف:

إنّ تطبيق حقّ العودة للفلسطينيِّين مسألةٌ معقَّدةٌ جدّاً. فثمَّة قبولٌ دوليٌّ واسع بوجهة النظر الإسرائيليَّة القائلة بأنّ ممارسة مثل هذا الحقّ ستدمِّر هويَّة إسرائيل بوصفها دولةً يهوديَّة، وبأنّ على كل دولة مسؤوليَّةَ الدفاع عن بقائها على قيد الحياة. إنّ الانعكاسات السياسيَّة لممارسة حقٍّ قانونيٍّ تُعامَلُ عادةً، من وجهةِ نظرٍ قانونيَّةٍ بحتة، على أنّها غير مهمَّة. ويبدو وفقًا لوجهة النظر هذه أنّ

الفلسطينيّين يَمْلكون حقّاً في العودة غيرَ مشروط. ولكنْ يَبْدو، في الوقت نفسه، أنّ الفلسطينيّين قد يوافقون، لأسبابٍ تتعلّق بالفعّاليّة السياسيّة، على ممارسة حقّهم في العودة بحيث لا يؤثّر ذلك سلبًا إلاّ قليلاً جدّاً في هويّة إسرائيل دولةً يهوديّةً. وفي هذا السياق لن يكون القانونُ الدوليُّ إلى جانب الفلسطينيّين بالتأكيد فحسب، بل سينالون أيضًا دعمًا دوليّاً أكبرَ. ولمّا كان اللاجئون المطرودون يَمْلكون حقّاً في العودة وحقّاً في أن يعوَّضوا عن الخسائر الناجمة عن طردهم غيرِ الشرعيّ، فإنّ استعدادهم للتخلّي عن المطالبة بكلّ مطالبهم سيُفيدهم من دون شكّ سياسيّاً وأخلاقيّاً في أيّ عمليّة سلام عتيدة بين إسرائيل وفلسطين. من المهمّ أن نُدْرك أنّ إسرائيل تَعْتبر قضيةَ اللاجئين بالغةَ التهديد، ولاسيّما إذا طُرِحتْ في شكلها الأقصى كما هو الحال في قرار الجمعيّة العامّة رقم ١٩٤. إنّ أيّ إصرار فلسطينيّ على الحقوق الشرعيّة للاجئين يرجَّح أن يَفْرض عائقًا سياسيّاً حاسمًا يُتوقّع أن يَمْنع أيَّ عمليّةِ تسويةٍ في المستقبل المنظور. ولهذا من المهمّ بالنسبة إلى الفلسطينيّين أن يتأمّلوا ما إذا كانت كُلْفة الإصرار على هذه الحقوق المشروعة جديرةً بالثمن السياسيّ الذي يرجَّح أن يدفعوه. ويَزْداد الواقعُ الفلسطينيُّ تعقيدًا، بالطبع، بسبب أولويّات الفلسطينيّين المختلفة بحسب ظروفهم المختلفة. وليس ثمّة شكٌّ أنّه يتعيّن أحيانًا أن يتمّ التنازلُ عن حقوق مشروعة من أجل تحقيق أفضلِ حصيلةٍ سياسيّةٍ يُمْكن الوصولُ إليها. إذا حاول الفلسطينيُّون أن يُنْجزوا حقوقَهم المشروعة الخاصة باللاجئين باستخدام وسائل لاعنفيّة فذلك سيؤدّي على الأرجح إلى تحدّي إسرائيل تحدّيًا جذريّاً. ذلك أنّ القانون هو إلى جانب المدّعين، وإنكارُهُ برغم السياسات اللاعنفيّة سيعرِّض إسرائيل على الأرجحّ لنقدٍ عنيفٍ ويَخْلق نوعًا من التأزُّم داخلها. أمّا إذا تمّ التأكيدُ على حقوق الفلسطينيّين خارج فلسطين بطرقٍ عنفيّةٍ فسيكون هناك تعاطفٌ دوليٌّ طفيف في هذه المرحلة مع الجهود الفلسطينيّة، وستُعتبر هذه الجهودُ من قِبل إسرائيل ومعظم المجموعة الدوليّة هجومًا غيرَ مقبول على دولةٍ ذاتِ سيادة، وهو ما سيَسْتحضر حقوقَ هذه الدولة [إسرائيل] في الدفاع عن نفسها. إذ برغم شرعيّة المطالب الفلسطينيّة المستندة إلى القانون الدوليّ للاجئين، ثمّة حريّةٌ تصرُّف غيرُ محدودة تقريبًا تُعطى للدول لضبطِ دخولِ الناس إلى أراضيهم، وليس هناك أيُّ إنجاز تقريبًا لحقوق اللاجئين في مثل هذه الظروف. إنّ إذعان الدول ذات السيادة للقانون الدوليّ في الممارسة العمليّة الدوليّة في ما يخصّ اللاجئين أمرٌ طوعيّ تمامًا. ومن المؤكّد أنّ حقوق اللاجئين هي أحد المجالات التي يَفْشَل فيها القانونُ الدوليُّ في حماية الضعفاء ويتراجع تراجعًا شبهَ تامّ أمام الممارسة الاعتباطيّة، واللاقانونيّة أحيانًا، التي تقوم بها الدولُ ذاتُ السيادة.

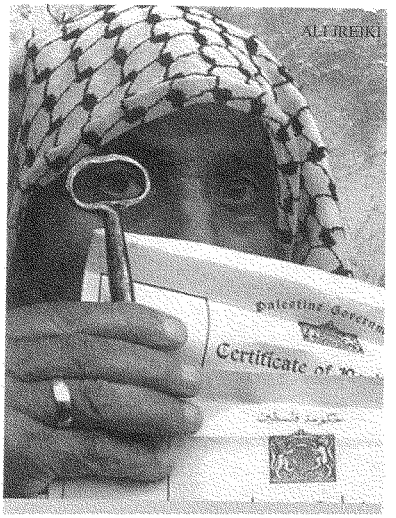

«حقوق اللاجئين هي أحد المجالات التي يَفْشل فيها القانون الدوليّ»: سالم موسى يَحْمل مفتاح بيته وشهادة تسجيله في يافا

٤ ـ عن البيت السليب واسترجاعه:

القانون الدوليّ لا يتعامل مع مثل هذه الأوضاع الافتراضيّة، بل يميل إلى تبرئة السلطة الحاكمة لفُقْدان الأدلّة الكافية لإدانتها. إنّ سؤال المقاومة، وحدودها، في هذا المشهد يقع في إطارَيْن: الأخلاق الخاصّة، والسياسة. فإذا اتّضح أنّ المقاومة فعّالة فستُعتبر في العادة ومع مرور الزمن مبرَّرةً في أيّ إجراء رسميّ تالٍ؛ ولكنّها إذا فشلتْ فستَبْقى مجرَّمةً لأنّ الوقائع المكرَّسة هي التي تضع قواعد اللُّعبة. إنّ الحكومات تتصرَّف غالبًا بشكلٍ غيرِ قانونيّ وغيرِ عادل، حتى في ما يخصّ الحقوقَ الأساسيّة؛ غير أنّ ذلك لا يُضفي على المقاومة صفةَ الشرعيّة. إنّ المقاومةَ لا تُعتبر دفاعًا عن النفس بالمعنى القانونيّ إذا كان المهاجِمُ حكومةً تحتلّ أراضيها، وإنْ كان يُمْكن أن تُعتبر المقاومة كذلك من منظور أخلاقيّ. ليس لشعبٍ خاضعٍ للاحتلال حقٌّ قانونيّ شبيهٌ للتعامل مع المحتلّ وإنْ كان مستغِلاً معتديًا، ولا لمواجهته دفاعًا عن النفس. إنّ المقارنة بمثل هذه الحقوق من أجل حماية المنزل والممتلكات في الحياة المدنيّة الداخليّة لا تصحّ في القانون الدوليّ، ولا يتمتّع الشعبُ الخاضع للاحتلال بأيّ حقّ قانونيّ في الدفاع عن نفسه حتى لو كانت حقوقُه مهدورةً. أقصى ما يُمْكن بلوغُه هو الحقّ السياسيّ والأخلاقيّ في المقاومة، وهو ما يُمْكن أن يعبَّر عنه بأنّه يولِّد حقّاً شرعيّاً في المقاومة مستندًا لا إلى قانون وضعيّ بل إلى لامعقوليّةِ إنكار حقّ الشعب المقموع فيه.

٥ ـ عن ثأر أمّ حلمي لمقتل ولدها:

هنا أيضًا، وأيّاً كانت فظاعةُ هذه الحادثة ذاتِ «الجُرْميّة» الرسميّة، فإنّها لا تُعطي حقّاً قانونيّاً [للمعتدَى عليه] بالاعتماد العنفيّ على النفس. إنّ نظام العلاقات بين الدول هو نظامُ اعتمادٍ على النفس، حيث تَمْلك كلُّ دولة خيارَ تصحيح المظالم اللاحقة بها باللجوء إلى القوّة بل وإلى الحرب أيضًا في حين أنّ الحكومة داخلَ الدولة تُمْنَحُ احتكارَ الاستخدام المشروع للقوّة، إلاّ حين يتصرَّف فردٌ ما دفاعًا عن نفسه ضدّ هجومٍ يَشُنُّه المجتمعُ المدنيّ.

إنّ القانون الدوليّ، عبر اتفاقيّة جنيف الرابعة بشكل أساسيّ، يضع عدّة كوابح على تصرُّفات القوّة المحتلّة، ومعظمُ هذه الكوابح انتهكتْها إسرائيل انتهاكًا صارخًا، ولكنّ القانون الدوليّ لا يُعطي ضحايا هذه الانتهاكات حقوقَ الدفاع عن أنفسهم. إنّ الظروف التي تواجه شعبًا يَخْضع للاحتلال والاستغلال لا يُمْكن الدفاعُ عنها قانونيّاً، ولهذا فإنّ الأفعال الهادفة إلى حماية حقوقهم يجب أن تستند أساسًا إلى اعتبارات سياسيّة وأخلاقيّة. صحيح أنّ ثمّة استثناءات أحيانًا لاحتكار القوّة في المجتمع المحليّ، وهي الاستثناءات التي تُفرد في بعض الأوقات لـ «جرائم الانفعال» crimes of passion، أو في ضوء المظالم المكابَدَة، ولكنّ هذا لا يَحْدث غالبًا جدّاً، ولا يَحْدث بالتأكيد في ظروف

أزمات الأمن القوميّ. إنَّ الدعوى الأخلاقيَّة للقتل ثأرًا دعوى متماسكة هنا، ولكنَّها ليست دعوى تَقْبلها معظمُ المنظومات الدستوريَّة الحديثة، ومن المؤكَّد أنْ لا مكانةَ لها في القانون الدوليّ في ما يختصّ بأعمال الأفراد المُصيبة والمخطئة. إنَّ الشعب لا يتمتَّع في ظلّ القانون الدوليّ بمنزلة قانونيَّة تُمْكن مقارنتُها بمنزلة فردٍ في نظام دستوريّ يحترم حقوقَ الأفراد.

٦ ـ عن الهجوم على باص مستوطنين يَعْبر الضفّة:

من جديد، ليس ثمَّة أساسٌ قانونيٌّ في هذه الحالة، مع أنَّ عمل الفلسطينيِّين [بالهجوم على الباص] ـ بالنظر إلى تجربة الفلسطينيِّين السياسيَّة وتعرُّضهم للاعتداء ـ متماسك من الناحية الأخلاقيَّة. ولكنْ حين يكون هدفَ العنف مدنيُّون عُزَّل، أيّاً كان المبرِّرُ، فإنَّ القانون يميل ميلاً ساحقًا إلى التعامل مع هذا العنف بوصفه مثالاً على القوَّة غير المسموح بها، أيْ مثالاً على الإرهاب. إنَّ المستوطنين المسلَّحين الذين يَحْتلون أرضًا فلسطينيَّة، بما يشكِّل انتهاكًا فاضحًا للمادة ٤٩ (٦) من اتِّفاقيَّة جنيف الرابعة، لا يُمْكن أن يُعتبروا «أبرياء» في مشهد الصراع الحاليّ. ولذلك فإنَّ العنف الموجَّه ضدّ المستوطنين والمستوطَنات لا يُمْكن عدُّه إرهابًا بالمعنى الصحيح.

٧ ـ عن شرعيَّة بعض أعمال المقاومة:

إنَّ الافتراض المتضمَّن في السؤال خاطئ: فليس صحيحًا أنَّ الاحتلال العسكريّ «غير شرعيّ في مبدإ ذاته،» أو أنَّ الأمم المتحدة أجازت المقاومة «بكل الوسائل.» إنَّ ميثاق الأمم المتحدة يَسْكت عن حقوق الشعوب، بما فيها الشعبُ المستعمَر أو الخاضعُ للاحتلال. ولكنّ ممارسات الأمم المتحدة قد صادقتْ بطرق مختلفة على حقوق الشعوب في الكفاح المسلّح ضدّ القامعين الكولونياليِّين. وتمَّ في الأمم المتحدة تثبيتُ حقّ الفلسطينيِّين في تقرير مصيرهم، ولكنْ من دون المصادقة الصريحة على الكفاح المسلّح الموجَّه ضدّ الاحتلال الإسرائيليّ، مع أنَّ إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ مُلْزمة قانونيّاً بالانسحاب من الأراضي الفلسطينيَّة المحتلَّة بالقوَّة العسكريَّة. صحيح أنَّه إذا كان الاحتلالُ يَفْمع ويَفْشل في ضمان حقوق السكّان الأصليِّين طبقًا للقانون الإنسانيّ الدوليّ. ويتجاهل قراراتِ الأمم المتحدة وسلطتها، فإنَّ ذلك سيعطي نوعًا من الحقّ في المقاومة، وهذا الحقّ يَشْمل في الأوضاع الكولونياليَّة الحقَّ في الانخراط في الكفاح المسلّح. ولكنْ حتى في هذه الحالة، على استخدام العنف ألا يَنْتهكَ تحريمَ الاعتداءات المتعمَّدة على الأبرياء، الذين يُفْهم أنَّ المقصود بهم جمهورُ المدنيِّين. أمَّا مَنْ هم «الأبرياء» في حالة المقاومة الفلسطينيَّة فتلك مسألة تَخْضع للتأويل القانونيّ، ولم تُحلّ إلى الآن بأيّ طريقةٍ مثمرة. إنَّ الحجج الأخلاقيَّة والسياسيَّة لتشريع المقاومة الفلسطينيَّة المسلّحة حججٌ قويَّة، ولكنَّها ليست إلاَّ وجهةَ نظر فحسب. صحيح أنَّ وَقْعَ فهمٍ كهذا للحقوق الشرعيَّة يضع الفلسطينيِّين في موضع رهيب هو الخيار بين الاستسلام أو الإرهاب ـ ولا يَجْدر بأيّ شعب أن يواجَهَ أبدًا بمثل هذا الخيار، لأنَّه يمثِّل مأزقًا مأساويّاً ـ ولكنْ، في الوقت نفسه، ليس هناك دعمٌ شرعيٌّ مسؤول للنظرة التي تقول بأنَّ المَخْرج من مثل هذا المأزق هو السماح بالعنف الموجَّه عَمْدًا ضدّ الأهداف المدنيَّة. وبالمناسبة هناك قيدٌ مماثلٌ يتعلّق باستخدام العنف من قِبل الدولة؛ وإسرائيل بهذا المعنى قد اختارت «الإرهاب» سبيلاً لحفظ «أمنها.» لكنَّ الإرهاب من طرف أول لا يشرعن الإرهابَ من طرفٍ ثان.

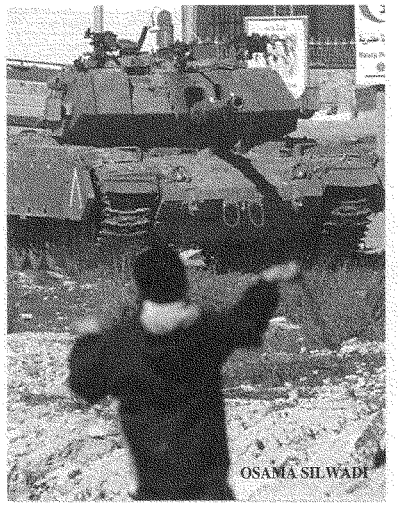

«أقصى ما يُمْكن بلوغه هو الحقّ السياسيّ والأخلاقيّ في المقاومة» : صبيّ يرمي حجرًا على دبّابة

٨ ـ عن تقويم الأعمال الثأريَّة في غياب بدائل قانونيَّة:

هنا أيضًا لا يُجيز القانونُ القتلَ ثأرًا والعدالةَ «المأخوذةَ بالذراع» حتى لو كانا موجَّهيْن ضدّ مرتكب الجريمة، وإنْ كان السياقُ قد يخفِّف العقوبةَ. إنَّ القانون الدوليّ لا يتطرَّق إلى مثل هذه الأسئلة على الإطلاق، إلاَّ من حيث صلتُها بانتهاكات حقوق الإنسان. ومرَّةً أخرى نقول إنَّ غياب «البدائل القانونيَّة العادلة» قد يقدِّم تسويغًا أخلاقيّاً للعنف الانتقاميّ، ولكنَّه لا يقدِّم أساسًا قانونيّاً. لقد نُصِحَت السلطةُ الفلسطينيَّةُ مرارًا بالسعي إلى الحصول على إثباتٍ لدعاواها القانونيَّة، وذلك بأن تَطْلب إلى محكمة العدل الدوليَّة أن تقدِّم لها «رأيًا استشاريّاً»؛ وهو ما تَسْتطيع هذه المحكمةُ أن تفعله إذا قدّمت الجمعيَّةُ العامَّة مجموعةَ أسئلةٍ خاصَّةٍ بالحقوق الفلسطينيَّة. لكنَّ السلطة الفلسطينيَّة رفضتْ ذلك. والسبب كما يَبْدو أنَّها أُخبرتْ أنَّ نصرًا قانونيّاً ما قد يَجْعل المتابعة السياسيَّة لإيجاد حلّ للمأساة الفلسطينيَّة أمرًا أصعب. إنَّ تقويمًا سياسيّاً لأعمال المقاومة أو الجهود المبذولة لتبرير الدعاوى القانونيَّة يَعْتمد على ما إذا كانت تفيد في استعادة شيء من العدالة، إمَّا بردْع تصرُّفٍ قمعيّ كهذا أو بإعطاء المجموعة المقموعة ثقةً ما بقدراتها في الاعتماد على نفسها. غير أنَّ الصعوبة السياسيَّة هي أنَّ عنفًا كهذا، في ظروف الاحتلال، سيُعتبر استفزازًا يبرِّر اتِّخاذ إجراءات أمنيَّة أقسى وفَرْضَ عقوباتٍ جماعيَّةٍ ضاريةٍ تُلْحق الضررَ على الأرجح بأفراد أبرياء إضافيِّين في الشعب المقموع.

٩ ـ عن اعتبار شعبٍ القانونَ الدوليَّ ظالمًا:

إنَّ خيْبات الأمل هذه من القانون الدوليّ هي ردّ طبيعي على فشل المجتمع الدوليّ في حماية الشعب الفلسطينيّ على امتداد فترةٍ تتجاوز خمسةَ عقود. من الصعب من منظور قانونيٍّ أن نقوِّم السياساتِ التي تَحْكم مثلَ هذه الخيبات إلاَّ إذا قَدَّمتْ أدواتٌ رسميَّةٌ في الأمم المتحدة تشجيعًا معيَّنًا للكفاح المسلّح. ولكنْ في هذه اللَّحظة ليس هناك تخويلٌ قانونيٌّ بالمباشرة في نظام أخلاقيّ مبنيّ على منطق الثأر. إنَّها مقاربة خطرة ومتهوِّرة بشكل عام يتّخذها الطرفُ الأضعف، لأنَّ الطرف الأقوى هو دائمًا في موقع التصعيد، مُنزلاً بالطرف الأضعف آلامًا أكثر فأكثر. وفي مثل هذه الظروف سيصوَّر الطرفُ الأضعفُ على الأرجح مسؤولاً عن العنف، ولن يُنظر إليه بعين العطف بالرُّغم من أنَّه ضحيَّة ظلمٍ متمادٍ طاوَلَ إنكارَ حقوقِه الأساسيَّة.

پرنستون

سهيل الناطور

نائب رئيس الاتحاد العامّ للحقوقيّين الفلسطينيّين في لبنان. عضو الاتحاد العامّ للكتّاب والصحافيّين. له عدّة مؤلّفات في القضيّة الفلسطينيّة، أشهرها: **أوضاع الشعب الفلسطينيّ في لبنان**. عضو اللّجنة المركزيّة للجبهة الديموقراطيّة لتحرير فلسطين.

١ ـ عن تجاهل القانون الدوليّ لمصير الفلسطينيّين بعد قيام إسرائيل:

القانون الدوليّ، كما عرفناه في العصر الحديث، لم يقمْ على أساس حلّ المشكلات التي فيها ظلمٌ أم لا. بل الأساس الذي قام عليه ابتعد عن منطق العدالة عمومًا وكرّس قضيتيْن رئيسيتيْن فقط هما: الأمن والسلّم الدوليّان، بصرف النظر عمّا تتضمنانه من عدالة. لذلك في نظرتنا إلى القانون الدوليّ هناك دائمًا التوجُّه العامّ إلى الصياغات القانونيّة للقرارات أو المعاهدات التي في أثناء نقاشها وصياغتها يُتوخّى التطرُّقُ إلى الأسباب وإيجاد الحلول بالقدر الأقرب إلى العدالة. ولكنّ هناك هامشًا بين الصياغات القانونيّة من جهة، وتطبيق هذه الصياغات من جهة ثانية. والحال أنّ التطبيق يعود إلى القوى الأقدر على فرض مفهومها وأسلوبها له. لذلك في التجربة المعاصرة للأمم المتحدة نجد أنّه في مرحلة سابقة كان هناك قطبان رئيسيّان على المستوى الدوليّ سَمَحَ تنافُسُهما وصراعُهما لدول العالم الثالث أن تشكّل كتلةً قادرةً على بلورة مطالبها وحقوقها، ولاسيّما للتخلُّص من الاستغلال الاقتصاديّ والاستعمار والعنصريّة. فشهدتْ مرحلةُ الستينيّات حتى السبعينيّات نهوضًا تحريريًا؛ وشكّلتْ فترةَ تطوير واسعةً للقوانين والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة، والخاصة بحقوق الشعوب المضطَهَدة؛ وحسمتْ ـ إلى حين ـ في مسألة جدوى النضال في أروقة الأمم المتحدة لإنشائها الحقوقَ، ولكسر صيغةِ إرادتْها ومارستْها القوى الغربيّةُ المهيمنةُ عمومًا، والهادفةُ إلى تكريسِ ما هو قائم أو ما تريد فرضَه وفقًا لمصالحها. لكنّ انهيار القطب السوفياتيّ في التسعينيّات أعاد الأمورَ إلى مرحلة انحداريّة متسارعة، بدأتْ بإلغاء قرار مساواة الصهيونيّة بالعنصريّة، وصولاً إلى التغطية الكاملة لما يُطْلَقُ عليه اليومَ «حربُ الولايات المتحدة الأميركيّة ضدّ الإرهاب.»

أيّاً يكن الأمر، فإنّ القانون الدوليّ كان في فترة سابقة وطويلة نسبيّاً، حتى منذ بدايات الصهيونيّة، مجالاً للفعل الأكثر نفوذًا للصهاينة على حساب العرب ـ وهو نفوذٌ لم نكن ندرك أهميّته في السابق. وإذا أخذنا في عين الاعتبار التطوّرَ الناجمَ عن أنّ الصهيونيّة سَيَّستْ بحركةٍ قوميّةٍ مزيَّفةٍ مشاعرَ واتجاهاتٍ دينيّةً لدى اليهود فصهينَتْها، فإنّها رغم ذلك لم تبدأ على الصعيد الدوليّ يُحسب لها حسابٌ إلاّ عندما أُدخلتْ بصياغةٍ قانونيّةٍ سياسيّةٍ حديثة. لذلك لم يَكُن الأساس هو مشروع بال، بل وعد بلفور الذي أعلِن من قِبَلِ دولةٍ كانت آنذاك الأولى في العالم وبصياغةٍ من إحدى الوزارات كالتزام سياسيّ ـ قانونيّ انعكس بعدَها فورًا في صياغة صكّ الانتداب على فلسطين، ليتحوّل إلى قرار التقسيم، وتمّ بعد ذلك الاعترافُ بدخول إسرائيل إلى الأمم المتحدة.

لذلك عندما نتحدّث عن شرعيّة الدولة اليهوديّة في القانون الدوليّ من وجهة نظر العدالة فإنّه لا شرعيةَ لها. أمّا من الوجهة التطبيقيّة العملانيّة فقد كنّا أمام التعاطي الموضوعيّ مع واقعٍ أُنْجِزَ عمليّاً واعترفتْ به دولُ العالم وتمّ التعاطي مع آثاره دونَ الاعتراف العربيّ القانونيّ به. وأعتقد أنّ جوهرَ الصراع حتى الآن مازال يدور حول عدم شرعيّة الكيان الإسرائيليّ، ومحاولةِ رفض الإقرار بهذه الشرعيّة من قبل الفلسطينيّين الذين اغتُصبتْ حقوقُهم.

لا ضرورةَ للاعتقاد أنّ أحدًا سيقدّم لنا تبريراتٍ كفلسطينيّين لاحقًا عن ضحايانا كما قُدِّمتْ قضيّة الهولوكوست. إنّ حقنا في تحرير أرضنا تَكَرَّس حتى في القرارات المجحفة بحقّنا (كقرار ١٨١). والقدرة على تنفيذ القرارات هي مشكلتُنا العربيّة والفلسطينيّة من جهة، كما هي من جهة ثانية مشكلةُ المكاييل التمايزيّة التي تَفْرضها الدولُ الكبرى؛ وليست مشكلتُنا البحث عن مبرّرات أو صياغات كما حصل في قضيّة الهولوكوست. مثلاً قرارُ حقّ العودة رقم ١٨١ لم يُنشأ في الأمم المتحدة، بل هو حقّ طبيعيّ كُرستْ صياغتُه القانونيّة ويَنْقصه التطبيقُ العمليّ. وهذا يتضمّن

حقّ الشعب الفلسطينيّ في النضال للإلزام بتطبيقه، على جميع الصعد وبكل الأساليب التي يقرّرها القانونُ الدوليُّ. فإذا طُبِّق هذا القرار لا أجد أيّ داعٍ لصياغات هولوكوستيَّة.

٢ ــ عن إسرائيل دولةً استبعاديَّةً:

بعد إعلان قيام إسرائيل عِشْنا تجربةً لها شقّان قانونيّان: الأول يتعلّق بالفلسطينيّين الذين بَقُوا في أرضهم، وبات يُطلق عليهم «عربُ إسرائيل» أو «فلسطينيو إسرائيل»؛ والشقّ الثاني هو قانون العودة الإسرائيليّ. المدْهش في الشقّ الثاني أنّنا لم نولِهِ أيَّ اهتمام. وقد راجعتُ معظم المواقف والقرارات التي اتّخذتْها الهيئاتُ الفلسطينيَّة الحزبيَّة والمناضلة والهيئاتُ العربيَّة منذ ٤٨ حتى بدايات الستينيَّات. لم تكن هذه الهيئات تَعْلم هذا القانونَ أو تذْكره، رغم خطورته الشديدة المتمثّلة في تأسيسٍ قانونيّ لتوطينٍ أيٍّ كان في العالم على الأرض الفلسطينيَّة مكانَ شعبها العربيّ، ولمنع صاحبِ الحقّ الفلسطينيّ من العودة إلى أرضه في الوقت نفسه.

«الحديث عن الدولة الحصريَّة لا يُمْكن أن يشكّل الحلَّ في المنطقة»: تظاهرة مستوطنين (يناير ٢٠٠١)

وبالعودة إلى الشقّ الأول المتعلّق بـ «عرب ٤٨،» كانت التجربة أشدّ مرارةً. فبسبب فرض الجنسيَّة الإسرائيليَّة وقعنا في مأزق، وهو أنّ عدم الاعتراف الرسميّ العربيّ بإسرائيل يَمْنع الاعترافَ القانونيَّ بأوراقهم. ومن ثم حَصَلَ قَطْعٌ في أوصال المجتمع الفلسطينيّ: فالذين خرجوا باتوا لاجئين، وقضاياهم مع الدول المضيفة؛ والذين بقوا أقليَّةٌ مضطهَدةٌ من قِبَلِ قوَّةٍ تحتلّ وطنَهم وتعيد صياغةَ حياتهم ووعيهم ووضعهم القانونيّ وفقًا لشروطها.

تدرَّجْنا، إذن: بعضُنا كان في العالم العربيّ يخوِّن الذين بقوا. بعدها بفترة طغى طابعُ القبول المأساويّ للشتّات والتبعثر، وترافَقَ مع انقطاع عمليّ بين أجزاء الشعب الفلسطينيّ. ومع بداية المقاومة الفلسطينيَّة في الستينيَّات استعدنا وعيًا متبادلاً لدى الفلسطينيّين والعرب بأهميَّة الوجود الديموغرافيّ الفلسطينيّ في أراضي ٤٨ في إعادة بلورة الانتماء الوطنيّ القوميّ. المرحلة الثالثة هي بروزُ بنًى وهياكل داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل تخوض غمارَ الوضع القائم اقتصاديّاً وسياسيّاً واجتماعيّاً بشكلٍ يتعامل مع معطيات الواقع القانونيّ والسياسيّ.

هنا وقفنا، ومازلنا، أمام عدد من الاحتمالات. البعض يتّجه نحو الحفاظ على حقوق الأقليَّة الثقافيَّة وتطويرها. والبعض يدفع نحو الاندماج والأسرلة. والبعض ـ وهذا ما شكّل بروزًا استثنائيًا أخيرًا ـ مثّله اتّجاهُ عزمي بشارة، وهو الدعوة إلى دولة لكلّ مواطنيها. والحقّ أنّ الوصول إلى هذا الاتّجاه الصراعيّ الفكريّ الاجتماعيّ بتجلّياته السياسيَّة والاقتصاديَّة والقانونيَّة يشكّل خطوةً كبيرةً نحو فكرة الدولة الديموقراطيَّة على كلّ فلسطين التاريخيَّة، وهي الدولة التي دعتْ إليها الثورةُ الفلسطينيَّة. لذلك فإنّ الحديثَ عن الدولة الحصريَّة لا يُمْكن أن يشكّل الحلَّ في المنطقة. وفي المقابل لا يُمْكن للفلسطينيّين أن يبقوا يبكون من الظلم الصارخ الذي حَلَّ بهم. وعليه، فإنّ تقديم الرؤى الجديدة هو ضرورةٌ لخطوات نحو صيغة أكثر عدالة. والصيغة التي نراها هي الدولة الديموقراطيَّة العلمانيَّة في كلّ فلسطين التاريخيَّة، حيث يعيش العربُ الفلسطينيُّون إلى جانب اليهود الإسرائيليّين على قدم المساواة في الحقوق والواجبات.

٣ ـ عن حقّ العودة، باللاعنف أو العنف:

أيّ نقاش في حلّ القضيَّة الفلسطينيَّة لا بدّ أن يأخذ في الاعتبار كافةَ الحقوق التي تسمّى في القانون الدوليّ: «قوانين لا يمكن التنازلُ عنها» inalienable rights. وهذه الحقوق هي: الحقّ في إقامة دولة فلسطينيَّة، وحقّ العودة، وحقّ تقرير المصير. حقّ العودة أيضًا تكرّس بقرار دوليّ هو قرار رقم ١٩٤، وهذا القرار لم يَخْلق حقَّ العودة بل وَضَعَ صيغًا لتنظيمه: فقال بوجوب العودة أولاً؛ وقال إنّ من الممكن دَفْعَ تعويضاتٍ لمن لا يَرْغبون في العودة؛ وقال بوجوب تقديم تعويضات لمن تَضَرَّروا (سواء عادوا أم لم يعودوا). واشترط القرارُ على مَنْ يريدون أن يعودوا أن يعيشوا بسلام مع الآخرين.

لقد نجم اللجوءُ عن الاحتلال، والاحتلالُ اعتداءٌ بمفهوم القانون الدوليّ. فصدر قرارٌ لمعالجة واحدٍ من الآثار السلبيَّة لهذا الاحتلال، وهو طرد السكّان، بتكريس حقّ المطرودين في العودة. ولكنّ في القانون الدوليّ اشتراطاتٍ لممارسة الاحتلال ذاته، وواحدٌ من هذه الاشتراطات هو منعُ تبديل الواقع القائم، قانونيّاً أو ماديّاً. ولذلك فإنّ ممارسات إسرائيل بهدم القرى والمدن ومصادرة المنازل وإقامة المستوطنات وإحلالِ سكانيّ بديل للسكّان الأصليّين أمور غير شرعيَّة من وجهة القانون الدوليّ. وعلى كلّ ما سُلب من أصحابه أن يعاد إليهم؛ هذا ما يقول به القانونُ الدوليُّ.

أثار حقّ العودة نزاعات واسعة. فالإسرائيليّ يرفض المبدأ ويَرْفض أيّ تطبيق فلسطينيّ له، يَدْعمه في ذلك الموقفُ الرسميُّ الأميركيُّ، الذي يتحدَّث كما ورد في مقترحات الرئيس بيل كلينتون، في مفاوضات كامب ديڤيد (٢) أواخرَ سنة ٢٠٠٠، عن توزيع اللاجئين بين أماكن لجوئهم، أو في بلدان جديدة، أو في الدولة الفلسطينيَّة

بعد إقامتها في الضفّة والقطاع. وعندما وصل كلينتون إلى إسرائيل حدّد بالدقة ضرورة «جمع شَمْل بعض العائلات وإدخالهم إلى إسرائيل» ــ وهذا ليس حقّ العودة إطلاقًا. ولكنْ رغم هذه الفظاظة في الوضوح، فثمّة آراء فلسطينيّة أبدتْ تهاونًا غيرَ منطقي. فعددٌ من الفلسطينيِّين كَتَبوا موافقين على فكرة التعويضات، وصولاً إلى المطالبة ــ كما فعل مؤخّرًا د. سري نسيْبه ــ بإلغاء حقّ العودة مجانًا ودون مقابل، علمًا أنّ العودة حقّ لا يحقّ للفلسطينيِّين التنازل عنه أصلاً، ومن هنا يجب الإقرارُ به بأيّ صيغ (مفاوضات أو غيرها). وعندما يُقَرُّ المبدأ تصبح الوقائعُ الناشئةُ خلال ٥٤ سنة من اللجوء هي مجالَ بحث عن صيغ للتطبيق.

ولكنّ على الإسرائيليِّين أولاً أن يُقرُّوا هذا المبدأ، لأنّنا كفلسطينيِّين مصرُّون عليه. عندها يمكن الحديث عمّن يريد من الفلسطينيِّين أن يطبّقوا هذا المبدأ فيعودوا إلى مناطق ٤٨؛ وعمّن يريدون أن يكتفوا بأخذ تعويضات عن أراضيهم وممتلكاتهم والعودة إلى أراضي فلسطين المحكومة بالدولة الجديدة في الضفّة وغزّة؛ بل قد يقرّر بعضُهم أخذَ تعويضات والتوطن خارجًا. هنا يُصبح ممكنًا التطبيقُ الفرديّ. ولكنْ لا يحقّ، حتى لقيادة منظمة التحرير الفلسطينيّة، التنازلُ عن حقٍّ عامّ!

الوجه الآخر هو خلق إجماع إسرائيليّ شبه ساحق برفض عودة اللاجئين، واعتبار العامل الديموغرافيّ أساسَ مستقبل إسرائيل. هنا لا يُمكن قبولُ هذا المنطق الديموغرافيّ، لأنّه بني على أساس غير شرعيّ، ولأنّ امتداده التطبيقيّ لا يؤدّي إلى إلغاء حقّ العودة للفلسطينيِّين اللاجئين فحسب، بل يزيد الأمر بأن يبرِّر طرد الفلسطينيِّين إلى لجوء جديد تحت شعار إراحة الوضع الديموغرافيّ الإسرائيليّ. المشروع الإسرائيليّ تطبيقًا الآن يَهْدف إلى إقرار السيادة الإسرائيليّة على فلسطين التاريخيّة، مع الإبقاء داخلها على بضع بقع بانتوستان بسيادة منقوصة ولو سُمِّيَتْ دولةً فلسطينيّةً لا حدود لها مع الأردن ومصر. عندها يصبح وضعُنا القانونيّ مجموعاتٍ سكّانيّةً تعيش على الأرض الإسرائيليّة. إذا أخذنا الأرقام سنجد ما يقارب المليونَ وربعَ المليون في مناطق ٤٨، ومثل هذا العدد في غزّة، ومليونين في الضفّة... مقابل خمسة ملايين ونصف المليون من الإسرائيليِّين اليهود.

إذا قبلنا الفكرة الديموغرافيّة التي تَطْرحها الأطرافُ الصهيونيّة فكأنّنا نبرّر لاحقًا موجةً أخرى من تهجير الفلسطينيِّين. لذلك أعود إلى القول إنّ حقّ العودة حقّ قانونيّ لا تنازُلَ عنه، وتطبيقُه بعد إقراره كمبدإ من قبل الطرف الرافض (إسرائيل) هو أساسُ بداية النقاش في الصيغ المناسبة. ودون ذلك لا حلّ لمسألة اللاجئين، ولا حلّ نهائيّاً لمشكلة الشرق الأوسط.

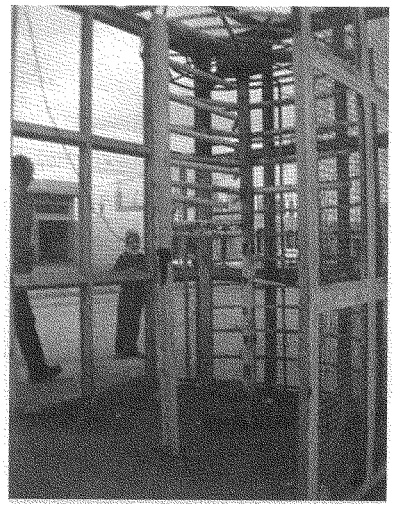

«... بضع بقع بانتوستان بسيادة منقوصة»: بوّابة الدهيْشة

٤ ـ عن البيت السليب واسترجاعه:

الأساسُ في القانون الدوليّ وفي ميثاق الأمم المتحدة هو منع الحرب. لكنّ البند رقم ٥١ استثنى حالةً واحدةً، هي الدفاعُ المشروع عن النفس. ولذلك حدّد الميثاقُ ما هو العدوانُ وشروطه، وحدّد ما هو الدفاعُ عن النفس وشروطه. الحالة الفلسطينيّة تَنْطبق وفقًا لمعايير القانون الدوليّ بشكلٍ كاملٍ على الدفاع المشروع عن النفس. فهناك احتلال إسرائيليّ (والاحتلال عدوان بالتعريف القانونيّ). وحقّ الناس في الدفاع عن أنفسهم مشروط بالتالي: ١) عندما يكون هناك تهديدٌ بالعدوان أو الاحتلال يُطْلب من المهدَّد أن يحاول السعيَ بالوسائل السِّلْمية لحلّ الخلاف؛ وهذا ما تجاوزتْه الحالةُ الفلسطينيّةُ لأنّ الإسرائيليِّين احتلُّوا فلسطين فعليّاً. ٢) في حالة العدوان لا يَطْلب القانونُ الدوليُّ من المعتدَى عليه سوى شرطين: الأخذ في الاعتبار ضرورةَ العنف المستخدم في الدفاع عن النفس، والتناسبيّةَ لدى هذا العنف. فعندما تريد أن تدافع عن نفسكَ يَطْلب القانونُ الدوليُّ منكَ أن يكون الدفاعُ ضرورةً لا حلّ بدونها. فإذا وجدتَ ذلك ضرورةً يَطْلب منكَ أن تراعي الأقلّ من العنف، وفقًا لكلّ ظرف وموقع. لذلك في الحالة المقترحة، يعطي القانونُ الدولَ حقَّ الدفاع عن نفسها ويبرِّر ذلك، فكيف بالأفراد! وبالتأكيد عندما يُستخدم العنفُ ضدّ هذا المعتدي فاستخدامُه هو إلغاءً للاعتداء، ولو أدّى إلى قتل المعتدي ـ وهذا مبرَّر في القانون الدوليّ. ولمّا كان الحقُّ في الدفاع عن النفس هو أيضًا من الحقوق المساوية للحقّ في الحياة وأمنها وسلامتها، فإنّه لا يُمْكن التنازلُ عنه هو الآخرُ، ولا يُمْكن اعتبارُ مرورُ الزمن مُلْغيًا له. بل أحيانًا كثيرةً تجد الشعوبُ نفسَها في ظروفٍ ما غيرَ قادرةٍ على الردّ على العدوان مباشرةً، فتقضي وقتًا لصياغة أوضاعها للردّ على العدوان بعد فترة. وأعتقد أنّ حرب تشرين التي شنّتها مصرُ وسوريا لم تُدَنْ إلاّ من قِبل إسرائيل بوصفها عدوانًا رغم مرور سنوات على احتلال ١٩٦٧.

إذا كانت المحاكمُ الدوليّةُ كالأمم المتحدة تتأثّر في المسألة التطبيقيّة، بل وفي إقرار الصياغات القانونيّة، بالقوى الكبرى؛ وبما أنّ التطبيق استنسابيّ (وهي حال كلّ القرارات الخاصّة بالقضيّة الفلسطينيّة والتي لم تطبِّقْها إسرائيل وحَمَت المواقفُ الأميركيّة إسرائيلَ من أن تلتزمها)، فإنّ القانون الدوليّ يعطي الشعبَ الفلسطينيَّ الحقَّ في استخدام كلّ الوسائل ـ بما فيها القتالُ ـ لاسترداد الحقوق.

وفي هذا المجال أعلنت الولاياتُ المتحدة حربًا، ردّاً على هجمات ١١ أيلول، رغم أنّ أحدًا لم يعلنْ حربًا رسميّاً عليها، ولم ترسلْ أيّةُ دولةٍ جيوشَها لغزو الأراضي الأميركيّة، ومازالت أميركا تعلن مواصلة

«الحرب» باسم الدفاع عن نفسها. غير أنّها ترى في منطقتنا أنّ الدفاعَ المشروعَ عن النفس يتمّ **أثناء** المواجهة في العمليّات العسكريّة فعليّاً، ولكنّ حقّ الدفاع هذا يُلغَى **بعد** توقّف القتال وإنْ كان هناك احتلال بدعوى أنّ القانون الدوليّ يضع أحكامًا مختلفة لتنظيم أوضاع المدنيّين تحت الاحتلال. أمّا عن العمليّات الفرديّة التي يشنُّها سكانُ المناطق المحتلّة ضدّ المحتلّين أو المستوطنين أو المدنيّين التابعين لدولة الاحتلال، فإنّها تقع [بحسب أميركا] تحت بند الانتقام. غير أنّ القانون الدوليّ، رغم عدم حثّه أو تشجيعه على الردّ الانتقاميّ، فإنّه يبرّره، ويقرّر قاعدةً قانونيّةً هامّةً جدّاً هي أنّه لا يجوز للاحتلال أن يعتدي مجدّدًا على السكّان الرازحين تحت الاحتلال بحجّة الردّ الانتقاميّ على الانتقام.

«نقلت الصهيونيّة فكرة سموّ الدم ونقاء السلاح اليهوديّ عن النازيّة» : شعار على الحائط بعد التدمير في رفح (٢٠ يناير ٢٠٠٢)

٥ ـ عن ثأر أمّ حلمي لمقتل ولدها:

لنعدْ إلى الصيغة القانونيّة التي دافع عنها عددٌ كبيرٌ من المحامين الديموقراطيّين في إسرائيل، تجاه ممارسات ارتكبها إسرائيليُّون في حقّ الفلسطينيّين. بعضُ هؤلاء المحامين تَرَكَ «العدالةَ الإسرائيليّة» وانتقدها قائلاً إنّها أحدُ تجلّيات تطبيق الأپارتايد العنصريّ. صحيح أنّ المواطن الفلسطينيّ مقيمٌ على أرضه في دولة غريبة عنه، لكنّه أدنى حقوقًا من المواطن اليهوديّ الإسرائيليّ؛ ولا ننسَ في هذا الصدد أنّه من التراث اليهوديّ جاءت فكرةُ الأغيار الذين خلقهم يَهْوه لخدمة اليهود. ومع الحركة الصهيونيّة، ومع محاولات خلق قوّة عسكريّة، نَقَلت الصهيونيّةُ فكرةَ سموّ الدم ونقاء السلاح اليهوديّ عن النازيّة والفاشيّة. وهي تَنْطلق من موقف استعلائيّ من الآخرين. ولذلك عندما يُبرّأُ المجرمُ الإسرائيليُّ لكونه إسرائيليّاً قَتَلَ عربيّاً (أيْ قتل مَنْ هو دون مستوى الإنسانيّة في اعتبار المحكمة والمجتمع الصهيونيَّيْن)؛ وعندما لا تَلْعب المحكمةُ الإسرائيليّةُ دورَ العدالة وتستقيل من واجبها، فإنّ حقّ الإنسان في تحصيل عدالته بـ «ذراعه» يصبح نسبيّاً أمرًا مباحًا في الحالة المذكورة. وهذا أيضًا مشترط بتناسبه مع الجريمة.

الاستيطان، في المقابل، هو اعتداءٌ احتلاليّ دائم لا تُلغيه تغطيةٌ من محكمةٍ محليّة أو هيئةٍ منحازة لإعطائه صفةَ الشرعيّة. إنّ لكلّ إنسانٍ الحقَّ في العيش آمنًا في وطنه، وهذا حقّ دوليّ ومن حقوق الإنسان أيضًا. وهذا العيش الآمن يَشْمل ضمانَ حقه في مأوًى تُكْفل فيه الشروطُ البيئيّةُ والصحيّةُ. لذلك عندما يُعْتدى على المنازل من قبل المستوطنين، سواء بالاحتلال أو التدمير أو خلق الوقائع الجديدة، فذلك لا يُمْكن أن يصبح شرعيّاً من الناحية القانونيّة الدوليّة، ولا يحقّ للمضطهَدِ التخلّي عن هذا الحقّ. وحتى لو أُجبر عليه قانونيّاً فإنّه يحقّ له فيما بعد نقضُ هذا الإجبار. ما لا يحقّ له إذا أراد أن يأخذَ العدالةَ ويطبّقَها بنفسه هو أن يبالغَ في الردّ بما يتجاوز حدودَ التناسب المنطقيّ لبلوغ حقّه. ولكنّ هذه مسألة استنسابيّة لم تتحدّد أيُّ هيئة محليّة أو دوليّة لصياغة معاييرها.

هنا يجدر الانتباه إلى أنّ المستوطنين لا يَخْضعون للمساءلة القانونيّة أمام محاكم السلطة الفلسطينيّة، حتى لو ارتُكِبَ الجرمُ في نطاقها القانونيّ، أو قُبض على المجرم من قِبل أجهزتها العدليّة، بل يقدَّم إلى سلطات الاحتلال الإسرائيليّ لتقاضيه أمام محاكمها. وهذه المحاكم لا تتردّد في تطبيق عدالتها الشوهاء التمييزيّة.

٦ ـ عن الهجوم على باص مستوطنين يَعْبر الضفّة:

المكانُ موضوعُ السؤال هو الضفّة الغربيّة، أي المنطقة المحتلّة. وهي محتلّة لا في اعتبارنا نحن كفلسطينيّين وعرب فقط، بل هي كذلك أيضًا في قرارات الأمم المتحدة. لذلك لسنا في حاجة إزاء الاحتلال إلى تبرير أيّ عمليّةِ دفاع بأنّها من باب «الضربة الوقائيّة.» ذلك أنّ حقّنا في الدفاع منذ بدء الاحتلال قائمٌ وفقًا لمعايير القانون الدوليّ، خاصةً أنّ استمرار هذا الاحتلال يخالف قراراتِ الهيئات الدوليّة ـ وأخصُّها ٢٤٢ و٣٣٨ ـ التي تدعو إلى انسحاب إسرائيليّ. وهناك أيضًا القرارات التي دعت إلى إلغاء المستوطنات؛ وأخرى دعت إلى وقف سرقة مياه الفلسطينيّين من قبل المستوطنات وإسرائيل؛ ومجموعة ثالثة دعت إلى وقف إرهاب السكان المدنيّين إذ تحوّلت المستوطنات عمليّاً إلى مواقع مسلّحة بحجّة الدفاع عن نفسها وسُمح لأفرادها بالاعتداء على الفلسطينيّين بالحجّة نفسها. وعند وقوع الاعتداءات تعمل المحاكم الإسرائيليّة ـ إذا كانت قد استُفزّت أصلاً من الجريمة التي أنزلها المستوطنُ بالفلسطينيّين ـ على تخفيفها أو إلغائها. وعليه فإنّ كلّ هذه المخالفات للقانون الدوليّ لا تَحْتاج إلى تبرير بالضربة الوقائيّة، بل تَحْتاج إلى تفعيل القانون الدوليّ وتطبيقه بشكل حقيقيّ.

٧ ـ عن شرعيّة بعض أعمال المقاومة:

إنّ الهجوم على باص إسرائيليّ في المستعمرات، من حيث المبدأ، شرعيٌّ من باب الدفاع عن النفس. والقول إنّه قد يكون في الباص مدنيُّون رُدَّ عليه في الفقه الدوليّ سابقًا، في حالات في أوروبا (يوغوسلافيا، حرب التحرير في فرنسا،...). وملخّص الردّ أنّ على المدنيّين الذين يصلون إلى مواقع الحرب ويدركون مخاطرها أن يتّخذوا إجراءاتٍ لحماية أنفسهم، وإلاّ فالأفضل ألاّ يأتوا. إنّ هؤلاء المدنيّين يتحمّلون مسؤوليّة أنفسهم في القدوم إلى المناطق الخطرة.

أمّا بالنسبة إلى الهجوم في تل أبيب، فالحقيقة أنّ مسيرة الحياة فرضتْ تحديداتٍ على مدى استخدام الحقّ الشرعيّ. والإشكاليّة هي: هل نَعْتبر أنّ «إعلان المبادئ» الذي تمّ بين منظّمة التحرير وإسرائيل اعترافٌ رسميّ أو ضمنيّ بإسرائيل؟ ومن ثم هل يَخْلق هذا «الإعلانُ» مفاعيلَ قانونيّةً، على اعتبار أنّ تلّ أبيب مدينةٌ في دولةٍ معترفٍ بها من الطرف الآخر وليست محتلّة، ولذلك يُعتبر الهجومُ على باص مدنيّ عملاً غيرَ شرعيّ؟ إذا اعتبرنا أنّ هذا الإعلان إعلانٌ أوليٌّ لم يَصِلْ إلى تبادل الاعتراف الرسميّ بين الطرفين بدولة فلسطين ودولة إسرائيل، فلن تكون له مفاعيلُ قانونيّةٌ دوليّةٌ، وتبقى حالةُ الصراع قائمةً.

وهنا في الطرف الفلسطينيّ يُطرح نقاشٌ في هذه الأيام. فثمّة طرف يقول: مادامت أرضُنا محتلّةً فحقُّنا في الدفاع يبرّر الهجوم لا على المستوطنين وحدهم بل على سكّان المدن أيضًا. ولكنّ هناك طرفًا فلسطينيّاً آخر يقول إنّ الحقّ ليس مسألةً نظريّةً فقط ، وإنّما يجب أن يكون في خدمة الشعب الفلسطينيّ ومصالحه العليا؛ ولذا فإنّ مدى التطبيق في زمن محدّد وظرف محدّد يجب أن يتركّز على الاستيطان وجيش الاحتلال في الضفّة وغزّة كأولويّة، ومن دون إرباك للذات في معضلات قانونيّة وشرعيّة دوليّة لا مبرّر لها الآن. الرأيان، إذن، ينطلقان من أنّ الاحتلال العسكريّ غيرُ شرعيّ، وأنّ نتائجَ الاحتلال غيرُ شرعيّة. لكنّ التعامل مع الاحتلال ونتائجه لتحقيق الأهداف الوطنيّة يختلف من طرف إلى آخر.

نحن شخصيّاً نرى أنّ شرطَ اعتبار أيّ هجوم اعتداءً على مدنيّين إسرائيليّين يجب أن يكون مسبوقًا بوقف الاعتداءات الإسرائيليّة على المدنيّين الفلسطينيّين. إذ لا سلام لمدنيّين إسرائيليّين بوجود احتلالٍ ودمارٍ للأرض الفلسطينيّة، وبوجود قتلٍ للمدنيّين الفلسطينيّين.

٨ ـ عن تقويم الأعمال الثأريّة في غياب بدائل قانونيّة:

لقد تمّت الإجابةُ عن هذا السؤال سابقًا بشكل عامّ. عندما تَعْمد المؤسّساتُ الشرعيّةُ إلى إقامة العدالة، فإنّ المبدأ الأساسيّ هو منعُ الطرف المعتدَى عليه من أخذ العدالة بيده. فإذا تخلّتْ تلك المؤسّساتُ عن هذا الدور يصبح الدفاعُ عن النفس واستحصالُ الحق مشروطيْن بالضرورة والاستنسابيّة حتى يكون العملُ شرعيّاً. في هذا الإطار لا أحد يستطيع أن يحتسب نتائجَ الفعل إلاّ تقديريّاً قبل إيقاعه قانونيّاً. هذه هي الحالة التي تَنْطبق على السؤال رقم ٨: أيّ كان يجب أن يعاقَبَ الجنديُّ أصلاً في المحكمة، فإذا تخلّت هذه عن واجبها يصبح من حقّ المعتدَى عليه أن يعودَ إلى عدالته: فإذا طبّقها لا يُمْكن أن يحتجّ الجنديُّ المعتدي بالدفاع ضدّ مَنْ يدافع عن نفسه بالحقّ، حتى لو قَتَلَ المعتدَى عليه أفرادَ عائلة المعتدي. وهذا ثابت في القانون الدولي: إذا استفزّتْ إسرائيلُ الفلسطينيَّ، فدافَعَ هذا عن نفسه، فلا تستطيع إسرائيل ولا يحقّ لها أن تعاقبَه بحجّة الدفاع عن نفسها.

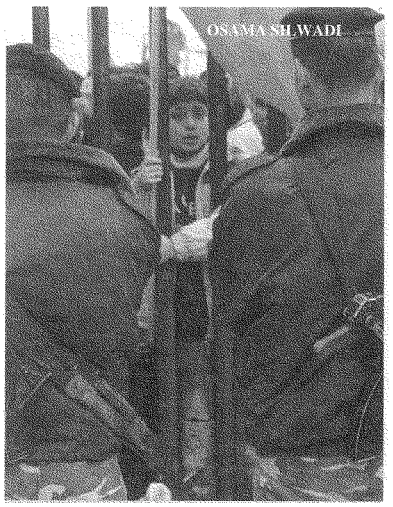

«مواجهة الشعب لجبروت الاحتلال... تَستدعي حالة التعبئة العامة لا حالة الطوارئ الداخليّة» : تظاهرة لإطلاق السجناء السياسيّين

٩ ـ عن اعتبار شعبٍ القانونَ الدوليَّ ظالمًا:

أثناء عمليّات الدفاع عن النفس ضدّ العدوان، ألا تقع بعضُ الأعمال الإرهابيّة الإجراميّة؟ بلى، يُمْكن أن تقع. ولكنّ التمييز فيها يعود إلى قضية استنسابيّة واضحة. عمليّاً الاستنسابُ لغةٌ مفتوحةٌ، للأقوى أن يَفْرض رأيَه فيها. لذلك ما قد نَسْتنسبه في الدفاع عن أرضنا، بالقوة المسلّحة مثلاً، قد يرى طرفٌ آخر أنّ جدواه تتحقّق بالتحرُّك الجماهيريّ غير المسلّح: أو قد يراها طرفٌ ثالثٌ بالتفاوض المباشر مع المعتدي؛ ورابعٌ يراها باستدعاء الدعم من الآخرين لفرضه على المعتدي. وعند فشل كلّ هذه الاحتمالات قد يظلّ البعضُ مصرّاً على رفض مبدإ «العيْن بالعيْن،» في حين أنّ البعض يطبّقه.

الصيغة المثلى في الحالة الفلسطينيّة، برأيي، أنّ معيار الاستنساب يجب أن يكون دائمًا: كيف نمارسُ نضالَنا بما يُوصلِنا إلى تحقيق أهدافنا التي أقرّتها الشرعيّةُ الدوليّةُ في الدولة والعودة وتقرير المصير. ولذلك فإنّ أيّ ممارسة قد تؤثّر سلبًا في مدى الدعم والتفهّم الدوليّيْن لمشروعيّتنا يجب أن نعيد النظرَ فيها من دون خجل، حتى لو كانت بعضُها محقّةً كأفكار. وفي هذه الحال لا ضرورةَ للتنازل عن حقّنا في هذه المبادئ، ولكنْ لا ضرورةَ لممارستها في سلبيّتها في ذلك الوقت. علينا ابتداعُ الصيغ ضمن مبدإ التناسبيّة، وفقًا للمصلحة العليا للشعب الفلسطينيّ.

من هنا نرفض مقولةَ الرئيس عرفات في خطابه الشهير قبل عيد الفطر، ومؤدّاها أنّ هناك عمليّاتٍ وقعتْ اعتبَرَ القائمين بها يَخْضعون للمحاكمة والاعتقال. فهذا قد يفسّر ضمنًا باعتبار هذه العمليّات عمليّاتٍ تصفها إسرائيلُ بالإرهابيّة؛ وهذه حافة خطرة إذا أخذنا في الحسبان أنْ لا نظام قانونيّاً متكاملاً في السلطة الفلسطينيّة: فليس هناك دستورٌ، وليست هناك قوانينُ أساسيّة تغطّي حاجات المجتمع إلى الآن. وإعلانُ حالة الطوارئ كان أمرًا خطأً، في تقديرنا، قانونيّاً وسياسيّاً: ذلك لأنّ مواجهة الشعب لجبروت الاحتلال والعنف تستدعي حالةَ التعبئة العامّة، لا حالة الطوارئ الداخليّة!

بيروت

أسئلة البُعْد السياسيّ

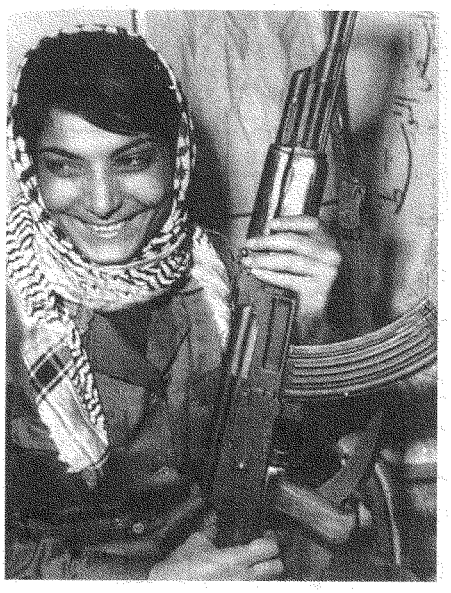

١ ـ في منظوركم ما هي أهميّةُ المقاومة المسلّحة في النضال الفلسطينيّ من أجل الاستقلال؟ أيمْكن أن يتحقّق التحريرُ من دون هذه المقاومة؟ ولماذا؟

٢ ـ ما كانت أهميّةُ المقاومة المسلّحة في تشكيل الهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة؟ أكانت تلك المقاومة أمرًا لا غنًى عنه، ولماذا؟ ألم تقدِّم للمجتمع الدوليّ صورةً مشوَّهةً عن الفلسطينيّين، بوصفهم خاطفي طائراتٍ «وإرهابيّين متعطّشين للدماء»؟ أَوَلَمْ تُستخدمْ هذه المقاومةُ، وبشكلٍ بدا محتومًا إلى حدٍّ كبيرٍ، ضدّ فلسطينيّين آخرين؟ ألم تبرِّر استخدامَ العنفِ بين الفلسطينيّين لحلّ أيّ خلافٍ كان؟

٣ ـ أيجب على حركة التحرير الفلسطينيّة أن تكون أكثرَ حرصًا على البعديْن السياسيّ والأخلاقيّ لأيّ عملٍ عسكريّ مقاومٍ تخوضه؟ ولماذا؟ وإذا أثار عملٌ من أعمال المقاومة المسلّحة مخاوفَ من أنه قد ينطوي على أبعادٍ لاأخلاقية ولكنّه ـ في الوقت نفسِه ـ كَشَفَ عن احتمالات مفيدةٍ سياسيّاً للحركة الوطنيّة الفلسطينيّة، أفيكون مبرَّرًا لهذه الحركة القيامُ بمثل ذلك العمل؟

٤ ـ هل المقاومة المسلّحة أصلاً أمرًا ممكنًا في هذه الحقبة من سيادة قطبٍ واحدٍ على العالم بأسره؟ ولماذا؟ أيُمْكن تقليدُ أشكال النضال التي اتَّبَعَهَا كلٌّ من غاندي ومانديلا (في سنوات نضاله الأخيرة) هنا في فلسطين؟ ولماذا؟ وهل يُمْكن أن يُؤدّي رميُ الحجارة، والمظاهراتُ، والمقاطعةُ الاقتصاديّةُ للبضاعة الإسرائيليّة ـ وكلُّ هذه تكتيكاتٌ استُخدمتْ بفعّاليّةٍ في السنوات الأُولى من الانتفاضة الأُولى ـ في تحقيق هدف التحرير؟ ولماذا؟

٥ ـ يعتقد بعضُ المحلِّلين، في ما يخصّ الانتفاضةَ الحاليّةَ، أنّ الفلسطينيين أُجبِروا على اللجوء إلى المقاومة المسلّحة بعدما شَهِدوا قيامَ إسرائيل باغتيالات وحشيّةٍ طالت عشراتِ الأطفال من رُماة الحجارة. ويرى هؤلاء المحلّلون، تبعًا لذلك، أنّ هذه المقاومة المسلّحة كانت ردَّ فعلٍ فحسب على الإرهاب الذي استخدمتْه إسرائيلُ في سعيها إلى سحق الانتفاضة الشعبيّة، وهو إرهابٌ دانَه المجتمعُ الدوليُّ ووصفه بأنه «استخدامٌ إسرائيليٌّ مفرطٌ للعنف.» أتوافقون على هذا التحليل؟ ولماذا؟ أكان ثمّة خياراتٌ بديلةٌ أمام الفلسطينيّين؟ وما هي؟

٦ ـ كي تكون المقاومة الفلسطينيّة المسلّحة فعّالةً فإنّ عليها أن تؤذيَ إسرائيلَ مباشرةً أو بصورةٍ غير مباشرة. فكيف تَخْدم المقاومةُ الفلسطينيّة المسلّحة النضالَ ضدّ إسرائيل؟ أيكون ذلك بإلحاق الهزيمة العسكريّة بقوّاتها؟ أمْ بإثارة انقسام في صفوف الإسرائيليّين بما يحقّق لحركة التحرير الفلسطينيّة مكاسبَ سياسيّةً؟ أمْ بالتسبُّب بأذًى يكون من القوّة بحيث يُجْبر إسرائيلَ على قبول المطالب الوطنيّة الفلسطينيّة الدنيا؟ أمْ بخلق ردِّ فعلٍ شعبيّ عربيٍّ عامٍّ يُخلخل المنطقةَ بما يؤدّي إلى ضغوط دوليّة كبيرة تمارَسُ على إسرائيل؟ أمْ بتهديد المصالح الأميركيّة في المنطقة بحيث تقوم الولاياتُ المتحدةُ بالضغط على إسرائيل لتقديم بعض التنازلات للفلسطينيّين؟ أمْ بطرقٍ أخرى؟ ولكنْ أيُمْكن أن يَحْدث العكسُ: أيْ أنْ تؤدّي المقاومةُ الفلسطينيّةُ المسلّحةُ إلى تقوية اليمين

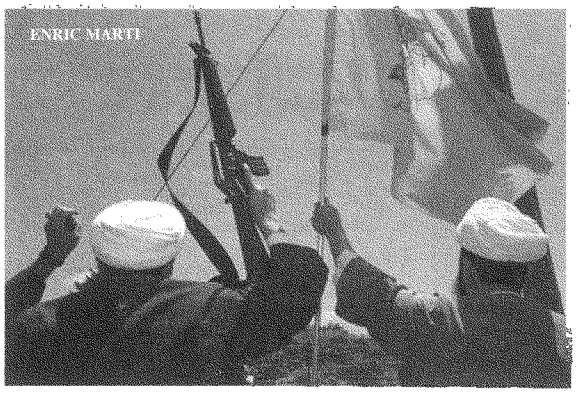

الإسرائيليّ، وإلى توحيد الجمهور الإسرائيليّ ضدّ حقوق الشعب الفلسطينيّ الأساسيّة؟ أيمكن اعتبارُ الدعم الشعبيّ الإسرائيليّ غيرِ المسبوق لحكومة شارون المتطرّفة نتيجةً مباشرةً لاستخدام الفلسطينيّين للمقاومة المسلّحة، ولاسيّما في مناطق ١٩٤٨، سعيًا وراء التحرير؟ ولماذا؟

٧ ـ يُعتبر حزبُ الله من قِبل كثيرين حركةَ تحرّرٍ وطنيّةً زاوجتْ بنجاحٍ بين المقاومة المسلّحة وأشكالِ نضالٍ متعدّدةٍ أخرى من أجل تحرير معظم مدن جنوب لبنان وقراه. وكان أحدَ التكتيكات التي اتّبعها حزبُ الله هو بناءُ توازنِ رعبٍ مع إسرائيل، وذلك بمهاجمة المستوطنات الإسرائيليّة في الجليل حين تَستهدف إسرائيلُ المدنيّين اللبنانيّين. هل بمقدور الفلسطينيّين أن يتّبعوا التكتيكاتِ نفسَها؟ ألن يؤدّي هذا، إنْ كان ممكنًا أصلاً، إلى أن يقدّم حجّةً لإسرائيل لكي ترتكبَ مجازرَ ضخمةً وعملياتٍ واسعةً من إبعادِ المواطنين ومصادرةِ آراضيهم، وعلى مستويات لم يكن لها مثيلٌ إلاّ عام ١٩٤٨؟

٨ ـ هل تَعْتبرون، بشكلٍ عامٍّ، أنّ أعمال الهجوم التي تتمّ على باصات مليئة بالمستوطنين اليهود الإسرائيليين داخل المناطق المحتلّة عامَ ١٩٦٧ ذاتَ أثرٍ فعّال على طريق التحرير؟ ولماذا؟ أتُضْعف مثلُ هذه العمليّات المجتمعَ الإسرائيليَّ أو رغبَتَه في مواصلة احتلاله غيرِ المشروعِ للضفّة الغربيّة وغزّة، ولماذا؟

٩ ـ هل تعتقدون أنّ على العمليات العسكريّة الفلسطينيّة ضدّ إسرائيل أن تَقْتصر على الضفّة وغزّة، أم أنّ عليها أن تمتدّ إلى مناطق ١٩٤٨ التي تَعْتبرها الأممُ المتّحدةُ إلى هذا الحدّ أو ذاك حدودَ دولة «إسرائيل»؟ ولماذا؟ وهل هجومُ إسرائيل على المدنيين الفلسطينيّين يبرّر هجماتٍ مسلّحةً انتقاميّةً يشنّها الفلسطينيُّون على مناطق ٤٨؟

١٠ ـ هل تعتبرون الرأيَ العامَّ العالميَّ عاملاً حاسمًا في تحقيق الأهداف الوطنيّة الفلسطينيّة؟ ولماذا؟

- أ ـ إذا كان الجوابُ نعم، فهل تعتقدون أنّ الكفاحَ المسلّحَ قد ساعد في زيادة الدعم الدوليّ للقضية الفلسطينيّة؟ ولماذا؟
- ب ـ إذا كان الجوابُ لا، فهل بإمكان إسرائيل في رأيكم أن تحافظَ على احتلالها وعلى ممارساتها العنصرية من دون دعمٍ دوليّ؟ ولماذا؟

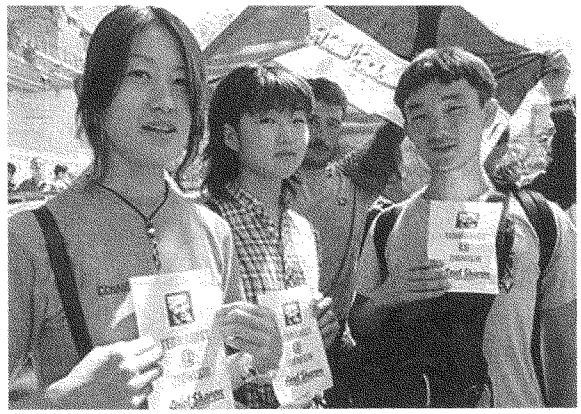

١١ ـ بالنظر إلى إعلان السلطة الفلسطينيّة الأخير القاضي بمنع الأعمال المسلّحة ضدّ إسرائيل [مناطق ٤٨]، (بل ضِمْنَ حدود ١٩٦٧ أيضًا)، وإصرارها على «وحدانيّة» السلطة في صفوف الفلسطينيّين، ألنْ تشكّل العملياتُ الفلسطينيّةُ المسلّحةُ داخل مناطق ١٩٦٧ أو ١٩٤٨ خطرًا على الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة التي من دونها قد يُخْفِقُ مسعى التحرير برمّته؟ أم أنّ الهدف المنشود، وهو تحريرُ فلسطين، أهمُّ من الوحدة نفسها، على ما يرى البعضُ مضيفًا أنّ السلطة الفلسطينيّة هي التي تهدّد في الواقع استمرارَ الوحدة الفلسطينيّة بقبولها اتفاقيّاتِ أوسلو وتخلّيها ـ مِنْ ثمّ ـ عن برنامج الإجماع الوطنيّ؟

الشيخ نعيم قاسم

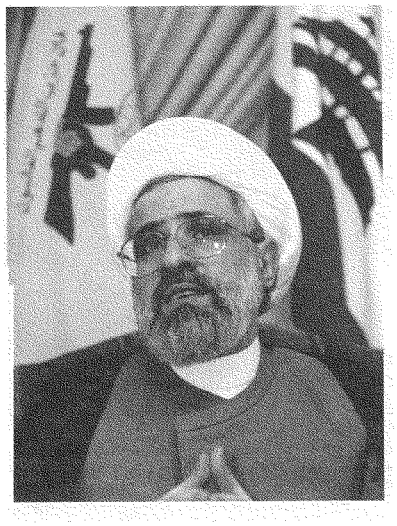

نائب أمين عام حزب اللّه ـ لبنان، منذ سنة ١٩٩١ ولخمس دورات متتالية. من مؤسّسي هذا الحزب عام ١٩٨٢، والمسؤول عن متابعة عمل نوّاب الحزب في المجلس النيابيّ. عضوُ اللّجنة الشعبيّة العربيّة لمساندة الانتفاضة في فلسطين.

١ ـ عن أهميّة المقاومة المسلّحة للنضال الفلسطينيّ:

إسرائيل دخلتْ إلى المنطقة بقوّة عسكريّة وبدعم دوليّ، واستخدمتْ كلّ إمكاناتها من أجل تثبيت الاحتلال، واستعانت بالقدرات العسكريّة الكبرى لكلٍّ من بريطانيا والدول الأوروبيّة، وبعد ذلك استعانت بالرعاية الأميركيّة المباشرة، مستخدمةً في ذلك الآلةَ العسكريّة المتطوّرة والأساليبَ القمعيّةَ الراعبة والمجازرَ المتنقّلة والدعمَ السياسيّ الدوليّ الذي يوافق إسرائيلَ على كلّ ما تصنعه من أجل تثبيت وجودها. وفي المقابل يَحْمل الشعبُ الفلسطينيُّ قضيّةً محقّةً هي بقاؤه في أرضه واستعادتُه للقسم الأكبر (الذي أصبح محتلاً) من الأرض الفلسطينيّة. وعندما يكون المتقابلان هما إسرائيل والفلسطينيّين، فمعنى ذلك أنّ القوّة المتغطرسة والمعتدية الإسرائيليّة ستواجه الشعبَ الفلسطينيَّ الأعزل. ولا يُمْكن هذا الشعبَ أن يعيدَ أرضَه، أو أن يُحْدثَ التوازنَ المطلوب مع عدوّه، بغير المواجهة العسكريّة. فلقد أَثْبتت التجاربُ أنّ القرارات الدوليّة ما هي إلاّ قراراتٌ وهميّةٌ يرادُ منها تقطيعُ الوقت وإعطاءُ الفرصة لإسرائيل كي تَخْدم احتلالَها ومن ثم تَخْطو خطوةً جديدةً: ففي البداية تمّ الاحتلالُ لمناطق ٤٨، فجاء قرارُ التقسيم الذي يَقْضي بدولتَيْن واحدة للفلسطينيّين وواحدة للإسرائيليّين؛ ثم أتى الاحتلال عام ٦٧؛ وانعقد مؤتمرُ مدريد على أساس النقاش في ما يُمْكن إعادتُه من أراضي ٦٧ دون الحديث عن أراضي ٤٨؛ وعند المفاوضات التفصيليّة تبيَّن أنّ النقاش يدور حول قسم قد لا يتجاوز نصفَ الضفّة الغربيّة (أيْ نصفَ الأراضي المحتلّة بعد ٦٧). وكل المعارك التي دارتْ بعد ذلك، وخاصةً في المرحلة الحاليّة، تريد أن تثبّت مقولةَ اختيار الإسرائيليّين للمساحة التي يُمْكن أن تُعطى للفلسطينيّين تحت ضغط القوّة: فإذا رفض الفلسطينيُّون فإنّ تسلُّط الطائرات والدبابات والقصف والمجازر هو القاعدة المعتمدة لفرض الشروط الإسرائيليّة عليهم.

أمام هذا الواقع كيف يُمْكن الفلسطينيّين أن يستعيدوا حقوقَهم؟ لا يُمْكنهم الاعتمادُ على القرارات الدوليّة لأنّها حبر على ورق ولأنّها جائرة في أحسن حالاتها لكونها لا تعيد إلاّ القسمَ القليلَ من الأراضي الفلسطينيّة: فأراضي ٦٧ تساوي حوالى ٦ آلاف كيلومتر، بالمقارنة مع مساحة فلسطين التي هي ٢٧ ألف كيلومتر. بل إنّ القرارات الدوليّة، عدا كونها جائرةً، غيرُ قابلةٍ للتطبيق: ١) بسبب الرعاية الأميركيّة للمشروع الإسرائيليّ؛ و٢) بسبب استخدام الإسرائيليّين للقوّة من أجل فرض شروطهم؛ و٣) أثبتت التجارب أن لا فائدة من حوار يجري بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين لأنّه لن يؤدّي إلى نتيجة ملموسة ـ وها هم الإسرائيليُّون الآن يَرْفضون أن يحاوروا مَنْ وافَقَ مِنَ الفلسطينيّين أن يحاورَهم. إذن، الحلّ الوحيد هو المقاومة التي يُمْكنها أن تغيِّر واقعًا ميدانيّاً وأن تؤسِّس للتحرير وتَحْفظَ الأرضَ المتبقية تمهيدًا لاستعادة الأرض التي سُلِبتْ من قبل الإسرائيليّين. وعليه، نحن لا نرى طريقًا غيرَ طريق المقاومة المسلّحة في النضال الفلسطينيّ من أجل الاستقلال. وقد أثبتتْ تجربتُنا في لبنان، نحن في حزب اللّه، أنّ المقاومة استطاعت أن تحرِّر أغلبيّة الأرض اللبنانيّة: بينما لم تتمكّن القراراتُ الدوليّةُ ـ وعلى رأسها قرارُ ٤٢٥ ـ أن تَصْنع شيئًا، ولم تتمكّن الفترةُ الزمنيّةُ التي امتدّت ٢٢ سنة من احتلال إسرائيل للبنان أن تعالج هذه الأزمةَ المستعصية. ومن ثم نقول إنّ القوّة العسكريّة هي الطريق الوحيد للدفاع عن النفس ولتحرير الأرض واستعادة المقدّسات. وهو ما نَعْتقد أنّه يسري أيضًا على حالة فلسطين.

٢ ـ عن أضرار الكفاح المسلّح على الفلسطينيّين:

لولا المقاومة المسلّحة لما أَمْكنت المحافظةُ على الهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة. فالذي أَبْرزَ وجودَ قضيّة فلسطين حتى الآن، على الرُّغم من مرور ٥٣ سنة على الاحتلال، هو المقاومة المسلّحة. وإلاّ

فكلُّ المساعي الإسرائيليّة كانت تتركز على محاولة دمج الفلسطينيّين داخل أراضي عام ٤٨ في الدائرة الإسرائيليّة وإعطائهم هويّاتٍ إسرائيليّةً تمهيدًا لإجراءات أخرى تلغي المطالبةَ بفلسطين. بينما استطاعت المقاومةُ المسلّحة أن تُبْقي الأزمةَ قائمةً، وأن تُبْقي عنوانَ «تحرير فلسطين» عنوانًا قائمًا؛ وهو الأمر الذي جعل هذه القضية قضيّةً حيّةً في الوجدان الفلسطينيّ من ناحية، وفي الوجدان العربيّ من ناحية ثانية، وعلى صعيد المطالبة بالحقوق الفلسطينيّة على المستوى الدوليّ من جهة ثالثة. إنّ حياة القضيّة خلال السنوات الثلاث والخمسين الماضية واستمرارَها الآن هما بسبب المقاومة المسلّحة، بل إنّ هذه المقاومة هي التي تُبلور الهوية الفلسطينيّة أكثر فأكثر. والانتفاضة الأخيرة التي حملتْ هذا الإطار المسلّحَ استطاعت أن تعيد دمجَ مواطني فلسطين داخل أراضي ٤٨ بكل الواقع الفلسطينيّ، لتعود الهويّةُ الفلسطينيّةُ الموحّدةُ هي الهويّةَ الغالبة.

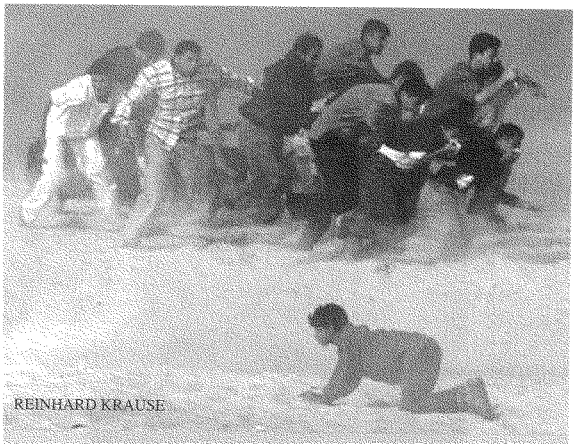

«رميُ الحجارة والمظاهرات... أعمال تَنْفع بنسبة محدودة»: مظاهرة في غزّة

المقاومة كانت أمرًا لا غنًى عنه على قاعدة أنّها هي التي يُمْكن أن تُسقط المشروعَ الصهيونيّ، وأنّها هي التي تَجْمع الفصائلَ الفلسطينيّةَ من أجل التحرير، ولأنّنا في زمن لا مكان فيه إلاّ للأقوياء الذين يدافعون عن أنفسهم أو للأقوياء الذين يتسلّطون على الآخرين. نحن لسنا في الموقع الثاني، بل في الموقع الأوّل. وعليه، كان لا بدّ من هذه المقاومة.

أمّا بصدد سؤالكم عمّا إذا قدّمت المقاومةُ الفلسطينيّةُ المسلّحةُ «صورةً مشوّهةً عن الفلسطينيّين» للمجتمع الدوليّ، فإنّنا نقول إنّ هذه مقولةٌ خاطئةٌ. وذلك أنّ المجتمع الدوليّ عندما أعطى الصورةَ المشوّهة عن الفلسطينيّين بشكل عامّ إنّما أعطاها بسبب الإعلام المخابراتيّ الموجّه من قبل الأميركيّين وبعض الأوروبيّين واللوبي الصهيونيّ المنتشر في العالم؛ وهو إعلام صَوّر الفلسطينيّين مجرّدَ قتلةٍ وخاطفي طائرات. ولو حاولنا أن نَدْرس تاريخَ القضيّة الفلسطينيّة بأسرها منذ ثلاثٍ وخمسين سنة إلى الآن لوجدْنا أنّ عدد عمليّات خطف الطائرات وعدد الأعمال التي يُمْكن أن تُصنّف في خانة الأعمال الإرهابيّة أعمالٌ محدودةٌ لا تتجاوز أصابع اليديْن، وهي تعبيرٌ عن الألم والمرارة في مواجهة التواطؤ الدوليّ والمجازر الإسرائيليّة... بينما نستطيع أن نقدّم سجلاً حافلاً بالمجازر الإسرائيليّة المتنقّلة والتصفيات والتفجيرات الإسرائيليّة التي حصلتْ في أماكن مختلفة من العالم ضدّ الفلسطينيّين وضدّ غيرهم. ومازلنا إلى اليوم نَسْمع تزوير إسرائيل لجوازات سفر كنديّة أو فرنسيّة أو ما شابه للقيام بأعمال إرهابيّة في مختلف أنواع العالم. يضاف إلى ذلك سجلُّ الاعتداءات المتكرّرة التي تَحْصل في الداخل الفلسطينيّ بشكل مأساويّ. فالإسرائيليُّون يَقْتلون، ويُصفّون الجريحَ، ويَقْصفون بالطائرات المدنيّين العزّل، ويَهْدمون البيوت. ومع ذلك نرى أنّ المجتمع الدوليّ يُعْطيهم الغطاء والحماية؛ فالساسةُ الكبارُ في العالم تبنّوا المشروعَ الإسرائيليّ بكلّ حيثيّاته، بينما يوجد عداءٌ للمشروع الفلسطينيّ بشكل عام.

أمّا سؤالكم ما إذا كانت المقاومةُ المسلّحةُ تُستخدم ضدّ الفلسطينيّين فهذا أمرٌ مبالغ فيه. فمن الطبيعيّ، عندما تتواجد فصائلُ فلسطينيّةٌ متعدّدةٌ وتكون هناك اختلافاتٌ وأهواء سياسيّةٌ وتدخُّلات من دول متعدّدة للأسف، أن يصبح بعضُ السلوك الفلسطينيّ الداخليّ سلوكًا تنافسيّاً؛ ومع وجود البندقيّة قد يتحوّل هذا السلوكُ صراعَ زواريب. لقد حصل هذا الأمرُ وكان مسيئًا في السابق ومحطةً سلبيّةً في مسيرة النضال الفلسطينيّ. ولكنّ هذا لا يَعْني أن نُوقِفَ النضالَ الفلسطينيَّ والجهادَ الفلسطينيَّ بسبب بعض الخرق أو الخلل اللذيْن حصلا... علمًا أنّنا نلاحظ في السنوات الأخيرة تضامنًا فلسطينيّاً جيّدًا على العموم، ولا نَلْحظ تقاتلاً فلسطينيّاً داخليّاً. وهذا يَعْني أنّ التقاتل أمرٌ استثنائيّ، ولكنّنا يجب أن نوقفَه لمصلحة القضيّة الكبرى. وقد لاحظنا أنّ الانتفاضة الأخيرة التي مازالت مستمرّةً منذ أكثر من سنة وثلاثة شهور قد وحّدتْ جميعَ الفلسطينيّين على اختلاف قناعاتهم ومنظّماتهم وشخصيّاتهم حول المقاومة المسلّحة؛ ذلك أنّ الخطر حين يكون داهمًا على القضيّة الفلسطينيّة ويَشْعر الجميعُ بمستوى خطورته يُمْكنهم أن يتوحّدوا ويتجاوزوا خلافاتهم. من هنا نؤكّد ضرورةَ تجنُّب حلّ أيّ خلاف بالعنف، وعدم استخدام السلاح لتصفية الحسابات الداخليّة. بل نؤكّد على ضرورة أن تتنبّه السلطةُ الفلسطينيّةُ ألاّ تكون أداةً قمعيّةً ضدّ المقاومة التي هي خارج دائرة قرارات السلطة، لأنّ المطلوب هو أن تتكاتف كلُّ القوى من أجل التحرير.

٣ ـ عن أثر البُعْد الأخلاقيّ على السياسيّ:

يجب على حركة التحرير الفلسطينيّة أن تكون حريصةً على البُعْدَيْن السياسيّ والأخلاقيّ في أيّ عمل عسكريّ مقاوم تقوم به. ومن ثم لا يُمْكن فصلُ الأعمال العسكريّة عن البُعْد الأخلاقيّ، وعمّا يُعْطي هذه الأعمالَ الصورةَ المشرقة والإيجابيّة كي تَبْقى المقاومةُ بنضارتها ونصاعتها. إنّ أخلاقيّة المعركة أمرٌ ضروريٌّ. وفي هذا الصدد يُروى عن أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام عندما قتله عبدُ الرحمن بنُ ملجم أنّه جَمَعَ ولديْه الحسنَ والحسيْنَ

وبني عبد المطّلب ووجّههم قبل أن يُسْتَشْهد على أثر الضربة بقوله: «يا بني عبد المطّلِب، لا أَلْفينَّكم تخوضون دماءَ المسلمين خَوْضًا. تقولون قُتِلَ أميرُ المؤمنين. ألاَ لا تَقْتُلَنَّ بي إلاَّ قاتلي. انظروا إذا أنا متُّ من ضربته هذه، فاضربُوهُ ضربةً بضربةٍ، ولا يمثِّل بالرجل. فإنِّي سمعتُ رسولَ اللّه، صلّى اللّه عليه وآله وسلّم، يقول: إيّاكم والمُثْلَة ولو بالكلب العقور.» نحن نَعْتبر أنّ السلوكيَّة الإسلاميَّة والأخلاقيَّة في التعاطي ضمن حركة التحرُّر والمواجهة أمرٌ ضروريّ. لكنْ بطبيعة الحال لا يُمْكن التدقيقُ كثيرًا عندما يكون الإنسانُ في حالة دفاعٍ عن النفس. والفلسطينيُّون اليوم في حالة دفاع عن النفس؛ وعندما يتدرّس الجنود الإسرائيليُّون بالمواطنين عندهم، ويحاولون اعتمادَ القصف والقَتلِ والقمع، ويكونون داخل المدن وبعيدين عن وصول الناس إليهم، فإنَّ هناك ضروراتٍ عمليَّةً عسكريَّةً للمقاومة لا بدّ منها لإحداث نوعٍ من التوازن ولمنع هذا العدوّ من التمادي. فالعدوّ الذي يأتي لقتل المدنيِّين ويَقْصف بالطائرات ويَهْدم البيوتَ لا يُمْكن أن يواجَه في ثكناته بل في الطرق أيضًا وفي مواقع مختلفة. لذا يُمْكن أن تكون هناك بعضُ الأعمال المحدَّدة التي تُساعد في إحداث رُعبٍ في هذا العدوّ كي يرتدعَ ويقفَ عند حدّه. ثمَّة فرقٌ كبيرٌ بين الاعتداء من جهة، وصدِّ الاعتداء والدفاع عن النفس من جهة ثانية. والمقاومةُ الفلسطينيَّة هي في حالة دفاعٍ عن النفس كما قلنا، وعليها أن تراعيَ ما أمكنها أخلاقيَّةَ المواجهة التي حثّ عليها الإسلامُ. لكنَّ هناك بعضَ الأعمال المبرَّرة التي تَدْخل في دائرة الخيار الوحيد أو في دائرة الضغط على الإسرائيليِّين، خاصةً أنَّ المستوطنين بشكل عام هم من المسلّحين والمقاتلين ويسبِّبون أضرارًا مختلفة.

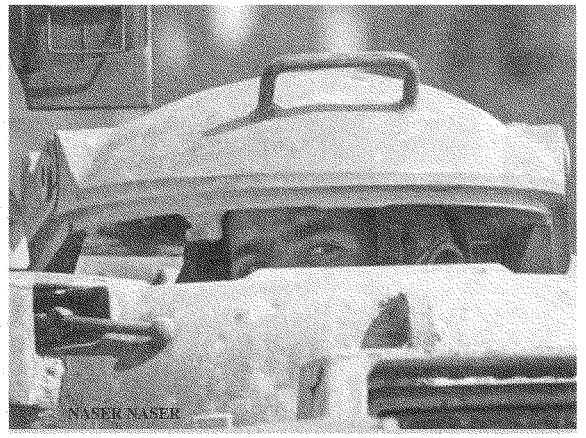

«إنَّ إسرائيل تخاف كثيرًا من موت أيّ عنصر» : جنديّ إسرائيليّ يراقب مظاهرة في رام اللّه

٤ ـ عن إمكانيَّة المقاومة المسلّحة اليوم، وفعّالية الانتفاضة الأولى:

المقاومة المسلّحة أمرٌ طبيعيٌّ ومطلوبٌ من أجل التحرير. وقد أثبتت التجاربُ دورَ هذه المقاومة المسلّحة في تحقيق التحرير بشكل عامّ. ومع سيادة القطب الواحد اليوم، والضغوطِ التي تمارسها أميركا، تصبح هذه المقاومةُ أصعبَ وأكثرَ تعقيدًا ولاسيَّما مع الدعم الأميركيّ المطْلق لإسرائيل. ولكنَّ هذا لا يَعْني أن نُسقط هذه المقاومة المسلّحة من الحساب، خاصةً أنَّه لا يوجد بديل آخر منها. إنَّ المقاومة المسلّحة مطلوبة، وهي ممكنة. وبكل صراحة أقول إنَّ التضحيات التي تَنْشأ عن المقاومة المسلّحة يمكن أن تحقّق نتيجةً إيجابيَّةً ما؛ وأمَّا عدمُ المقاومة فسيؤدّي إلى مذلّة حقيقيَّةٍ وإلى خسائر متلاحقة. المقاومة تَحْمل أملاً مستقبليّاً؛ وأمَّا عدمُ المقاومة فيَحْمل انهزامًا وخسارةً لكل شيء.

أمَّا طريقةُ عمل غاندي ومانديلا النضاليَّة التي اتّبعاها في بلديْهما فأنا أعتقد أنَّ الظروف في فلسطين تَخْتلف تمامًا. وإسرائيل لا يُمْكن أن يؤثِّر فيها هذا النوعُ من النضال إطلاقًا، بل هي حاضرة لأن تزجّ بمجموعة من الإسرائيليِّين ليتظاهروا مع الفلسطينيِّين ويستنكروا تحت عنوان «السِّلْم» ثم تأكل فلسطينَ بكاملها دون أن يتحرَّك أيُّ ساكن. لا يمكن تطبيقُ ذلك النضال في فلسطين لأنَّ إسرائيل تَسْتخدم القوَّة المفرطة بشراسة، ولا يُمْكن معالجةُ هذه القوَّة بالسكوت والصمت والصبر والتظاهر بل ولا بالكلمات وحدها. إنَّ هذه الأساليب لا تُجْدي نفعًا في عصرنا الحاليّ، وفي فلسطين بالتحديد.

أمَّا رميُ الحجارة والمظاهراتُ والمقاطعةُ الاقتصاديَّةُ للبضاعة الإسرائيليَّة ـ كما جاء في سؤالكم ـ فهذه أعمالٌ تَنْفع بنسبةٍ محدودة. نحن لا نَدْعو إلى عدم القيام بهذه الأعمال، بل على العكس من ذلك نقول: إنَّها إسهاماتٌ مناسبةٌ ومفيدة، ولكنْ لا يُمْكن أن تؤْتي ثمارًا حقيقيَّةً إذا تمّ الاكتفاءُ بها. إنَّها تكتيكات محدودةُ الفعاليَّة. وكنّا نقول عند بداية هذه الانتفاضة الأخيرة بالحجارة إنَّ خيارها الفعّال هو أن تتحوّل إلى انتفاضةٍ مسلّحة. وبالفعل بدأتْ تتبلور الانتفاضةُ أكثر، وانتقلتْ إلى الحالة المسلّحة، وبدأ الإسرائيليُّ يَشْعر بخطرها وقوتها وفعّاليَّتها، في حين أنَّه كان في البداية يَقْتل العشرات من الفلسطينيِّين ولا يتأثَّر. إنَّ إسرائيل تخاف كثيرًا من موت أيّ عنصر وتَحْسب حسابًا لأيّ عنصر تَخْسره، وتَعْتبر أنَّ أمن الأفراد الإسرائيليِّين هو النقطة المحوريَّة والمركزيَّة. ولا يُمْكن مواجهةُ هذا الأمن إلاَّ بالمقاومة المسلّحة. أمَّا الأشكال الأخرى فهي أشكالٌ مساعِدةٌ وجزئيَّة ولا يمكن أن تكون فعّالة وبديلة من المقاومة المسلّحة التي يجب أن تكون هي الأساس وفي صدارة أعمال المقاومة.

٥ ـ عمّا إذا كانت المقاومة المسلّحة ردَّ فعل، وما هي البدائل:

من المؤكَّد أنَّ الانتفاضة الحاليَّة جاءت ردَّ فعلٍ على مجموعة من التراكمات الطويلة التي حصلتْ في مسار القضيَّة الفلسطينيَّة. وكان دخولُ شارون إلى «الحَرَم» هو لحظةَ الانفجار بعد المآزق المتتالية التي عاشها الشعبُ الفلسطينيُّ. إنَّ ردّة الفعل الفلسطينيَّة هذه ليست ردَّةً عفويَّةً مجرَّدةً، بل ردّة على تراكمٍ طويل. كما أنَّ ثمَّة رؤًى موجودة عند فصائل فلسطينيَّة مختلفة بضرورة المواجهة العسكريَّة؛ وقد جاءت الانتفاضةُ فرصةً أمام هذه الفصائل لإثبات

قناعاتها ومقولاتها. وانخرط معظمُ الشعب الفلسطينيّ بفصائله في هذا الاتّجاه. ليست الانتفاضةُ الحاليَّةُ، إذنْ، ردّةَ فعلٍ عاديةً بل هي ردَّةُ فعلٍ ضمن مشروع تحرير لا بدّ من بلورته ومتابعته ومواكبته.

أمَّا أن يتصدَّى المجتمعُ الدوليُّ ليتحدَّث بكلماتِ إدانةٍ ملطَّفةٍ لا تَخْرج عن بعض البيانات السياسيَّة التي لا ترجمةَ عمليَّةً لها، فلا فائدة من ذلك ولا قيمةَ. كان يُفْترض بالمجتمع الدوليّ إذا كان منصفًا أن يَحْمل قواته على طرد الإسرائيليّين وإيقافهم عند حدّهم واستخدام القوَّة ضدّهم، كما حصل في العراق وأفغانستان وأماكنَ مختلفةٍ تحت شعار «وقف الاعتداء على بلد آخر» أو «التصدّي لمخالفة الاستقرار الدوليّ.» بينما يُكتفى مع الإسرائيليّين في أقسى الحالات بـ «الأسف» ويتحفَّظ «المجتمعُ الدوليُّ» من أيّ عبارةٍ فيها شيءٌ من الإدانة لإسرائيل خوفًا من أن يسجِّل نقطةً سلبيَّةً على إسرائيل، مع التبنِّي الكامل أميركيّاً وغربيّاً لهذا المشروع الإسرائيليّ. من هنا، فإنّنا لا نوافق على أنّ استخدام تعبيرَي «العنف الإسرائيليّ المفرط» أو «القوَّة الإسرائيليَّة المفرطة» إرضاءً للفلسطينيّين. ولا حلّ أمام هؤلاء إلاّ المقاومة، ولن يحترمهم المجتمعُ الدوليّ إلاّ بها، ولن يغيِّروا واقعهم إلاّ من خلالها.

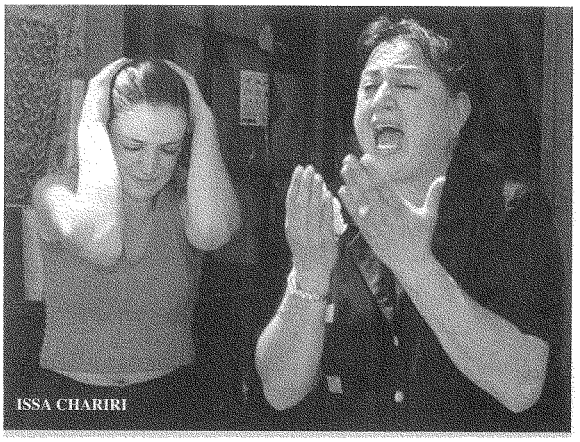

«الآن... لا يمكن... تحقيق هزيمة كبرى... بل تحقيق ضربات عسكريَّة موجعة» : تفجير في القدس (٩ آب ٢٠٠١)

٦ ـ عن تأثير المقاومة المسلّحة في إسرائيل:

الأمن هو المطلب الإسرائيليّ الرئيسيّ، وضربُ الأمن هو نقطة الوجع الإسرائيليّة. فلكي تكون المقاومةُ الفلسطينيَّةُ فعّالةً يجب أن تستمرّ في ضرب الأمن الإسرائيليّ، ويجب أن توقعَ أكبرَ عددٍ ممكنٍ من القتلى الإسرائيليّين في عمليَّة المواجهة؛ فهذا الأمر هو الذي يرعبهم وهو الذي يجعلهم يعيدون النظر في طريقة أدائهم وفي احتلالهم للمنطقة. وبغير هذه الطريقة لا يوجد حلّ. إذن، المقاومة الفلسطينيَّة مقاومة مشروعة، وعليها أن تستمرّ في ضرباتها لهدّ الأمن الإسرائيليّ ولضرب نقطة الوجع الإسرائيليَّة. وما لم يكن الأمنُ الإسرائيليُّ في صدارة المواجهة فلن يمكن تحقيقُ أيّ هدف آخر.

أمَّا سؤالكم عن إلحاق الهزيمة العسكريَّة بإسرائيل فهذا أمر مبكّر ويجب ألاَّ نستعجلَ المسائلَ؛ إذ لا يوجد تكافؤ عسكريٌّ بين الفلسطينيّين والإسرائيليّين، بل يوجد خللٌ عسكريٌّ كبيرٌ جدّاً. فليكن شعارُ المقاومة الفلسطينيَّة «إسقاط الأمن الإسرائيليّ،» ومن ثمَّ «إسقاط مشروع الاستقرار الإسرائيليّ،» تمهيدًا لتحقيق مكتسبات إضافيَّة في المستقبل تؤدّي إلى هزيمة عسكريَّة. أمَّا الآن فلا يمكن أن نتوقَّع اختلالاً في ميزان القوى بحيث يتمكَّن الفلسطينيُّون من تحقيق هزيمة عسكريَّة كبرى بالقوات الإسرائيليَّة. نعم، يمكن تحقيقُ ضرباتٍ عسكريَّةٍ موجعة. ويمكن تحقيقُ إنجازات عسكريَّة فلسطينيَّة مهمّة. ويمكن بثُّ الرعب في الجيش الإسرائيليّ ومَنْ يتلطَّى وراءه. وهذا كلُّه قد يُحْدث نقاشاتٍ في الداخل الإسرائيليّ، والكلُّ يَعْلم أنَّ الإسرائيليّين بدأوا يناقشون ما يَجْري على ساحتهم. وهناك قسمٌ من المهاجرين خرجوا من فلسطين، وقسمٌ من الذين كانوا ينوون القدومَ إلى فلسطين يتأمَّلون ويفكّرون قبل الإقدام على ذلك. وبالتالي هناك أضرارٌ كبرى حصلتْ في الواقع الإسرائيليّ، وهذه الأضرار أحدثتْ وستُحدث نقاشاتٍ داخليَّةً قد تؤثِّر على مستقبل هذا الكيان. ولكنَّنا لا نوافق أن تكون هذه المقاومةُ مقدِّمة لاستدراج بعض العروض السياسيَّة المحدودة التي تَسْتهدف مقايضةَ الكيان الإسرائيليّ ببعض المساحات من الأرض الفلسطينيَّة أو ببعض المكاسب السياسيَّة للفلسطينيّين. ذلك أنَّ عنوان التحرير هو الأساس، ويجب أن يبقى حاضرًا في الأذهان.

ولا يُمْكن ـ كما قد يوحي سؤالكم ـ الاعتمادُ على الشارع العربيّ، أو على الحكّام العرب. نعم، يجب أن نَعْمل على التحريض حتى يتحرَّك هذا الشارع العربيّ ويقدِّم إسهاماته ويتحمَّل مسؤوليَّاته، لأنَّ سقوط فلسطين يعني سقوطَ كلّ العرب وكلّ المسلمين. فالمشروع الإسرائيليّ لا يتوقَّف عند حدود الدولة الفلسطينيَّة وإنَّما يمتدّ من المحيط إلى الخليج، بل إلى ما يتعدَّى ذلك، بحيث يكون النفوذُ الإسرائيليُّ نسخةً مظهّرةً للنفوذ الأميركيّ على مستوى العالم. من هنا يجب أن نخوض عمليّة توعية وتعبئة في العالم في هذا الاتّجاه.

أمَّا بالنسبة إلى سؤالكم عن ضرب المصالح الأميركيَّة فنحن لا نؤيِّد التوجه إلى ضرب هذه المصالح من الناحية العسكريَّة. نعم يجب مقاطعةُ البضائع الأميركيَّة، ويجب فضحُ المخطَّطات الأميركيَّة، لكنْ يجب أن يكون التركيزُ على الاحتلال الإسرائيليّ مباشرةً وعلى الأرض المحتلّة في هذه المنطقة لأنَّ عملاً كهذا هو الذي يَمْتلك المشروعيَّةَ الصافيةَ التي لا التباسَ فيها، وهو الذي يُمْكن أن يحقِّق إنجازاتٍ أهمّ بكثير من أن نتلهّى بأعمال جانبيَّة أو بـ «فشّة خلق» من خلال ضربات خارج دائرة الأرض المحتلّة وخارج دائرة المواجهة المباشرة مع الإسرائيليّين.

وأمَّا بصدد سؤالكم عن إمكانيَّة أن تقوّي المقاومة اليمينَ الإسرائيليَّ، فنحن لا نعوِّل كثيرًا على خلافات اليمين واليسار الإسرائيليّ لأنَّهما كليْهما في اتّجاه واحد: يَخْتلفان في كيفيَّة إخراج الموقف، فيَحْمل اليسارُ مرونةً في عرض أفكاره التوسُّعيَّة،

في حين يَحْمل اليمينُ «جلافةً» في هذه الأفكار نفسها. لكنَّ أغلب الحروب والاعتداءات الصارخة التي حصلتْ في المنطقة كانت من حزب العمل. وهذا يؤكّد أنَّ الفارق بينهما بسيطٌ وغيرُ مؤثِّر أو فعّال. فإذا كان جزءٌ من الخطّة إيجادَ إرباك في الداخل الإسرائيليّ بين اليمين واليسار فهذه مسألة مفيدة، ولكنَّنا لا نعوّل عليها أهميَّةً وليست هي المشروعَ. فنحن لا نريد في النهاية أن ننقسم، كعرب أو كمسلمين، بين مؤيِّدين لليسار الإسرائيليّ وآخرين مؤيِّدين لليمين الإسرائيليّ، كي لا نصبح جزءًا من اللُّعبة الإسرائيليَّة والأدوات الإسرائيليَّة وخدمةً للمشروع الإسرائيليّ. نحن نَعْتبر أنَّ الطرفيْن متواطئان ومعاديان لحقّ الشعب الفلسطينيّ، وعلى الإسرائيليِّين أن يتركوا الأرضَ لأصحابها. إنَّ مواجهة المشروع الإسرائيليّ هي مواجهة اليمين واليسار على حدّ سواء.

أمَّا أن يتحدَّث البعض عن «دعم شعبيّ إسرائيليّ غير مسبوق لحكومة شارون» كما جاء في سؤالكم، فهذا يؤكّد المقولة التي تَجْعل الشعبَ الإسرائيليَّ بأسره تقريبًا محكومًا بعقليَّة شارون ومحكومًا بهذا الاتِّجاه الذي يريد القضاء على الفلسطينيِّين. ولا خيار، من ثمَّ، إلاَّ العمل من أجل التحرير.

٧ ـ عن نموذج حزب اللّه:

نجح حزبُ اللّه في إيجاد حالة توازن رعب مع إسرائيل. وقد برز هذا الأمرُ بشكل واضح في تفاهم نيسان سنة ١٩٩٦، حيث كان لصواريخ الكاتيوشا التي تَنْزل على المستعمرات الشماليَّة في فلسطين المحتلّة الأثرُ الكبيرُ في أن يَخْشى الإسرائيليُّون تهجيرَ مئات الآلاف منهم، فاضطروا إلى حصر اعتداءاتهم في دائرة معيّنة، فتمكّنت المقاومةُ من تسجيل إصابات مباشرة في الإسرائيليِّين دون أن يتمكّن هؤلاء من توسيع اعتداءاتهم المؤْلمة والمؤذية بشكل مستمرّ لأنَّهم يخشَوْن من توازن الرعب الذي أوْجدته تلك الصواريخ. وفي اعتقادنا أنَّ الفلسطينيِّين أيضًا يَمْلكون قدرةً على إيجاد توازنِ رعبٍ ضمن معادلة تخصُّهم في الداخل، وتكونُ تفاصيلُها مرتبطةً بظروفهم الجغرافيَّة والميدانيَّة. أنا لا أرغب في أن أتحدَّثَ عن رؤيتنا لهذه المعادلة وكيفيَّة تشكيلها، بل نُبقي المجالَ مفتوحًا لاختيارات لها علاقة بتطبيقات ميدانيَّة، وبالوصول إلى نتائج لا تَحْترق من كثرة الحديث عنها. لا بدّ أن توجد بعضُ الأمور التي تُحْدث توازنَ رعبٍ مع إسرائيل، وعنوانُها الأساسُ هو استخدامُ القوَّة العسكريَّة لتهديد إسرائيل ممَّا تَخْشى أن يتمكَّن الفلسطينيُّون من تهديده. ولعلّ الضربَ في مناطق ٤٨ هو من الأمور الهامَّة جداً في إحداث مثل هذا التوازن.

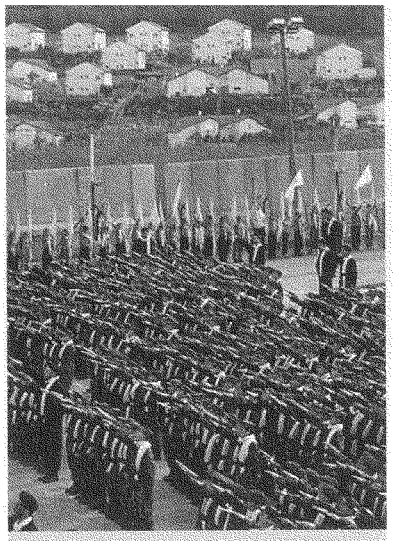

«نجح حزب اللّه في إيجاد حالة توازن رعب مع إسرائيل»: أشبال من الحزب أمام المستوطنات

على كل حال، هذه التكتيكات هي من المسائل التفصيليَّة التي لها علاقةٌ بالأداء الفلسطينيّ المقاوِم؛ والفلسطينيُّون أَخْبَرُ بما يُمْكن أن يُحْدثوه.

أمَّا الخوف من «المجازر الضخمة والعمليَّات الواسعة» كما جاء في السؤال، فالواضح أنَّ إسرائيل تقوم بهذه الأعمال بشكل متكرّر. ولم تتوقَّف المجازر، ولا هدمُ البيوت، منذ سنة ١٩٤٨. إذن لا يُمْكن تحت عنوان التخويف أن تكون الاستكانةُ للمشروع الإسرائيليّ هي الأساس. نعم توجد تضحياتٌ في هذا الأمر، وسيحاول الإسرائيليّ أن يُرعب ويخيف. وعلينا نحن أن نفتّش عن طرق حتى يرتعب هو أيضًا فلا نكون مجرَّدَ متلقّين للرعب الإسرائيليّ، بل أن يكون الإسرائيليُّون متلقِّين لرعب المقاومة الفلسطينيَّة.

٨ ـ عن فعّاليَّة الهجوم على المستوطنين:

المستوطنون بشكل عامّ مسلّحون، وهم يقاتلون ويَقْتلون الفلسطينيِّين ويقفون في موقع المعتدي. ويشتدّ هذا الأمرُ في أراضي ٦٧، مع العلم أنَّنا نعتبر أنَّ كلّ فلسطين محتلّة. من هنا إذا قام الفلسطينيُّون ببعض العمليّات ضدّ المستوطنين فهم يقومون بعملٍ ضدّ محتلّين، لا بعمل غير طبيعيّ أو غير عاديّ. وهذه العمليات لها بالتأكيد أثرٌ فعّال لأنَّها توصل رسالةً إلى الإسرائيليِّين مفادُها أنَّ احتلالكم لا يمكن أن يكون مقبولاً ولا يمكن أن يصبح واقعًا ولا يمكن أن يتعايش مع الواقع الفلسطينيّ.

٩ ـ عن المسرح الملائم للمقاومة المسلّحة:

العمليات الفلسطينيَّة مشروعة على كلّ الأراضي المحتلّة الفلسطينيَّة، سواء كانت أراضي ٤٨ أو ٦٧. ولا معنى لإعطاء إسرائيل مكافأةً في أراضي ٤٨ بحيث تكون هذه الأراضي قاعدةً للأمن الإسرائيليّ تؤسِّس فيها إسرائيلُ لأخذ أراضٍ أخرى في مناطق ٦٧. يجب أن تَشْعر إسرائيل بشكل مباشرٍ أنَّ جميع الأراضي المحتلّة هي أراضٍ غيرُ آمنة. وهذه التصنيفات [٤٨ و٦٧] التي وضعتها الأممُ المتحدةُ تصنيفات مجتزأة لا يمكن أن تكون فعّالة ولا منطقيَّة، خاصةً أنَّ إسرائيل هي التي تَعْتدي وهي التي تَنْتقل من أراضٍ إلى أراضٍ أخرى. على كل حال نحن نَعْتبر أنَّ فلسطين محتلّة، وأنَّ مواجهةَ الاحتلال مشروعةٌ في كلّ مكان.

١٠ ـ عن دور الرأي العامّ العالميّ:

الرأي العامّ العالميّ يُصنع صناعةً من قبل دوائر الاستكبار العالميَّة، أو من قبل التوجُّهات الأميركيَّة والغربيَّة. ومن ثمَّ لا يُمْكن التعويلُ على الرأي العامّ كرأي مؤثِّر مباشرةً، لأنَّ مَنْ يَصْنعه

يوجّهه في الاتّجاه الذي يريده. ومَنْ يلاحظ التلفزيونات الأميركيّة والغربيّة يَرَ أُحاديّة التركيز على المنطق الإسرائيليّ في مواجهة المنطق الفلسطينيّ. نعم، علينا أن نتوجّه إلى الرأي العامّ بقدر استطاعتنا. أمّا أن نَبْني آمالاً عليه فهذا أمرٌ خاطئ. هناك تسييرٌ للرأي العامّ الغربيّ من خلال الاستخبارات. وأَعْتقد أنّ التجربة الأخيرة حول أفغانستان كانت واضحة: فقد أصدرتْ وزارةُ الأعلام الأميركيّة، ومن ورائها المخابراتُ الأميركيّة، قراراتٍ رسميّةً تَمْنع وسائلَ الإعلام من بثّ بعض الأشياء وتسمح ببثّ بعض الأشياء الأخرى. وهذا يُسْقط حريّةَ الإعلام المصطنعة التي كانوا يتحدّثون عنها، لمصلحةِ تركيز أفكارٍ يريدها الساسةُ الأميركيُّون وحلفاؤهم.

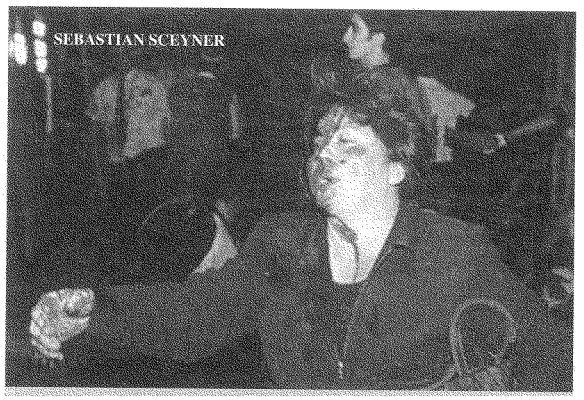

«يجب أن تشعر إسرائيل... أنّ جميع الأراضي المحتلّة أراضٍ غير آمنة» : هجوم على الحضيرة في مناطق ٤٨ (٢٢ نوفمبر، ٢٠٠٠)

١١ ـ عن خطر المقاومة المسلّحة على الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة:

نحن نَعْتبر أنّ إعلان السلطة الفلسطينيّة مَنْعَ الأعمال المسلّحة ضدّ إسرائيل كان خاطئًا. وفي كل الأحوال تبيّن لهذه السلطة هذا الأمر. والآن، عادت جميعُ الفصائل الفلسطينيّة لتقاتل في أراضي ٦٧ وأراضي ٤٨ في آن معًا، لأنّه ثَبَتَ بالدليل القطعيّ أنّ هذا التحييد الذي يُعطى لإسرائيل [تحييد أراضي ٤٨ من الأعمال العسكريّة] لن يَنْفع، بل ستوظّفه إسرائيلُ لراحتها واطمئنانها وستمارس أعمالاً عدوانيّةً إضافيّةً ضدّ الشعب الفلسطينيّ. وقد حاولت الفصائلُ الفلسطينيّةُ المقاتلةُ غيرُ المقتنعة بآراء السلطة الفلسطينيّة أن تتجنّب أيَّ صدام داخليّ. ونحن نؤكّد على السلطة الفلسطينيّة ضرورةَ أن تَلْحظ الوحدةَ الفلسطينيّةَ كأساس، وأن تَلْحظ أنّ إسرائيل لا يُمْكن أن تَقْنع بشيء، وأنّ مَنْ قال معها «أَلِف» عليه أن يُكْمل كلَّ حروف الهجاء الأخرى. يجب أن تَنْتهي السلطةُ من الإجابة على المطالب الإسرائيليّة، لتبدأ بمطالب فلسطينيّة. فكما تقول إسرائيل إنّها تريد أمرًا من السلطة فإنّ على السلطة أن تحاسِبَ إسرائيلَ على جرائمها، فتتحدّثَ عن البيوت التي تهدّمتْ وعن ضرورة إعادة بنائها، وتطالِبَ بالتوقُّف عن عدوانها. وحتى لو لم تُثْمر هذه المطالبُ فإنّه بدلاً من أن تبقى السلطةُ في دائرة المجيب عن الأسئلة الإسرائيليّة والمطالب الإسرائيليّة، يجب أن تحوّل هذا الأمر بحيث تكون إسرائيلُ هي المربَكة في الأسئلة الفلسطينيّة التي يَنْبغي أن تُطرح بكثافة وباستمرار.

ولكنّنا نحرص على التماسك الفلسطينيّ الداخليّ وعدم تحويل المأزق الإسرائيليّ إلى مأزق فلسطينيّ داخليّ، وإلاّ ربحتْ إسرائيل كثيرًا. ذلك أنّ عنوان انتصار إسرائيل هو الخلاف الفلسطينيّ ـ الفلسطينيّ، وعنوان خسارة إسرائيل هو التوافق الفلسطينيّ ـ الفلسطينيّ في مواجهة مشروعها. نحن نَعْتقد أنّ الهدف المشروع يجب أن يكون تحريرَ فلسطين كاملةً، لكنْ لا بدّ أن تتفاهم الفصائلُ الفلسطينيّةُ على الحدود الدنيا التي يمكن أن تَقْطعها سويّاً، فلا يَحْدث الخلافُ الآن على حجم التحرير الذي يريده كلُّ فصيل لأنّ الحدود الدنيا نفسَها غيرُ محقّقةٍ عند مَنْ يؤْمن [بأنّها هي نهايةُ المطالب]. ومن ثم فليتجاوز المجموعُ الفلسطينيُّ هذه المرحلةَ بالتعاون، إلى أن تتحقّق بعضُ الأهداف، فعندها يمكن الحديثُ عن التفاصيل الأخرى.

إلاّ أنّ اتفاقات أوسلو، بقناعتنا، هي اتفاقاتٌ مهينة ومذلّة، وأصبحتْ ساقطةً عمليّاً. بل إنّ إسرائيل نفسَها لا تريدها. وعلى كل حال تدلّ تطوُّرات الانتفاضة على أنّ أوسلو أصبحتْ من المخلّفات الماضية، ولا بدّ من أن يكون عنوانُ التحرير هو العنوانَ الأساسيّ... مع ضرورة المحافظة دائمًا على الوحدة الفلسطينيّة كشعار وكعمل تطبيقيّ أساسيّ، لأنّه بدونها يَصْعب أن تتحقّق إنجازاتٌ تَخْدم الفلسطينيّين.

والحمد للّه ربّ العالمين

بيروت

جورج حبش

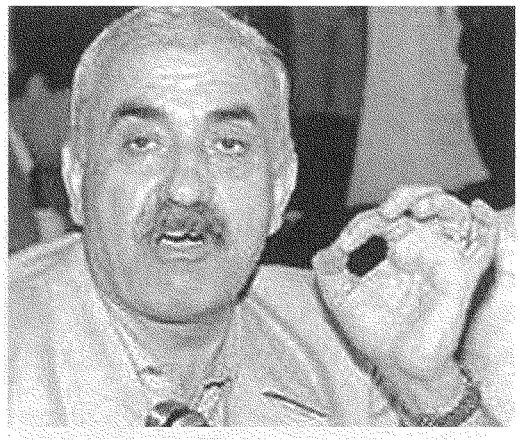

مؤسِّس حركة القوميِّين العرب، والجبهة الشعبيَّة لتحرير فلسطين.

«حكيم الثورة» اختار أن يجيب عن أسئلة الآداب بتقديم رؤيته وتقويمه النقديّ الشامل للمقاومة الفلسطينيَّة وللانتفاضة.

جوهر المقاومة الفلسطينيَّة

لئن راكمت المقاومةُ الفلسطينيَّةُ عبر تجاربها ما هو مشرقٌ من إرثٍ نضاليّ يرتقي إلى الشهادة من أجل أهداف نبيلة في التحرُّر الوطنيّ والإنسانيّ، فإنَّ كشف الجوهر الذي قامت على أساسه هذه المقاومةُ المشروعةُ بات مَدْخلاً لتقويم التجربة برمّتها عبر تحليل سياسيّ مفصّل. ما أودّ التركيزَ عليه الآن، إلى جانب البعد السياسيّ، هو تناوُلُ الأبعاد الإنسانيَّة في تجربة المقاومة، باعتبار أنَّ هذه القضية مغيَّبة، وما يسيطر على النقاشات الآن هو جدوى المقاومة أو جدوى استمرارها. ما يمكن أن أقدِّمه هنا هو بمثابة إسهام في فهمٍ أفضل لمعنى المقاومة وجوهرها.

إنَّ أهداف المقاومة الفلسطينيَّة معروفة منذ أكثر من نصف قرن، أيْ منذ النكبة وانزراعِ الاحتلال الإسرائيليّ في الأرض الفلسطينيَّة وما أحدثه من حروبِ تدميرٍ في بنية المجتمع الفلسطينيّ. وكنّا على الدوام من الداعين إلى مقاومة تحمي إنسانيَّتَها وأخلاقيَّاتِها وتطلُّعاتِها وأهدافَها في التحرير والاستقلال. غير أنَّ معرفة المعنى النظريّ الذي تأسَّستْ عليه المقاومةُ الفلسطينيَّةُ المشروعةُ والمسلّحةُ بالحقوق والإرادة والعدالة والأهداف التحرُّريَّة تقودنا إلى ما هو تاريخيّ من الثورات والانتفاضات وأشكال العصيان الوطنيّ الشامل في فلسطين، ولاسيَّما ثورةُ ١٩٣٦ والثورةُ المعاصرة التي انطلقتْ عام ١٩٦٥. والمعنى الذي تأسَّستْ عليه هذه المقاومة يقوم على استرداد الحقوق المغتصبة وفق القرارات والمواثيق الدوليَّة، وحسب الشرعيَّة الوطنيَّة الثوريَّة الناهضة التي تتنكَّب ـ بالدرجة الأولى ـ مهمّةَ التحرير: تحريرِ الأرض والوطن برمّته من الاحتلال الصهيونيّ.

انطلقت المقاومةُ الفلسطينيَّةُ كغيرها من المقاومات والثورات. وإلى جانبها كانت المقاومةُ الفيتناميَّة، والجزائريَّة، وثورةُ اليمن، والثورتان الساندينيَّة والكوبيَّة، وكفاحُ جنوب أفريقيا بقيادة نيلسون مانديلا زعيم حزب المؤتمر الأفريقيّ ضدّ نظام بريتوريا العنصريّ، وكفاحُ الجيش الجمهوريّ الإيرلنديّ من أجل الاستقلال، وغيرُها من أشكال الكفاح التي كانت تنمو في مناخات الحرب الباردة وفي ظلّ معسكريْن متصارعيْن جبّاريْن: المعسكر الاشتراكيّ الداعم لحركات التحرُّر الوطنيّ آنذاك من جهة؛ والمعسكر الإمبرياليّ الرأسماليّ الذي تقوده الولاياتُ المتحدةُ الأميركيَّةُ والغربُ الاستعماريُّ عمومًا، والذي يجد مصالحَه وأطماعَه فوق أيّ حقوقٍ مشروعةٍ للشعوب المبتلية بالنكبات وفوق أيّ اعتبار إنسانيّ. لقد قامت الثورة الفلسطينيَّة على ركيزة التحرير وطردِ الاحتلال، وتبنّتْ شعارَ حرب التحرير الشعبيَّة الطويلة الأمد للوصول إلى هدف الحريَّة والاستقلال. وهذا باعتقادي أسمى هدف في الوجود. فالشعوب المنكوبة لها حقوقٌ وواجباتٌ، ومنها الدفاعُ عن أوطانها وأراضيها من أيَّة سطوة استعماريَّة. وقد رَفَعت المقاومةُ الفلسطينيَّةُ آنذاك شعارها التحرُّريَّ المعروف لدى منظّمة التحرير الفلسطينيَّة بـ: «فداء ـ عودة ـ تحرير»، ليتطوَّر في النضال المرحليّ إلى «الحريَّة والاستقلال» ـ حريَّةِ وطنٍ واستقلالِ شعبٍ.

ومن هنا ضرورةُ التذكير بأنَّ المقاومة الفلسطينيَّة المعاصرة كانت تقوم على ما هو شرعيّ: حقّ عودةِ اللاجئين الذين طُردوا وشُرِّدوا من وطنهم فلسطين. فكانت «العودة» لهم بمثابة بريق أمل وتعريف وجوديّ للهوية الفلسطينيَّة في الشتات ومخيّمات اللاجئين، الذين مازالوا يتطلّعون إلى العودة إلى وطنهم.

طبيعة الاحتلال وأهدافه

طرحت المقاومة الفلسطينيّة عند انطلاقتها تساؤلاً كبيرًا يقود إلى معرفة طبيعة العدوّ الذي تواجهه. وتتلخّص أبرز ملامح الاحتلال الصهيونيّ بالآتي:

أولاً: عدم شرعيّته.

ثانيًا: أنّه يقوم على الرعب والإرهاب، ويَستخدم القوّةَ المفرطةَ في القتل والتدمير. ويتجلّى العنفُ المتّبعُ في السياسة الإسرائيليّة في المذابح المنظّمة. فإسرائيل التي أقامت كيانَها على أنقاض المجتمع الفلسطينيّ عمدتْ إلى المجازر منذ سنة ١٩٤٨ وما قبلها: في القدس ودير ياسين وحيفا واللد وقبيّة وكفر قاسم والصفصاف والطنطورة. وتواصلُ ارتكابَ الكثير من المجازر حتى يومنا.

ثالثًا: الطبيعة الاستعلائيّة العنصريّة الفاشيّة للاحتلال الإسرائيليّ. وهذا ما دانته وتدينه على الدوام القراراتُ الدوليّةُ والمنظّماتُ الدوليّةُ، ومنها منظّماتُ حقوق الإنسان.

إنّ الاحتلال الإسرائيليّ الذي نواجهه هو استعمارٌ من النوع اللئيم الذي يَعْمل على إلغاء الوجود الإنسانيّ العربيّ الفلسطينيّ على أرضه، وإدامةِ قهرِ ضحيّته، ومحوِ التاريخ الفلسطينيّ برمّته عبر أطروحات صهيونيّة توسُّعيّة من نسج الخرافات والأساطير والوعي المزيّف. إنّنا نواجه عدوّاً صهيونيّاً شرسًا متفوّقًا عسكريّاً واقتصاديّاً وتكنولوجيّاً وإعلاميّاً. ومشروعُه يرتبط بمشروع الغرب الإمبرياليّ المتعولم، الذي أوجده كقاعدة متقدّمة لتحقيق أهدافه في المنطقة العربيّة وللهيمنة على الوطن العربيّ.

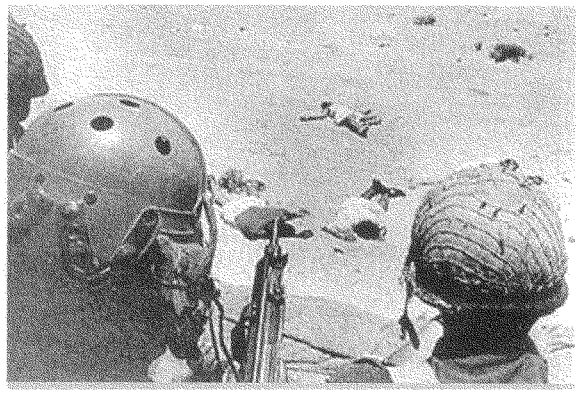

«إسرائيل... عمدت إلى المجازر منذ سنة ١٩٤٨ وما قبلها»: مجزرة دير ياسين

نتائج المقاومة

ليست تجربةُ المقاومة الفلسطينيّة محصورةً بمسألة النصر أو الهزيمة وحدها، ولا تَقْترن بطريقة سحريّة تحوِّلُ الهزيمةَ نصرًا، وليست محدّدةً بإنجاز زمنيّ لتحقيق غايتها، بقَدْر ما هي معنيّةٌ بإحداث خلل في ميزان القوى. إنّ المقاومة تستند إلى مبدإ التراكمات وخلقِ خلخلةٍ في أمن واستقرار الكيان الصهيونيّ المدجّج بترسانة عسكريّة متبجّحةٍ بقوّتها التدميريّة. والحقّ أنّ الالتفاف على هذه القوّة هو مَقْصد المقاومة؛ فهذا هو ما يجعل الاحتلالَ غيرَ مطمئنّ وغيرَ سالم من الضربات التي توجّهها كتائبُ المقاومة الفلسطينيّة، وتجعل احتلالَه للأرض مُكْلفًا بشريّاً واقتصاديّاً وأمنيّاً. إنّ إحدى ثمرات هذه المقاومة هي كيفيّةُ وصولها إلى تشكيل حالة توازن في المواجهة من أجل حماية الشعب الفلسطينيّ، ومغادرةِ موقع الضحيّة التي تتلقّى الضرباتِ العسكريّةَ الإسرائيليّةَ المدمِّرة. وإحدى أهمّ النتائج الإيجابيّة للمقاومة إحداثُ شرخٍ في عمق المجتمع الإسرائيليّ، والوصولُ إلى ظاهرة الهجرة اليهوديّة المعاكسة ـ أي الهروب من دولة لم تستطع أن تجد الأمنَ لمواطنيها. وقد عملت الانتفاضةُ المجيدة والمقاومةُ الفلسطينيّةُ فعلاً على التخفيف من الهجرة اليهوديّة المتدفّقة من بعض دول العالم، وأنزلتا ضربةً في أحد أهمّ القطاعات الاقتصاديّة التي يعتمد عليه الكيانُ الصهيونيّ ـ ألا وهو قطاعُ السياحة. ولن تتوقّف المقاومةُ والانتفاضةُ حتى إجلاءِ هذا الاحتلال وتفكيكِ المستوطنات، وحتى يتوقّف العدوانُ على الشعب الفلسطينيّ.

قراءتان مضادتان

نحن اليوم نواجه قراءتَيْن للمقاومة: واحدةً تخطِّئها وتدينها كما تفعل الأطرافُ المعاديةُ حين تَنْعتها بـ «الإرهاب»؛ وأخرى تَنْظر إليها من باب «الاستراتيجيا والتكتيك.»

إنّ إسرائيل وأميركا اليوم تَعْملان على تصفية حسابهما مع المقاومة الفلسطينيّة والمقاومة اللُّبنانيّة والإسلاميّة، مثلما قامت الإمبرياليّةُ بتصفية حسابها سابقًا مع حركات التحرُّر الوطنيّ في أميركا اللاتينيّة: عبر ذَبْح ثورة السلفادور، وتصفيةِ الثورة في نيكاراغوا من خلال دعمها لعصابات الكونترا، مثلما تصفّي حسابَها اليومَ في الحصار المفروض على كوبا البطولةِ والمجدِ. ولقد جاءت أحداثُ تفجيرات ١١ أيلول لتعطي ذريعةً للإدارة الأميركيّة وشريكِها الكيان الإسرائيليّ لتصفية حسابها مع آخر معاقل المقاومة المشروعة في منطقتنا، وآخرِ منارات التحرُّر الوطنيّ والإنسانيّ: المقاومة الفلسطينيّة، والمقاومة اللبنانيّة والإسلاميّة.

أمّا القراءة الثانية المندرجة ضمن الاستراتيجيا والتكتيك، ولا تخلو من نوايا سيّئة وإدانة هي أيضًا، فتَخْدم توجُّهاتِ النظام الدوليّ الجديد وتريد التخلُّصَ من أسلوب المقاومة لتستبدله بالحوار والمفاوضات. وهذا يستدعي تفكيرًا نقديّاً وفعلَ إدراكٍ لطبيعة كلّ مرحلة مرّ بها النضالُ الفلسطينيُّ والكفاحُ المسلّحُ، ولاستهدافاتِ كلّ مرحلة في ما يسعى إليه الأعداءُ من شطبٍ للبندقيّة الفلسطينيّة ـ رمزِ كفاحِ هذا الشعب ـ ماضيًا وحاضرًا ومستقبلاً.

الاستعمار وبوارق الأمل

لقد حازت المقاومةُ الفلسطينيّةُ شرعيةً دوليّةً، وتسلّحتْ بمواثيق دوليّة. ولكنْ في ظلّ النظام العالميّ الجديد تصادرُ أميركا قراراتِ الأمم المتحدة وقراراتِ مجلس الأمن وتوظّفها بما يَخْدم حملاتِها العسكريّةَ وتوجُّهاتِها وسياساتِها المهيمنةَ على الكون في إطارِ ما يُدعى «العولمة» أي الأمركة.

غير أنَّ ثمّة بوارقَ أملٍ تسير إلى جانب الانتفاضة، وهي ما نَلْحظه اليومَ عبر التحرُّكات العالميَّة المناهضة للعولمة. وهذا يعطي دفعًا وتضامنًا مع المقاومة وأهدافِها: فالمقاومة تُفْهم بصورةٍ أفضل لدى الخطاب المتحرّرِ من الهيمنة ومن النظرة الكولونياليّة.

والرأي العامّ العالميّ يُدْرك أكثرَ من أيّ وقت مضى أنَّ النضال الفلسطينيّ من أجل التحرُّر الوطنيّ هو نضال مشروع في كل الوجوه، بما فيه المقاومة. وهذا ما نقرأه من خلال حملات التضامن والمؤتمرات الدوليّة مع الشعب الفلسطينيّ، وما تقوم به قوى التضامن الأوروبيّ اليومَ من قَبيل إرسال وفود متضامنة مع الشعب الفلسطينيّ تطالب بالحماية الدوليّة لشعبنا الفلسطينيّ الأعزل وتدعو إلى انسحابِ آلة الحرب الإجراميّة الإسرائيليّة وتفكيكِ المستوطناتِ وإقامةِ الدولة الفلسطينيّة وعاصمتُها القدس وعودة اللاجئين. فالرأي العامّ العالميّ ينتقد إجمالاً ممارسات إسرائيل الإرهابيّة، من قتل وتدمير ضدّ الشعب الفلسطينيّ، ومن استمرار الحصار والتوغُّل في المدن الفلسطينيّة واحتلالها. وما جاءت هذه الظاهرة الدوليّة المتضامنة مع الانتفاضة والمقاومة، من قبل المنظمات الإنسانيّة والحقوقيّة، إلاّ لتؤكّد الرفضَ الدوليَّ للهيمنة الأميركيّة والانحيازِ الأميركيّ المطلق إلى جانب إسرائيل. ثم نأتي إلى وجه آخر مشرق يتمثّل في المطالبة الدوليّة (كما حصل في دوربان) باعتبار إسرائيل دولةً عنصريّةً، وما نادت به المنظّماتُ غيرُ الحكوميّة لتثبيت هذه الحقيقة. وثمّة ظاهرةٌ دوليّةٌ مشرقةٌ ثالثة، تتمثّل في المطالبة بمحاكمة مجرمي الحرب في إسرائيل، وعلى رأسهم المجرم الدمويّ شارون لضلوعه في الكثير من المجازر. وهذه الظاهرة تُبْرز الانحطاطَ الأخلاقيَّ في السلوك الإرهابيّ لدولة إسرائيل، وتُبْرز شارون سفّاحَ العصر سفّاكًا لدماء الشعوب.

«وجهٌ مشرقٌ يتمثّل في المطالبة الدوليّة... باعتبار إسرائيل دولة عنصريّة»: تظاهرة في دوربان

عن قانون العيْن بالعيْن، واللاعنف

كلّ ذلك يأتي مترافقًا مع مقاومة فلسطينيّة توجّه الضرباتِ إلى العدو الإسرائيليّ. وربما قد يَصْلح هنا قانونُ العيْن بالعيْن، كي لا نَصِلَ بنضالنا الوطنيّ التحرُّريّ إلى حالة فوضى وعبث ويأس وإحباط جرّاءَ الاكتفاء بتلقّي الضربات تلو الضربات. فهذه الأفعال العدوانيّة يَلْزمها ردُّ فعلٍ ثوريّ عنيف أيضًا، ومن حجم الضربات التي يوجّهها الجيشُ الإسرائيليّ.

إنَّ الشعبَ الفلسطينيّ يريد العيشَ بسلام مع أشجاره وبيوته ومزروعاته ومدارسه وجامعاته ومقدّساته ومدنه وقراه. يريد أن يعيش بسلام على أرضه، ويريد أن يغادر أماكنَ اللجوء ويعودَ إلى أرضه التي طُرد منها. وكل ذلك لا يأتي من خلال طاولة المفاوضات التي تُبقيه في موقع الضحيّة، حيث يَفْرض الجلاّدُ الصهيونيُّ شروطَه ويَختزل القضيّةَ برمّتها إلى مسألة أمنه واستيطانه ومصالحه.

إنَّ القراءة الخاطئة للمقاومة تَطْرح أسئلةً تَفْترض القدرةَ على معرفة ماهيّة هذه المقاومة، والإصغاء إلى الضحيّة وضعفِها الإنسانيّ في ظلّ حالة اللاتوازن بين القوى المتصارعة. فالمقاومة تحاربُ بوسائل بسيطة عدوّاً إسرائيليّاً مدعومًا أميركيّاً، ويَسْتخدم في حروبه أسلحةً تدميريّةً محرّمة دوليّاً؛ ناهيك عن التقدُّم الذي أحدثته إسرائيلُ في صناعاتها الحربيّة وترسانتها النوويّة. أضف إلى ذلك ما توصلتْ إليه العقليّةُ الصهيونيّةُ من عسكرة المجتمع الإسرائيليّ: فجميعُ المستوطنين اليهود موزّعون على القطع العسكريّة والثكنات. وفي ظلّ الأزمات التي تنتاب إسرائيلَ يتحوّل المجتمعُ الإسرائيليُّ بأسره إلى جنود احتياط في الجيش الإسرائيليّ. وأمّا المقاومةُ الفلسطينيّةُ فتتناول موضوعًا محرِّضًا. وهي بمثابة تعبير رمزيّ في مواجهة القوّة الإسرائيليّة والقبضة الحديديّة. ومع المقاومة يتعاظم الشعورُ الوطنيُّ لدى شعبنا من الناحية المعنويّة. كما أنَّ ثمّة علاقةً وثيقةً بين النضال الجماهيريّ والمقاومة المسلّحة؛ فالمقاومة فعلٌ يلتزم القضايا الكبرى. أمّا النضال السلميّ المتجسّد بقانون اللاعنف فهو بمثابة وعظٍ لا يحقّق أهدافَه مع عدو صهيونيّ شرسٍ وإلغائيٍّ يتميّز بالطبيعة الإنكاريّة لحقوق الضحايا...

البعد الأخلاقيّ والإنسانيّ للمقاومة

لا يُمْكن اعتبارُ المقاومة الفلسطينيّة قضيةَ أفرادٍ أو مجموعةٍ خارجةٍ عن القانون، كما تدّعي دوائرُ القوّة المحتلّة أو السلطةُ الفلسطينيّةُ. بل إنّها تمثّل قضيّةَ الشعب الفلسطينيّ بأكمله، وتَنْهض في مهمّة الدفاع عن الشعب وممتلكاته من أيّ عدوان إسرائيليّ. فواجبُ المقاومة يتعلّق بشكل أساسيّ، إذن، بموضوع حقوق الإنسان، باعتبار أنَّ القوانين الدوليّة لم تَفْرض على الكيان الإسرائيليّ المعتدي مطلبَ الحماية الدوليّة التي يطالبُ بها شعبُنا الفلسطينيُّ ويتفهمّها الرأيُ العامُّ العالميُّ باعتبارها تطبيقًا مشروعًا من أجل حمايةِ حقوق الإنسان وتوفير الأمن لشعبنا المستهدف في حرب الإبادة الإسرائيليّة. من هنا فإنَّ مركزَ الصدارة في مهامّ المقاومة الفلسطينيّة هو الدفاعُ عن النفس من خطر الإرهاب الإسرائيليّ والفظاعاتِ الوحشيّة الإسرائيليّة. وثمّة أساليبُ مختلفةٌ تخوض فيها المقاومةُ صراعَها مع عدوّها في تجارب مضنية، باعتبار أنَّ أسلحتها خفيفةٌ أمام ما يَمْلكه العدوُّ من أسلحة تدميريّة. ونجد أنّ أكثرَ وقاحةٍ تتّبعها السياسةُ الإسرائيليّةُ

الأميركيّة هي الغوصُ في التفاصيل الأمنيّة فقط، في حين أنّ الضحيّة الفلسطينيّة وُجدتْ لتبقى ضحيةً وتُذْبَح. وهذه المعادلة هي التي تَعْمل المقاومةُ الفلسطينيّةُ على تغييرها؛ وذلك ما يندرج في البعد الإنسانيّ والأخلاقيّ للمقاومة. إنّنا نرفض الكليشيهات المزيَّفةَ والتشويهَ المتّبعَ من قبل الإدارة الأميركيّة والسياسة الإسرائيليّة في اعتبار المقاومة «إرهابًا،» بينما الاحتلالُ يتربَّع على قمّة الإرهاب وتغمض العينُ الأميركيّةُ عن رؤية الممارسات الإرهابيّة للاحتلال الإسرائيليّ. إنّ شعبنا اليوم يواجه القوّةَ الإسرائيليّةَ الأميركيّةَ القاتلة؛ والسلام مستحيل مع القوّة.

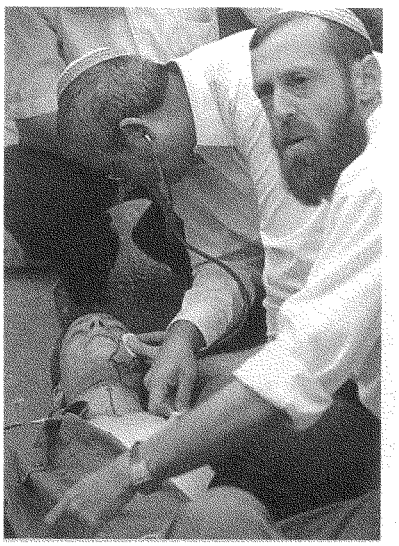

«العدوّ الصهيونيّ لا يَفْهم سوى لغة المقاومة بالنار وتكبيده الخسائرَ في صفوف جنوده ومستوطنيه المسلّحين»

إنهاء الاحتلال لا يتمّ إلاّ بلغة المقاومة لا المفاوضات

وفي مرحلة بالغة التعقيد كالتي نمرّ بها، تَخْرج علينا الأصواتُ المطالبةُ بوقف الانتفاضة والمقاومة. إنّ الحذر النقديّ يتطلّب من بعض التيارات المتهافتة في الطرح والبراغماتيّة أن تَقْتدي بمسؤوليّة النقد، فتُجري قراءةً وتقويمًا موضوعيَّيْن لما يجري من صراع، لا أن تَعْمد إلى توبيخ الضحيّة ولومها. لدينا احتلالٌ استعماريٌّ يجب إنهاؤه. وزوالُ الاحتلال لا يتمّ بالخطابات الفارغة، ولا بتقبيل الأيدي ولا بالاستجداء والمفاوضات. العدوّ الصهيونيّ لا يَفْهم سوى لغة المقاومة بالنار، وتكبيدِه الخسائرَ في صفوف جنوده ومستوطنيه المسلّحين في مستوطناتهم. وإنّ الدروس المستفادة من تجارب الشعوب والثورات التي عانت مرارة الاستعمار، كتجربة المقاومة الفيتناميّة، خيرُ برهان على إمكانيّة هزيمة الأعداء مهما بلغوا من قوّة.

إنّ الفلسطينيّ وُجِدَ على أرضه ليكون سيّدَ الأرض، وسيّدَ الدولة، وسيّدَ الحقوق والعدالة. والمقاومة هي التي تسيّده، لا التسوُّلُ والاستجداءُ على طاولة المفاوضات، ولا الرضوخُ والانهزاميّةُ. كيف نَصُون كرامةَ الفلسطينيّ؟ كيف يكون سيّدًا في دولته؟ كيف تكون لنا دولةٌ فلسطينيّةٌ كاملةُ السيادة؟ هذا ما تجاوب عنه اليومَ المقاومةُ الفلسطينيّةُ البطلة المشروعة والانتفاضةُ المجيدة.

انتصار المقاومة في لبنان محرِّض على الانتصار في فلسطين

إنّنا نخوض صراعًا بالغَ التعقيد، ومعاركُنا مع العدوّ تَنْدرج دائمًا في إطار الكرّ والفرّ، والنضالُ يمرّ في مراحل متنوِّعة. واليوم ثمّة مراحلُ وأساليبُ جديدةٌ تتّبعها المقاومةُ والانتفاضةُ الفلسطينيّة. وعلينا أن نفرِّق ما بين الخسارة والهزيمة: فالمقاومة حياةٌ تقرِّبنا من الانتصار لأنّها تَبْعث المعنويّاتِ في صفوف شعبنا، وبقدْر ما نكون مقاومين نكون منتصرين. وهذا ما أكّدته التجربةُ البطوليّةُ للمقاومة اللبنانيّة والإسلاميّة (حزب اللّه) في جنوب لبنان، على الرُّغم من وجود فوارق بين واقع المقاومة الفلسطينيّة ومثيلتها اللبنانيّة. وهذا يُمْكن أن يكون محرِّضًا جديدًا على الانتصار في فلسطين أيضًا.

عندما نكون أمام عوامل جديدة طرأتْ على الصراع، مثلما تَبَلْوَرَ اليومَ بعد الحملة العسكريّة الأميركيّة عقب الحدث الأميركيّ في ١١ أيلول، فإنّ من الطبيعيّ أن يزداد إصرارُنا على مسألة المقاومة والدفاع عن قيم القانون الإنسانيّ والعدالة، خاصةً أنّنا نكتشف اليوم أنّ الهجمة الإسرائيليّة الأميركيّة المسعورة تأتي تحت ذرائع «القانون،» وكأنّ استهداف الأعداء للمقاومة الفلسطينيّة واللُّبنانيّة يُفضي إلى العدالة! ويصبح الآن الهمُّ الأكبرُ للإدارة الأميركيّة وشريكتها إسرائيل هو ذبحَ المقاومة المشروعة ووقفَ الانتفاضة. ومع هذه الغطرسة الإسرائيليّة الأميركيّة نكون أمام العلامات التالية:

١ ـ فشلُ الشرعيّة الدوليّة المصادَرَةِ من قِبل الإدارة الأميركيّة، إذ إنّها لم تَفْرض أيّاً من القوانين الدوليّة على المحتلّ الإسرائيليّ، ولم تَخْدم قضايا حقوق الإنسان المتمثِّلة في الحماية الدوليّة لشعبنا الفلسطينيّ الأعزل.

٢ ـ ازديادُ الدعم الأميركيّ غيرِ المشروط للاستيطان الإسرائيليّ مجدّدًا، وإعطاءُ الضوء الأخضر لجنرالات الحرب والدمار في إسرائيل، وتبنّي الإدارة الأميركيّة للسياسة الإسرائيليّة الإرهابيّة والدفاعُ عنها وتبريرُ جرائمها.

٣ ـ فرضُ إملاءات وشروط مهينة على السلطة الفلسطينيّة، والطلبُ المستمرّ منها إدانةَ المقاومة ووقفَ الانتفاضة وتطبيقَ ما يسمّى «وَقْفَ إطلاق النار حسب خطّة ميتشِلْ ـ تينيت.» وقد أدّى ذلك إلى اعتقالات السلطة الفلسطينيّة للمناضلين المنتفضين والمجاهدين، وهو ما يَنْدرج في المحاولات الإسرائيليّة لاستهداف الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة.

٤ ـ ومع تطوُّرات الهيمنة الأميركيّة والهجمة الصهيونيّة نَلْحظ انكفاءَ النظام العربيّ الرسميّ في أجواء الصمت والتفرُّج على ذبح الانتفاضة الفلسطينيّة وعلى الاستفراد الأميركيّ الإسرائيليّ بالمقاومة. كما نَلْحظ تقوقعَ الأحزاب والقوى الشعبيّة العربيّة، وعجزَها عن ممارسة الضغوط وعن استنفار الشارع العربيّ.

٥ ـ وقوعُ السلطة الفلسطينيّة في فخّ الازدواجيّة والغموض. وهو ما يقودنا إلى المطالبة المستمرّة بتوسيع المشاركة الجماعيّة للقيادة، وبإشاعة الديموقراطيّة، ومحاسبةِ الفساد، كلُّ ذلك من أجل تصليب الوحدة الوطنيّة والخطاب الفلسطينيّ. كما أنّنا نطالب بوقفة تقويميّة مسؤولة بعد الفشل الذريع لاتفاقيّات أوسلو وتطبيقاتها، التي عارضناها منذ البداية لأنّها لا تقود إلى حقوق الشعب الفلسطينيّ

في العودة وإقامة دولته الكاملة السيادة على أرضه وعاصمتُها القدس؛ كما لم تُجبْ هذه الاتفاقيّات عن وجود المستوطنات وتفكيكها. ونطالب أيضًا العملَ المؤسَّساتيَّ على توفير الحماية للانتفاضة. وربما لم يَفْهم البعضُ سببًا مباشرًا، ولا في إطار التكتيك السياسيّ، لِمَ تدين السلطةُ عمليّاتِ كتائب المقاومة الفلسطينيَّة بما فيها تلك التي تَسْتهدف جنودَ الاحتلال الإسرائيليّ في الضفّة وقطاع غزّة. وهذا بدوره يقود إلى عدم تبنِّي السلطة الفلسطينيَّة للمقاومة، أيْ إلى التخلّي عنها؛ في حين أنّنا نجد في تجربة المقاومة اللبنانيَّة والإسلاميَّة أنّ السلطة اللبنانيَّة تبنّتها ومازالت إلى الآن تدافع عن شرعيَّة وجودها.

إنّ تحريرَ فلسطين وتحريرَ الأراضي العربيَّة من الاحتلال الصهيونيّ يَلْزمهما رؤيةٌ سياسيَّة عربيَّةٌ ممثلةٌ وواضحة، مادامت قد توفّرت الإرادةُ الشعبيَّةُ. ومن هنا نتساءل عن كيفيَّة مغادرة الخطاب العربيّ الرسميّ والشعبيّ موقعَ العجز ليتحمّل مسؤوليَّةً مباشرةً في الدعم المطلوب للانتفاضة والمقاومة الفلسطينيَّة، والدفاعِ المطلوب عن مشروعيَّتها، والدفاع عن قيم القانون والعدالة

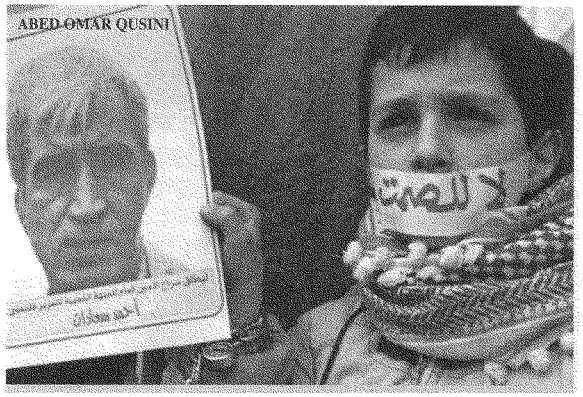

«فرضُ إملاءات... على السلطة الفلسطينيَّة... أدّى إلى اعتقالات»: تظاهرة تطالب بإطلاق سراح أحمد السعدات، أمين عام «الشعبيَّة»

وحقوق الإنسان التي أقرّتها مواثيقُ الشرعيَّة الدولة وتطبيقاتها في توفير الحماية الدوليَّة للشعب الفلسطينيّ الأعزل.

من المؤسف أن تصل الحياةُ السياسيَّةُ والثقافيَّةُ والفكريَّةُ العربيَّةُ إلى هذا المستوى من الانحطاط، وإلى أسفل درك الخوف والرعونة والاستجداء من إمبراطوريَّة الشرّ الأميركيَّة وربيبتها المدلَّلة إسرائيل. لكنّنا نجد في الانتفاضة بارقةَ أملٍ للخروج من المأزق الذي فرضتْه السياسةُ الإسرائيليَّةُ، وتمرّدًا على الهيمنة والغطرسة الأميركيَّة ـ الإسرائيليَّة على الوطن العربيّ. لقد بلّغت الانتفاضةُ والمقاومةُ الفلسطينيَّةُ واللبنانيَّة قيمَهما لتكونا ضميرًا وصوتًا للعدالة المفقودة على هذه الأرض، ولتكونا صورةً لأحرار العالم وللخطاب المتحرِّر: صورةً نبيلةً بأهدافها وتطلُّعاتها في التحرُّر والاستقلال.

إنّ الانتفاضة هي صرخةُ حريَّةٍ، ونموذجٌ حضاريٌّ يَكْتب بالدم حقوقَ الفلسطينيّ على أرضه. والمقاومة الفلسطينيَّة هي التي تحمي هذا الحقَّ الأبديَّ: حقَّ الضحيَّةِ في الثورةِ على الطغيان.

عمّان

نوم تشومسكي

تشومسكي في مكتبه

١ ـ عن أهميّة المقاومة المسلّحة للنضال الفلسطينيّ:

إنّ عبارة «المقاومة المسلّحة» عبارةٌ غامضةٌ. فمقاومة الاجتياح الإسرائيليّ للبنان مختلفة كثيرًا عن التفجيرات الانتحاريّة في تل أبيب. ومن دون هذا التوضيح لا تُمْكن الإجابةُ عن هذا السؤال.

لنبقَ ضمن إطار المقاومة المسلّحة داخل الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. إنّ سؤال «أيُمْكن أن يتحقّق التحرُّرُ من دون المقاومة المسلّحة» يَفْترض مسبقًا أن التحرُّر **يُمْكن** أن يتحقّق بفضلها، أيْ يَفْترض أنّ المقاومة المسلّحة في الأراضي المحتلّة تَدْفع بقضيّة التحرُّر قُدُمًا. لاحظْ أنّ هذه الأسئلة تدور [في هذا السياق] حول فعّاليّة هذه المقاومة، لا حول شرعيّتها ـ التي هي مسألةٌ مستقلّةٌ.

إنّ وجهة نظري الخاصّة منذ ٣٥ عامًا هي أنّ الكفاح المسلّح لتحقيقِ ما كان البرنامجَ الرسميَّ لمنظّمة التحرير الفلسطينيّة حتى منتصف السبعينيّات (وبعدها على نحوٍ غامضٍ) كان، ومايزال، وسيبقى في المدى المنظور، مشروعًا انتحاريّاً. ولو أنّه ـ خلافًا للوقائع ـ كان «عمليّاً وواقعيّاً» فإنّه كان سيكون «ممّا لا يُمْكن أن يتحمّلهُ الرأيُ المتحضّر في صفوف اليسار أو غيره.» وأسبابُ ذلك موضحةٌ بتوسُّع في المحاضرة التي اقتَبستُ منها العبارات السابقة؛ وهي محاضرةٌ ألقيْتُها أمام جمهور عربيّ في غالبيّته عام ١٩٧٠ ونُشِرَتْ في كتابٍ حرّره عابدين جبارة وجانيس تيري بعنوان **العالم العربيّ** (١٩٧١) وفي كتابي **السلام في الشرق الأوسط؟** (١٩٧٤).

في ما يتعلّق بالكفاح المسلّح ضمن المناطق المحتلّة [عام ٦٧] كنتُ أرى أيضًا منذ البداية، وذكرتُ تكرارًا، أنّه مضرٌّ بقضيّة التحرير، وأنّه هديّةٌ للمتشدّدين الإسرائيليّين الذين يرحّبون بنقل الصراع إلى ميدان العنف، حيث تطغى عناصرُ تفوُّقهم على الطرف الآخر، بما يزيد أيضًا من قدرتهم على تعبئة الدعم الدوليّ في الجانب الذي يُفيدهم. ولهذا لا أستطيع الإجابةَ عن سؤالكم لأنّني أعتقد أنّ افتراضاتِه المسبّقة غيرُ دقيقة.

لقد كنتُ أُؤْمن دائمًا، ومازال، بأنّ المقاومة غيرَ العنفيّة، ممتزجةً بجهود تعليميّة وتنظيميّة تتمّ بالتعاون مع إسرائيليّين (يهودٍ وعربٍ) وفي داخل الولايات المتحدة على نحوٍ حاسم بسبب دورها الفاصل، كانت ستكون وماتزال أكثرَ الوسائل فعّاليةً في دَفْع قضيّة التحرير قُدُمًا. أنا لا أَمْلك حقّ تقديم النُّصْح للآخرين حين لا أكون واقفًا إلى جانبهم لأتحمّلَ تبعاتِ ذلك النّصْح، ولكنْ لأنّكم سألتموني فجوابي هو أنّ ذلك هو ما أؤْمن به، وأعتقد أنّ الحجج المؤيِّدة له قويّةٌ جدّاً، مع أنّه ليس ثمّة شكٌّ على الإطلاق في المعاناة التي سترافِق مثلَ تلك الجهود. لا أدّعي تجربةً شخصيّةً عظيمةً في هذا المجال ولكنّني كَسَرتُ القرارَ العسكريَّ الإسرائيليَّ بمنع التجوُّل مرّاتٍ عدّة (بمعيّة أصدقاء عربٍ وأحيانًا يهود إسرائيليّين) عام ١٩٨٨، وفي ذُرْوة الرعب، كما حَدَثَ مثلاً في «بيتا» حيث تجاوَزَ الدمارُ ما أوردتْه الصحافةُ بكثيرٍ. ولم تكن تلك هي الحالةَ الوحيدةَ. وقد كتبتُ عن الحالات الأخرى، ولَن أكرِّر ما قلتُه. ولكنْ إذا وضعنا التجربةَ الشخصيّةَ المحدودةَ جدّاً جانبًا، فإنّ هناك كثرةً كثيرةً من الأدبيّاتِ الغنيّة والمثيرةِ والموثوقةِ جدّاً لتصوير الحقيقة البشعة.

سؤال الفعّاليّة هو ما إذا كانت المعاناةُ ستكون أقلّ، وآمالُ النجاح ستكون أكثرَ، لو اتُّبعتْ أساليبُ لاعنفيّةٌ بطريقةٍ أعمقَ كثيرًا في كلّ المجالات التي أشرتُ إليها. وذلك ما أعتقده، بل، وبفارق ضخم أيضًا [لصالح الأساليب اللاعنفيّة] في واقع الأمر. لقد ضُيِّعتْ فرصٌ كثيرة، ولكنْ ليس أبدًا بشكلٍ لا رجوع عنه. ونقيضًا لذلك، فإنّ الكفاح المسلّح مازال في رأيي وصفةً للبؤس والكارثة.

لو بقينا حَصْرًا في إطار البحث في فعّاليّة الكفاح المسلّح، لا في شرعيّته، فإنّ بمقدور المرء أن يَطْرح أنّ أعمال الهجوم على المستوطنين والجنود في الأراضي المحتلّة، أو ضمن «الخطّ الأخضر» [مناطق ١٩٤٨]، قد تَجْعل الحياةَ غيرَ محتملةٍ للإسرائيليّين بحيث يقلّ توسُّعُ المستوطنات للمرّة الأولى منذ أوسلو ويُدفَعُ كثيرٌ منهم إلى الرحيل. والحقّ أنّ هذا قد حدث فعلاً إلى مدًى محدود. ومع ذلك فإنّ الضرر الذي لحقَ بقضيّة التحرير يبدو،

في رأيي، أقوى من هذا العامل، إذا نحن من جديدٍ نَحَّيْنا جانبًا الأسئلةَ المتعلّقةَ بما هو حقٌّ وما هو باطل.

هناك أحيانًا أطروحة أخرى تشير إلى نجاح حزب اللّه في طرد إسرائيل من لبنان، وهو ما فعله ذلك الحزبُ حقّاً. ولكنّني أعتقد أنّ المقارنة بين الحالَيْن ليست مناسِبَةً على الإطلاق.

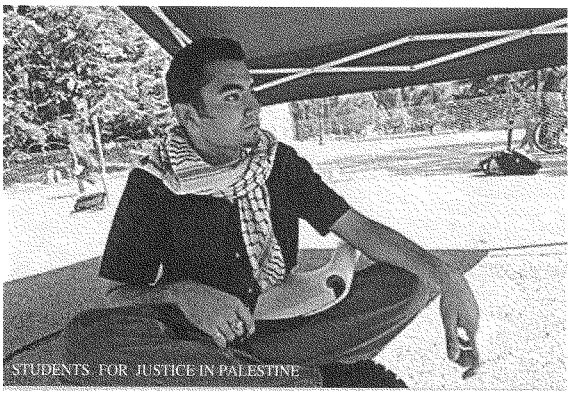

«المقاومة غير العنفيّة ممتزجةً بجهودٍ تعليميّة وتنظيميّة... أكثر الوسائل فعّاليّة»: مخيَّم مقلَّد في كاليفورنيا

٢ ـ عن أضرار الكفاح المسلّح على الفلسطينيّين:

أعتقد أنّ علينا أن نتنبّه إلى التمييز بين «المقاومة المسلّحة» من جهة، وخطفِ الطائرات وأعمالٍ إرهابيّةٍ أسوأ من هذا بكثير من جهة ثانية. فالحقيقة أنّ ثمّة القليلَ جداً ممّا يُمْكن عَدُّهُ «مقاومةً مسلّحةً» بالمعنى الذي أعتقد أنّ على هذا المصطلح أن يُستخدمَ به. ولكنْ كان هناك الكثيرُ من «الإرهاب،» وأعتقد أنّه يجب ألاّ يكون هناك جدلٌ كبيرٌ حول المعنى الأساسيّ لهذا المصطلح. والتعريفات الأميركيّة الرسميّة جيّدة بما فيه الكفاية، وهي أنّ الإرهاب هو «الاستخدامُ المحسوبُ للعنف، أو التهديدُ بالعنف، من أجل بلوغ أهدافٍ سياسيّةٍ أو دينيّةٍ أو إيديولوجيّةٍ في طبيعتها... عبر الرعب، أو القَسْر، أو غَرْس الخوف.» صحيحٌ جداً أنّ أيّاً من أنظمة القوّة أو الذين يبرِّرون أعمالَها على استعداد لأن يطبِّقوا على أنفسهم مثلَ هذه التعريفات المعقولة: ولكنْ بمقدورنا نحن، بل علينا، أن نَفْعلَ ذلك. وبحسب هذا التعريف المعقول، فإنّ الكثير ممّا جرى إرهابٌ.

إذا بقينا في هذا الإطار فإنّ السؤال الضيّق الذي تطرحونه ذو صلةٍ بالواقع، وهو: هل صاغت الأعمالُ الإرهابيّةُ الهويّةَ الفلسطينيّةَ؟ الأرجح أنّها فعلتْ ذلك، ولكنْ ليس بشكلٍ صحّيّ في اعتقادي. ولهذا لا أستطيع أن أجيبَ عمّا إذا كانت «المقاومةُ المسلّحةُ» لا غنًى عنها. أمّا بصدد الأسئلة الأخرى فإنّ الإجابات عنها تَتْبع الخطوطَ التي أشرتُ إليها سابقًا. فأعمالُ الإرهاب الدوليّة التي ذكرتموها، ولكنْ أيضًا الاعتداءاتُ الوحشيّةُ الموجَّهةُ أساسًا ضدّ اليهود «الشرقيّين» المساكين في البلدات النامية قرب الحدود، ليست في رأيي أعمالاً شنيعة أخلاقيّاً فحسب بل هي أيضًا «معتوهةٌ تكتيكيّاً» (باقتباسٍ من كلماتي نفسِها مرةً ثانيةً). لم تكن هناك هديّةٌ يرحِّب بها الإسرائيليُّون المتشدِّدون ومن يَدْعمهم في الولايات المتحدة وغيرها [أفضلُ من تلك الأعمال والاعتداءات]. وبالطبع تمّ استخدامُها من قِبل كلّ أعداء الفلسطينيّين من أجل التشهير بهم والتقويض من جهودهم المشروعة. لا فائدةَ نرجوها من الإشارة الصحيحةَ إلى أنّ أعمالَ إسرائيل الإرهابيّةَ كانت أسوأَ بكثير [من تلك التي نفّذها الفلسطينيُّون]، أو أنّ أعمال الولايات المتحدة الإرهابيّةَ تَسْرق الأضواءَ من الطرفيْن معًا. من المهمّ جداً أن نشدِّد على هذه الحقائق الحاسمة أمام الجمهور الإسرائيليّ والأميركيّ وأمام الرأي العالميّ أيضًا، ولكنْ من المهمّ بدرجة مساوية أن يُقَرَّ بأنّ هذه الحقائق غيرُ ذاتِ صلةٍ بتقويم الإرهاب الفلسطينيّ، سواء على الأرضيّة الأخلاقيّة أو التكتيكيّة.

في رأيي أنّ اللجوءَ إلى الإرهاب قد كان كارثةً مُطْلقةً من جميع الزوايا. ولعلّي أضيف أنّني وقعتُ في خلافات كثيرة في هذا الصدد مع أصدقاء فلسطينيّين ومع غيرهم أثناء نقاشاتنا في الأراضي المحتلّة وفي أماكن أخرى. ولكنّني أعتقد أنّ استنتاجي سليم.

٣ ـ عن أثر البُعْد الأخلاقيّ على السياسيّ:

إنّ كل حركة تحرّر تقريبًا ممّا يَخْطر في بالي قد لجأتْ في رأيي، في بعض الأوقات، إلى أعمالٍ غيرِ مقبولةٍ أخلاقيّاً وإنْ كانت أحيانًا فعّالة، ربّما لخدمة قضيّة عادلة. فهل كانت تلك الأعمالُ مبرَّرةً؟ وحدَهم أصحابُ الآراء المُطْلقة يستطيعون أن يقدِّموا إجاباتٍ عامّةً عن أسئلة كهذه. وأنا لستُ واحدًا منهم. ولا أعتقد أنّ المنظومات الأخلاقيّة والمناقبيّة، بالقدْر (المحدود) الذي ندركها به، تُشْبه المنظومات البدهيّةَ المنسجمة. إنّ شؤون البشر تَطْرح العديدَ من الأزمات والمُعْضِلات. والحقوق تتضارب. وغالبًا ما يَصْعب كثيرًا تقريرُ تبعات الأعمال. ولذلك فإنّ البحثَ عن معادلاتٍ عامّةٍ تَنْطبق على كل حالة لن يَقُودنا بعيدًا، بل الحقُّ أنّه لن يقودَنا إلى أيّ مكانٍ تقريبًا. إنّ الظروف المعيّنة تهمّ كثيرًا. وليس إيجادُ سبيلٍ عادلٍ ومشرِّفٍ بين حقول ألغام الشكّ وموازنةِ الخيارات أمرًا سهلاً. وهذا يَنْطبق على الحياة الشخصيّة، ولكنّه يَنْطبق أكثرَ حين يكون مصيرُ آخرين كُثُرٍ في خطر. على المستوى العامّ الذي يُطرح فيه السؤالُ لا أعتقد أبدًا بإمكان وجود إجاباتٍ معقولةٍ.

٤ ـ عن إمكانيّة المقاومة المسلّحة اليوم، وفعّالية الانتفاضة الأولى:

لا أعتقد أنّ المقاومة المسلّحة كانت أقوى تأثيرًا بوجود «القطبيْن.» وكانت ستكون عديمةَ الجدوى، بل أسوأَ من ذلك، في بولندا وتشيكوسلوفاكيا في ظلّ الحكم الروسيّ مثلاً. ولم ير الروسُ أيَّ جدوى لها في فلسطين بالتأكيد. والحقيقة أنّهم عارضوها بعنف، كما كانت حالُ كلّ البلاد الواقعة في مدار التأثير الأميركيّ، حتى حين وَجَدوا أنفسَهم مُجْبرين على تقديم بعض الدعم. لقد كانت هناك أوهامٌ لا تصدَّقُ في المناطق الفلسطينيّة المحتلّة حول الروس. وأنا أَكْره أن أَسْرد بعضًا ممّا سمعتُه من مثقفين فلسطينيّين حتى في عام ١٩٨٨، ولا حاجةَ إلى الإشارة إلى ما حدث بعد ذلك ببضع سنوات.

كانت هناك إنجازاتٌ عدّةٌ أثناء الانتفاضة الأولى. من بينها بداياتُ قيام ثورة اجتماعيّة هامّة داخل المجتمع الفلسطينيّ تُحطِّم أنساقَ قمع النساء ومظاهرَ تخلُّفٍ أخرى، وتَفْتح الآفاقَ لمشاركةٍ وفعلٍ شعبيّيْن مؤثِّريْن. وهناك إنجاز آخر تمثّل في صياغة بعضِ الروابط

مع عناصر داخل المجتمع الإسرائيليّ ملتزمةٍ ما يُمْكن أن يَكُون رؤيةً مشتركةً للعدالة والتحرير. والأمرُ عينُه كان يَنْطبق على مستوى العالم. لم أرَ حقّاً تحليلاً نقديّاً يَقِظًا ومُقْنِعًا لأسباب فشلِ تلك الجهود، وقد فشلتْ فشلاً ذريعًا في الواقع. لقد أعْطيتُ تقويمي [لهذا الفشل] كتابةً، ولن أعيدَه الآن، ولكنّه نظرةٌ من الخارج تركّز على السياسات الأميركيّة والإسرائيليّة وعلى الفشل المريع في تعبئة الرأي العامّ الأميركيّ ـ وهذه قصةٌ طويلةٌ ومزعجة في حدّ ذاته. ليست لديَّ معرفةٌ بالمجتمع الفلسطينيّ تكفي لأن أغامرَ بإعطاء حُكْم موثوق. ولكنّني أعتقد أنّ هذا جهدٌ يجب أن يُبْذَلَ جماعيّاً. وربّما بُذل حقّاً، وإذا حدث ذلك فإنّني لم أره.

«الكفاح المسلّح... وصمْة للبؤس والكارثة»: تدمير منازل في رفح (٢٠٠٢/١/١١) عقب مقتل ٤ جنود

ولكنْ حتى من دون إجابات واضحة عن هذه الأسئلة فإنّني أعتقد، مثلما اعتقدتُ منذ زمن طويل، أنّ الأمل الوحيد يَكْمن في الإصلاح الداخليّ وفي الدَّفْرطة ـ وهي نقطة يُشدّد عليها حيدر عبد الشافي من بين آخرين؛ ويَكْمن أيضًا في صياغة روابط في قلب المجتمع الإسرائيليّ وفي قلب الولايات المتحدة وعلى المستوى العالميّ وفقًا لأبعاد كثيرة. وهذه الأبعاد يُمْكن بل يجب أن تتضمّن أيضًا عملاً مباشرًا، ومقاومةً جادّةً لاعنفيّةً مع مشاركة عالميّة. ومثلُ هذه الأفعال تَفْترض مسبقًا جهودًا تعليميّةً وتنظيميّةً لم تَكُنْ تبدأ بعدُ، برغم وجود فرص كثيرةٍ في الماضي. ففي الولايات المتحدة مثلاً ليس ثمّة عمليّاً مَنْ يَمْتلك فهمًا وإنْ أدنى لدور الولايات المتحدة فعليّاً في «العمليّة السلميّة» (وهي تسميةٌ تَبْعث على الضحك) طوال السنوات الخمس والعشرين أو الثلاثين الماضية. بل إنّ الحقائق الأكثر بدائيّةً مكبوتةٌ في هذا الصدد. هناك طريقٌ طويلة يجب سلوكُها قبل التمكّن من البدء في عمل مباشر كبير ذي معنى. ومازلتُ أعتقد أنّ هذا السُّبُل قد كانت وماتزال هي السُّبُلَ الأكثرَ وَعْدًا.

٥ ـ عمّا إذا كانت المقاومة المسلّحة ردَّ فعل، وما هي البدائل:

لا أستطيع إلاّ أن أكرّر ما قلتُه سابقًا. علينا أن نعرّف ما نعنيه بـ «المقاومة المسلّحة،» وعلينا أن نقوّم كلّ حالة على أرضيّةٍ أخلاقيّةٍ وتكتيكيّةٍ. لا معنى للقول إنّ الناس «أُجْبِروا» على اللجوء إلى الأفعال التي لا يُمْكن تحمُّلُها أخلاقيّاً والتي هي أيضًا «معتوهةٌ تكتيكيّاً» (إنْ لم تمانعوا في أن أقتبسَ كلماتي من جديد). بل إنّ تعبير «لا معنى للقول» pointless أضعفُ من أن يعبّر عن حقيقة الأمر؛ وثمّة تعبيراتٌ أقسى ستكون أكثرَ ملاءمةً هنا. بمقدور المرء أن يَفْهم لِمَ يُدْفَعُ الناسُ driven إلى أعمالٍ يائسة، بما فيها أعمالٌ تنتهي بانتحارهم وبتدمير حياة أعزّائهم. ولكنْ يَجْدر بنا ألاّ نُوحيَ أبدًا أنّهم «أُجبِروا» compelled على أن يَسْلكوا مثلَ هذا المسلك.

أمّا بالنسبة إلى رأيي في الأفعال والبدائل فليس في استطاعتي إلاّ أن أكرّرَ ما طرحتُهُ منذ سنوات كثيرة وكرّرتُهُ بإيجاز في الصفحات السابقة.

٦ ـ عن تأثير المقاومة المسلّحة في إسرائيل:

إنّه أمرٌ يبعث على السخرية أن يَعْتقد المرءُ أنّ المقاومة الفلسطينيّة المسلّحة ستَهْزم جيشَ الدفاع الإسرائيليّ. على العكس، ستُمحى هذه المقاومةُ على يد قوّةٍ تَفُوقها بشكل هائل. وإنْ بلغتِ المقاومةُ مستوًى تستطيع فيه فعلاً أن تتحدّى جيشَ الدفاع الإسرائيليّ ـ خلافًا لكلّ ما يُمْكن أن نَتَصوّرَه ـ فإنّ ذلك سيؤدّي على الأرجح إلى حربٍ تدمّر المنطقةَ بأسرها وربّما ما يتعدّاها بكثير.

دعوني أشدّدْ مرّةً ثانيةً أنّ مثالَ حزبِ اللّه ليس قياسًا ملائمًا على الإطلاق.

هل تُحْدث المقاومةُ الفلسطينيّةُ المُسلّحةُ شرخًا داخل إسرائيل؟ على العكس تمامًا، ستشكّل وحدةً داخل إسرائيل داعِمةً لأكثر العناصر وحشيّةً وقسوةً، تمامًا كما وصفتم في سؤالكم. أوَتُحْدِثُ الوحشيّةُ الإسرائيليّةُ في الأراضي الفلسطينيّةُ المحتلّة شرْخًا في صفوف الفلسطينيّين؟ وهل أدّى إرهابُ تنظيم «القاعدة» إلى إحداث شرخ في صفوف الأميركيّين والأوروبيّين؟! إنّ اغتيالَ [الضابط النّازي] راينهارد هايدريتش من قِبل المقاومين [التشيكيّين] قد كان أمرًا يُمْكن فهمُه بالتأكيد، ولكنْ هل أدّى إلى شرخ بين الألمان؟وهل حقّق شعبُ ليديس [وهي قريةٌ تشيكيّةٌ] التحريرَ بفضلِ هذا العمل في ذاته؟ بل هل حقّق غيرُه هذا الهدفَ، إنْ كنّا واقعيّين؟

يُمْكن المرءَ أن يتخيّل ظروفًا قد يكون اللجوءُ فيها إلى المقاومة المسلّحة ـ وبهذه لا أَقْصد الإرهابَ ـ فعّالاً في تحقيق الأهداف المنشودة (مع الالتزام هنا مجدّدًا سؤالَ الفعّاليّة). لا أعتقد أنّ هذه الظروف موجودةٌ الآن، ولا تبدو في الأفق أيضًا. والمقارَبَةُ المعقولةُ، في رأيي، تَكْمن في سبلٍ مختلفةٍ تمامًا، هي تلك التي حاولتُ أن أشيرَ إليها بإيجاز.

٧ ـ عن نموذج حزب اللّه:

لقد قام حزبُ اللّه بأعمالِ مقاومةٍ شديدةِ الفعّاليّة داخل لبنان، ونجح في طرد إسرائيل من لبنان حين صارت أكلافُ الاحتلال باهظةً. وبعكس منظّمة التحرير الفلسطينيّة، ولاسيّما في أوائل السبعينيّات، فإنّ أعمال الهجوم التي نفّذها حزبُ اللّه على المستوطَنات الإسرائيليّة كانت ثأريّةً في أكثريّتها الساحقة. لقد بدأتْ دورةُ العنف، في معظم الأوقات، بأعمالِ هجوم نفّذها الحزبُ ضدّ القوات الإسرائيليّة المحتلّة أو المرتزقة المحليّين

التابعين لها، وتَبِعَ ذلك انتقامٌ إسرائيليٌّ ضدّ المدنيّين اللبنانيّين والفلسطينيّين، وانتهى الأمرُ بصواريخ كاتيوشا تُطْلق على المستوطَنات الإسرائيليّة انتقامًا. لم تُتَّخذ الخطوةُ الأخيرةُ إلاّ بعد مضيّ زمن طويل، وحين اتُّخِذتْ شَجَبَتْ حكومةُ رابين هذا الانتهاكَ لـ «قواعد اللعبة» وقامت باجتياح وحشيّ، كرّره شيمون پيريز بعد ثلاثة أعوام. وقد دَعَمَت الولاياتُ المتحدةُ هذه الفظائعَ الإسرائيليّةَ الإرهابيّةَ، إلى أن أضْحتْ ردودُ الفعل الدوليّة بالغةَ القوّة ولاسيّمَا بعد المجزرة التي ارتكبها پيريز في قانا.

«أعتقد أنّ هذا النموذج لا يلائم الفلسطينيّين إلى حدّ كبير»: حزبُ اللّه منتصرًا في الجنوب

أعتقد أنّ هذا النموذج لا يلائم الفلسطينيّين إلى حدٍّ كبير. لقد كانت لإسرائيل مصالحُ محدودةٌ في لبنان: كان لها بعضُ المصالح، لكنّها لم تكن ذاتَ أهميّةٍ كبيرة. وأمّا الضفّة الغربيّة تحديدًا فحكايةٌ مختلفةٌ تمامًا. كما أنّ الفلسطينيّين لا يَمْتلكون القدرةَ العسكريّةَ ـ التقنيّة ولا الدعمَ الدوليّ لكي يقوموا بأيّ عمل يُشْبه وإنْ شَبَهًا بعيدًا أعمالَ حزبِ اللّه ضدّ القوات الإسرائيليّة المحتلّة. إنّ المقارنة، ببساطة، لا تصحّ في كلّ بُعْدٍ ذي معنى؛ ومحاولةُ اتّباعها ليست، في رأيي، إلاّ هديّةً أخرى تقدَّم إلى المتشدِّدين الإسرائيليّين وداعميهم الدوليّين، وهي وصفةٌ للكارثة.

أعتقد أنّ الفلسطينيّين إذا بَلَغوا القدرةَ على اتّباع نموذج حزب اللّه ـ وهو أمرٌ لا يُمْكن تخيُّله في هذه اللّحظة ـ فإنّ ذلك ستكون له العواقبُ التي تحدثّتم عنها [مجازر، مصادرة أراض،...]. وفي هذه الحال ستَعْمد إسرائيلُ إلى تنفيذ خطط الطوارئ التي تَمْلكها بالتأكيد، من أجل ترحيلٍ (ترانسفير) ضخم واحتلالِ أراضي ٦٧، بمساعدة الولايات المتحدة، ما لم تُتَّخذْ نشاطاتٌ تعليميّة وتنظيميّة فعّالة داخل الولايات المتحدة ـ وهذا أمرٌ حاسمُ الأهميّة. فكما تَعْلمون ذَكَرت الصحافةُ الإسرائيليّةُ أنباءَ مناوراتٍ مشتركةٍ لجيش الدفاع الإسرائيليّ وقوات المارينز الأميركيّة في صحراء النقب في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٠ قبل انتفاضة الأقصى، بهدف إعادة احتلال إسرائيل لأراضي ٦٧، مع كلّ ما يَسْتتبعه ذلك من أحداث.

٨ ـ عن فعّاليّة الهجوم على المستوطنين:

لا أستطيع أن أضيف شيئًا إلى ما قُلتُه. إنّ أعمال الهجوم هذه هي في رأيي شنيعةٌ أخلاقيّاً وهي ـ من جديد ـ «معتوهة تكتيكيّاً.» وأثرُها إلى حدٍّ كبيرٍ هو تقديمُ الدعم داخل إسرائيل وخارجَها لسيطرةٍ إسرائيليّةٍ دائمةٍ على أجزاء كبيرة من أراضي ٦٧ ـ تمامًا كما شاهدنا، وكما كان يُمْكن التنبُّؤ به بسهولة بعد إلقاء نظرة على التاريخ والظروف الموجودة.

٩ ـ عن المسرح الملائم للمقاومة المسلّحة:

أولاً، إنّ إسرائيل ضمن «الخطّ الأخضر» لا تَعترف بها الأممُ المتحدةُ «إلى هذا الحدّ أو ذاك،» كما جاء في سؤالكم، بل تَعْترف بها من دون استثناء. إضافةً إلى أنّ تلك هي الحال منذ زمن طويل. يَكْفي أن تَنْظرَ إلى التصويت وإلى النقاش الذي دار على خلفيّته في مجلس الأمن في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦ حين استَخْدمت الولاياتُ المتحدةُ حقّ النقض (الڤيتو) للمرّة الأولى ضدّ تسوية تَقْضي بإنشاء دولتيْن فلسطينيّة وإسرائيليّة. فهذا لم يتغيَّرْ. علينا أن نتنبّه فلا نستسلمَ للأوهام، ولاسيّما الأوهامُ الضعيفةُ والهشّةُ. ولهذا السبب وحده ـ وهناك أسبابٌ أخرى ـ فإنّ العمليّات العسكريّة الفلسطينيّة ضدّ إسرائيل بحدودها المعترفِ بها دوليّاً ستُدان بشدّةٍ على امتداد طيفٍ واسعٍ جدّاً من الرأي العالميّ، وستكون بالغةَ الضرر على الفلسطينيّين، كما كانت كذلك في الماضي. أمّا بخصوص «مبرّرات» اللجوء إلى العنف فهناك عدّةُ أسئلةٍ تُطرح.

ثمة على الدوام حِمْلٌ باهظٌ من الإثباتات يتعيَّنُ على دعاة العنف أن يَحْملوه. ولأنّي لستُ سَلاَميّاً ملتزمًا فإنّني أعتقد أنّ من الممكن الوفاءَ بمتطلّبات ذلك الحِمْل، ولكنّ هذا ليس أمرًا سهلاً. فهل «برّرتْ» أعمالُ القتل التي حدثتْ في مبنى التجارة العالميّ القصفَ الأميركيّ الذي حوّل قندهار «بلدةَ أشباح» (إنْ كان لنا أن نَذْكر وجهًا واحدًا فقط من وجوه الحرب الدائرة)؟ الجواب هو نعم بالتأكيد، وذلك على قاعدة الفعّاليّة: فقد مكّنتْ تلك الأعمالُ واشنطن من تحقيق أهدافها. ولكنْ على قاعدة أخلاقيّة فإنّ الجواب هو لا مؤكّدة، في حُكْمي أنا على الأقلّ. فإذا انتقلنا إلى حالتكم أنتم، فإنّه أيّاً كان رأيُنا في التبرير الأخلاقيّ للأعمال الفلسطينيّة المسلّحة (وقد نَخْتلف كثيرًا) فإنّها بناءً على قاعدة الفعّاليّة ستكون فَشَلاً محضًا، وذلك للأسباب التي ذكرتُها آنفًا.

١٠ ـ عن دور الرأي العالميّ:

إنّ الرأي العام العالميّ عاملٌ ذو دلالةٍ ساحقة. وهذا يَنْطبق بشكلٍ خاصّ، ولأسباب واضحة، على الرأي العامّ الأميركيّ. وقد يكون فَشَلُ منظّمة التحرير الفلسطينيّة الأعظم ـ وهي فشلتْ كثيرًا ـ هو أنّها لم تَفْهم يومًا هذه النقطةَ البسيطةَ. أنا أستطيع أن أتحدّث هنا مستندًا إلى تجربة شخصيّة في هذا المجال. وفي رأيي أنّ رفضَ منظّمة التحرير الفلسطينيّة أن تَفْعَلَ ما كان بإمكانها أن تَفعله في هذا المجال ـ وأقول إنّه رفضٌ لا فشلٌ ـ يُعَدُّ خطأً فادحًا. وعليّ أن أقول إنّني طوال السنوات السابقة كنتُ على اتّصال بعدد كبير من المجموعات العالمثالثيّة ولكنّني لم أجد مثلَ هذا العجز المطْلق عن فهم أهميّة الرأي العامّ والعمل التضامنيّ

داخل مجتمع ديموقراطيّ إلى حدٍّ معقول. هذه فاجعة بالنسبة إلى الفلسطينيّين. ولحسن الحظ أنّ هذا الوضع تغيّر في السنوات الأخيرة، ولكنْ بعد إضاعة وقت طويل، وهناك الآن الكثيرُ ممّا يجب فعلُه.

بالانتقال إلى الشقّ (أ) من سؤالكم، فإنّ الكفاح المسلّح هو أفضلُ وسيلة لمزيدٍ من **خفض** الدعم الدوليّ للقضيّة الفلسطينيّة، ولاسيّما في الولايات المتحدة. يستطيع المرء أن يتخيّل ظروفًا قد يُساعد فيها الكفاحُ المسلَّحُ على تعبئة الدعم الدوليّ، وذلك تحديدًا إذا كانت الأسبابُ الموجِبةُ لهذا الكفاح مقبولةً. ولكن هذا من البُعْد عن حقيقة الأمور في الحالة التي بين أيدينا بحيث لا نحتاج إلى مجرّد نقاشه.

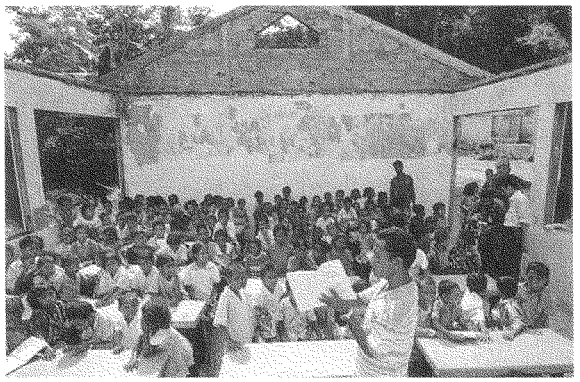

«... الدعم الشعبيّ كان عاملاً في تبدّل السياسة الأميركيّة»: طلاّب من تيمور الشرقيّة يستعيدون مدرستهم المهدّمة (آذار ٢٠٠٠)

أمّا بالنسبة إلى الشقّ (ب) من سؤالكم فإنّ إسرائيل تتطلّب دعمًا أميركيّاً لكي تواصل سياساتها الاحتلاليّةَ والعنصريّةَ. فإذا نالت هذا الدعمَ الأميركيَّ فإنّ العالم لن يتدخّل، على الأقلّ في الظروف الراهنة أو التي يُرجَّح أن تنشأ. فالولايات المتحدة قد استطاعت في نهاية المطاف، حتى في ظروفٍ أقلَّ ملاءمةً، أن تصدّ الإجماعَ الدوليَّ على تَسْوية سلميّة منذ منتصف السبعينيّات وعلى امتداد التسعينيّات، وكانت تَحْظى بدعم دوليّ هامّ في فعلها هذا حتى من قِبَل دول الجنوب. فلنفترضْ أنّ الولايات المتحدة سحبتْ دعمَها لإسرائيل. أحدُ الاحتمالات هو أن توجِّه إسرائيلُ نظرَها شَطْر «خيار شمشون» الذي ما انفكّ يُطرح هناك للنقاش منذ الخمسينيّات. وقد كتبتُ عن هذا الخيار في مكان آخر (انظر **المثلّث المحتوم**، ١٩٨٣)، كما كتب آخرون، ولن أعيدَ هنا ما كتبتُهُ. الاحتمال الثاني هو أن تَتْبع إسرائيلُ، ببساطة، أوامرَ الولايات المتحدة فتنسحبَ. وهذا الخيار محتمل جدّاً، في اعتقادي. وقد رأينا مثالاً يُشبهه إلى حدّ ما في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٩. فالولايات المتحدة دعمتْ علنًا العدوانَ الأندونيسيَّ والفظائعَ الهائلةَ في تيمور الشرقيّة طوال ربع قرن وإلى تاريخ ٨ أيلول (سبتمبر)، حتى بَعْدَ أن طُرد ٨٥٪ من السكّان من بيوتهم قبل أسبوع فحسب من ذلك التاريخ ودُمِّرت البلادُ في معظمها وَقُتِلَ الآلافُ، وأَقْسم الجنرالاتُ الأندونيسيُّون أن لا ينسحبوا من تيمور الشرقيّة، وراحوا يَنْشرون طائراتٍ (زوّدتهم بها بريطانيا) لصدّ أيّ قوّة تدخُّلٍ محتملة. ولكنْ بعد بضعة أيام أَعْلَمَ كلينتون الجنرالات، بهدوء وتحت ضغط دوليّ ومحليّ هامّ، بأنّ اللعبة انتهت. وخلال ٤٨ ساعة قَلَب الجنرالاتُ مسارَهم ١٨٠ درجة وبدأوا الانسحاب، فمكّنوا قوةَ حفظِ سلامٍ تقودها أستراليا من الدخول من دون معارضة الجيش الأندونيسيّ. على المرء، إذن، ألاّ يقلّلَ من القوّة الماثلة في يدِ أولئك الذين يَحُوزون قوّةً عسكريّةً ساحقةً وسمعةً راعبةً. إنّ مثال أندونيسيا ـ تيمور الشرقيّة ليس هو مثالَ إسرائيل ـ الأراضي المحتلّة. ولكنْ ليس من غير المرجَّح أن تكون الحصيلةُ ههنا مماثلةً في الأساس. لم يكن سهلاً خلقُ الدعم الشعبيّ الذي كان عاملاً في تبدُّل السياسة الأميركيّة في حالة أندونيسيا. وسيكون هذا أصعبَ بكثير في الحالة الفلسطينيّة، ولاسيّما بعد سنوات طويلة من الامتناع عن القيام به. ومع ذلك فإنّه ممّا يَدْخل ضمن عالم المكناتِ في رأيي.

١١ ـ عن خطر المقاومة المسلّحة على الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة:

لا أعتقد أنّ السؤال الثاني سيكون مطروحًا أصلاً بسبب التَّبِعات المحتملة للاعتداءات المسلّحة داخل إسرائيل، وهي التَّبعات التي ناقشتُها سابقًا. أمّا بالنسبة إلى أوسلو، ففي حدّ فهمي كانت هذه الاتفاقيّاتُ تحظى بدعمٍ قويّ من الشعب الفلسطينيّ. دعوني فقط أَذْكرْ حادثةً شخصيّة. بعد أسابيع قليلة من إعلان المبادئ في أيلول (سبتمبر) ١٩٩٣ والمصافحةِ الشهيرة [بين عرفات ورابين] كنتُ ضمن هيئة محاضرين في بوسطن موضوعُها اتفاقيّاتُ أوسلو، جنبًا إلى جنب مع صديقٍ فلسطينيّ من عرب إسرائيل، شهيرٍ، ولكنّني لن أَذْكر اسمَهُ. وقدَّمتُ محاضرةً نقديّة جدّاً (في ما كنتُ قد نشرتُه في ذلك الوقت). بعد ذلك ذهبنا أنا وصديقي لشُرب القهوة، فأخبرني أنّه يوافق إلى حدّ كبير على ما قلتُه (وإنْ كان أكثرَ تفاؤلاً بكثير أمام الحضور). ولكنّه أضاف أنّني لو قدَّمتُ تلك المحاضرةَ في رام اللّه لكان يُرجَّح أن يَشْنقوني، بالمعنى المجازيّ طبعًا، ولكنّي أعتقد أنّه كان مصيبًا ههنا. فبمقدور المرء أن يتّهم منظّمةَ التحرير الفلسطينيّة بأنّها قامت بإساءات كثيرة، لكنّني لا أعتقد أنّه يُمْكن اتّهامُها بالتخلّي في أوسلو عن الإجماع الوطنيّ ـ وهو [إجماعٌ] لسوء الحظّ، في رأيي. كانت ثمّة أوهامٌ كثيرة، وقد استمرّت هذه الأوهامُ زمنًا طويلاً. ولا أحتاج أن أذكّركم بأنّ شخصياتٍ بارزةً كانت تُخْبر العالَمَ أنّ إسرائيل والولايات المتحدة وافقتا في أوسلو على الانسحاب الإسرائيليّ من المناطق المحتلّة طبقًا لقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ (الذي تؤوّله أميركا وإسرائيل بشكل يختلف عن تأويل منظمة التحرير الفلسطينيّة كما كان ينبغي أن تَعْلم تلك الشخصيّاتُ). وهذه الأوهام استمرّت زمنًا طويلاً.

إنّ الطريق أمامنا لن يكون سهلاً. ولا أريد أن أوحي أنّ كيفيّة التقدُّم فيه واضحة؛ فهي بالتأكيد ليست كذلك. ولكنْ ثمّة أمرٌ واضحٌ مع ذلك. وهو أنّ علينا أن نتنبّه إلى ضرورة تفكيك الأوهام، وأن نحاولَ أن نفكّر في القضايا بأكبر قَدْرٍ ممكنٍ من الانتباه. فثمّة الكثير ممّا هو معرَّضٌ للخطر.

بوسطن

أسامة حمدان

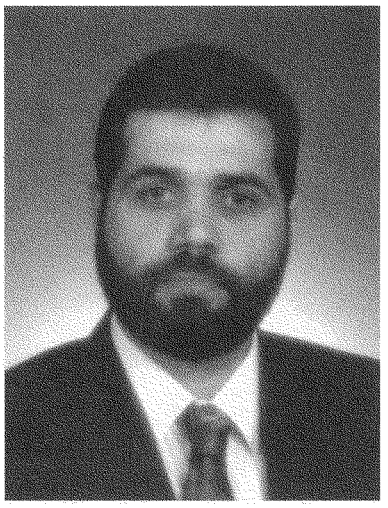

ممثّل حركة المقاومة الإسلاميّة (حماس) في لبنان.

١ ـ عن أهميّة المقاومة المسلّحة للنضال الفلسطينيّ:

تَكْمن أهميّةُ المقاومة بشكل عامّ في المحافظة على شرعيّة الحقوق كمرحلة أولى، على طريق استعادة هذه الحقوق في مرحلة تالية، خاصةً أنّ المحتلّ العسكريّ بالقوّة لا يُمْكن أن يتراجع إلاّ أمام الأسلوب ذاته. أمّا بالنسبة إلى القضيّة الفلسطينيّة تحديدًا فمن المؤكّد، بعد تجربة الشعب الفلسطينيّ الطويلة، ولاسيّما تجربتُه مع التسوية، أنّ المقاومة هي الخيار الوحيد لتحرير فلسطين.

ونستطيع القول إنّ المقاومة في فلسطين في هذه المرحلة تحقّق الأهدافَ التاليةَ:

أ ـ استمرار المحافظة على الحقوق الفلسطينيّة التي يَعْصف بها كلَّ يومٍ الخللُ في موازين القوى في المنطقة والعالم.

ب ـ الدفاع عن الشعب الفلسطينيّ في وجه آلة البطش والإرهاب الصهيونيّ.

ج ـ وقْف مسلسلِ التنازلات الذي انطلق منذ مؤتمر التسوية في مدريد ومازال يتواصل.

د ـ إرسال رسالة واضحة إلى المحتلّ الصهيونيّ مؤدّاها أنْ لا استقرارَ له ولا أمنَ ما دام الاحتلالُ قائمًا، وأنّ هزيمة الشعب الفلسطينيّ غيرُ واردة.

٢ ـ عن أضرار الكفاح المسلّح على الفلسطينيّين:

الهويّة الوطنيّة الفلسطينيّة كانت ولا شكّ قائمةً في إطار صيغة مجتمعيّة. لكنّ تطوير هذه الهويّة المجتمعيّة لتتحوّل إلى هويّةٍ وطنيّةٍ سياسيّةٍ كان لا بدّ أن يتمّ إمّا من خلال قيام دولة فلسطينيّة، أو من خلال الدفاع عن هذا الحقّ والعمل على تحرير الوطن ـ وهنا تَكْمن أهميّةُ المقاومة المسلّحة في تشكيل هذه الهويّة الوطنيّة السياسيّة.

أمّا الحديثُ عن صورةٍ مشوّهة للفلسطينيّين قدّمها إعلامٌ موجّهٌ ضدّ الشعب الفلسطينيّ فلا يَعْني التراجُعَ عن المقاومة، بل يَعْني أنّ علينا تدارُكَ الخلل الذي وقع فيما مضى عبر تطوير أساليب التعامل العربيّ والفلسطينيّ مع الإعلام، ومن خلال إيجاد آليّةِ إعلامٍ قادرةٍ ومواكِبةٍ للتطوُّرات من أجل تقديم صورة العدوان والاحتلال الصهيونيّ الحقيقيّ ـ وهو الأمر الكفيل بالدفاع عن المقاومة، بل وبدعمها أيضًا.

استخدامُ السلاح في حلّ الخلافات الفلسطينيّة الداخليّة كان بلا شك أمرًا سلبيّاً. وهنا لا بدّ أن نؤكّد أنّ الذي تمّ استخدامُه هو السلاح لا المقاومة؛ وهذا ناتج عن أسباب عديدة لسنا بصدد تعدادها. لكنّ المهمّ أنّ المقاومة كانت عاملَ توحيدٍ للشعب الفلسطينيّ. وما يجري اليومَ على أرض فلسطين خيرُ مثال على ذلك. غير أنّ الاندفاع باتّجاه العدوّ الصهيونيّ لتقديم تنازلات، وشعورَ البعض أنّه معنيٌّ بفرض توجُّهاته وقراره على الآخرين بالقوّة، هما اللذان دفعا دومًا لاستخدام السلاح الفلسطينيّ لقتل الفلسطينيّ.

٣ ـ عن أثر البُعْد الأخلاقيّ على السياسيّ:

المقاومة في حدّ ذاتها عملٌ أخلاقيٌّ رفيعُ المستوى: فهي تضحيةٌ فرديّةٌ وجماعيّةٌ (على مستوى مجموع الشعب الفلسطينيّ) من أجل تحرير الأرض واستعادةِ الحقوق: وليس أعظم من التضحية في سبيل مصلحةٍ وطنيّةٍ عليا.

ويجب هنا ألاّ نضع أنفسَنا في موقع المقارنة بين الدور السياسيّ المفيد دومًا والمهمّ حتمًا للمقاومة، وما يُمْكن أن يثار عن أبعادٍ لاأخلاقيّةٍ محتملة. فنحن بذلك نضيّع حقيقةَ أهميّة دور المقاومة أمام وَهْم الأبعاد غير الأخلاقيّة، ثم نقارن بينهما ونتخذ حُكْمًا ضدّ حقيقة لأنّ الوهم لا يُمْكن أن تكون عليه أيُّ انعكاسات. ما أودّ التأكيدَ عليه هو أنّ البعد الأخلاقيّ الوحيد لميزان المعركة هو وجودُ عدوانٍ واحتلالٍ مجرمٍ يواجهه فعلٌ أخلاقيٌّ نبيل ـ وأعني به المقاومةَ.

٤ ـ عن إمكانيّة المقاومة المسلّحة اليوم، وفعّاليّة الانتفاضة الأولى:

المقاومة ممكنة في ظلّ أيّ ظرف. ومهما ساءت الظروفُ الدوليّةُ فإنّ إمكانات استمرار المقاومة والإبداع في اجتراح وسائل جديدة لها أمرٌ ممكنٌ بلا شكّ. وأمّا وقفُها فيَعْني استسلامًا أمام العدوّ، وموافقةً على خلق أوضاع جديدة تطال الحقوقَ الفلسطينيّةَ وقد تضيّعها. والمواصلةُ في المقاومة المسلّحة لا تعني استخدامَ السلاح فقط، بل من الواجب استخدامُ كلّ وسائل المقاومة الشعبيّة غير المسلّحة ضدّ الاحتلال: ذلك أنّ التكتيكات المختلفة هي في الواقع الوجهُ الآخرُ للمقاومة المسلّحة وتكاملُ هذه الأدوار يقود إلى التحرير.

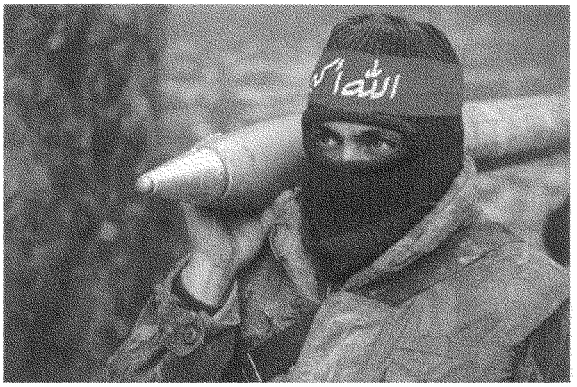

«إنّ المقاومة يمكن أن تبني توازن رعب مع العدوّ...»: مقاتل من حزب الله

والقيمةُ الأساس لاستمرار المقاومة اليوم في ظلّ أحاديّة قطبيّة عالميّة هي أنّها تُرسل رسالةً واضحةً للأمّة أنّ بإمكانها أن تَسْعى لتحقيق أهدافها وأنّها ليست مضطرّة إلى الاستسلام وتضييعِ الحقوق.

٥ ـ عمّا إذا كانت المقاومة المسلّحة ردّ فعل، وما هي البدائل:

المقاومة الفلسطينيّة لا يُمْكن وصفُها بأنّها ردةُ فعل على عمليّات إسرائيليّة وحشيّة، بل إنّ المسألة ببساطة يمكن توصيفُها كما يلي: المقاومة استمرّت طوال السنوات الماضية رغم مسيرة التسوية. لكنّ انطلاقة الانتفاضة كفعل شعبيّ جماهيريّ دَفَع باتّجاه إعطاء الفرصة للفعل الشعبيّ ليأخذ دورَه، وصولاً إلى مرحلة لاحقة تحقّقتْ ـ وأَعْني بها أن تسير المقاومةُ المسلّحةُ والانتفاضةُ الشعبيّة جنبًا إلى جنب. وكان لا بدّ في ظلّ المعادلة أن تضاف إلى مهامّ المقاومة مهمّةٌ جديدةٌ تمثّلتْ في حماية الشعب الفلسطينيّ من البطش الصهيونيّ الذي بلغ حدّاً عبَّرتم عنه بكلمة «السَّحْق.» وأعتقد أنّ الموقف العالميّ تجاه ما يَفْعله العدوُّ يتّسم بالنفاق: فهو يراقب ما يجري ويَكْتفي بإطلاق تصريحاتِ التعبير عن الأسف دون أن يقوم بأيّ فعل، في حين يتّخذ خطواتٍ عديدةً لحصار الشعب الفلسطينيّ ومحاولة انتزاع أدوات القوّة من يده ـ وأَعْني بالذات إرادةَ المقاومة.

أعتقد أنّ السلوك الطبيعيّ في مواجهة الاحتلال كان وسيَبْقى المقاومة. وهذا سلوكٌ إنسانيٌّ طبيعيٌّ: وأيُّ شعبٍ يَسْعى للتخلُّص من الاحتلال عليه أن يقاوم بكافة الأشكال والوسائل الممكنة وفي مقدّمتها المقاومة المسلّحة. ولا خيار لمن يرغب في الحريّة سوى ذلك.

٦ ـ عن تأثير المقاومة المسلّحة في إسرائيل:

كلّ النماذج أو الأمثلة التي وردتْ في السؤال من الجائز أن تكون نتائجَ لعمليّة المقاومة. والمقاومة، شأنها شأن أيّ فعلٍ آخر، ستكون لها نتائجُها المباشرةُ على العدوّ وعلى مَنْ يَدْعمه، وعلى المجتمع المقاوم وعلى مَنْ يقف إلى جانبه.

نحن نَعْتقد أنّ الهزيمة العسكريّة للاحتلال هي منتهى الآمال بالنسبة إلى المقاومة، وتَعْني مباشرةً أنّ المقاومة دخلتْ مرحلةَ النصر. ولكي نصل إلى هذه المرحلة فإنّ للمقاومة نتائجَ عديدةً تبدأ من القضاء على النظريّة الأمنيّة التي قام عليها الكيانُ الصهيونيُّ، مرورًا بانعكاسات المقاومة على أوضاع العدوّ السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة، وهي في الوقت ذاته وسيلةُ استنهاضٍ للأمّة في مواجهة المخاطر المُحْدقة بها.

أمّا على صعيد الأطراف الداعمة للعدوّ فالمقاومة ببساطة ستَدْفع بهم إلى إعادة النظر في ميزان المصالح الخاصة بهم في المنطقة: فمصالحهم مرتبطة بالقبول الشعبيّ والرسميّ لها في المنطقة، وهذا لا يُمْكن أن يتحقق ما لم تتغيَّر المواقفُ السياسيّةُ لهذه الأطراف تجاه الحقوق الفلسطينيّة والعربيّة.

أمّا الحديث عن تكتّل قوى اليمين الصهيونيّ وتوحيد الجمهور الإسرائيليّ بعد عمليّات المقاومة المسلّحة، فالسؤال هنا: متى لم يكن هذا الكيانُ موحّدًا ضدّنا كشعب فلسطينيّ؟ ومتى لم يكن إرهابيّاً ضدّ شعبنا؟ لقد تكتّلَ هذا العدوُّ وراء كلّ رئيس حكومة صهيونيّ استخدَمَ القوّةَ والإرهابَ ضدّ شعبنا وأمّتنا. وهذا هو سرُّ تكتُّله وراء حزب العمل في حروبه عام ٦٧ و٧٣، ووراء حكومة الليكود عام ١٩٨٢، ووراء حكومة رابين إبّان الانتفاضة الماضية. وهكذا سقط بيريز لأنّه فَشِلَ في إنهاء حزب اللّه إبّان حملة عناقيد الغضب عام ١٩٩٦، وفَشِلَ في احتواء العمل المقاوم بعد اغتيال المهندس عيّاش. وسقط باراك لأنّه أرسل بسلوكه رسالةً مفادُها أنّه غيرُ قادر على القمع والبطش كما يتعطّش هذا الكيان. وهذا هو أيضًا سرّ تكتُّل الكيان وراء شارون الآن.

٧ ـ عن نموذج حزب اللّه:

القيمة الأهمّ في تجربة وإنجاز حزب اللّه في لبنان هي العِبْرة: العِبْرة التي تقول إنّ المقاومة يمكن أن تَبْني توازنَ رعبٍ مع العدوّ، ويُمْكن أن تَجْمع الشعبَ والأمّة. وليس شرطًا أن يتمّ تطبيقُ النموذج كما هو، بل المهمّ استلهامُ العبرةِ منه. وأعتقد أنّ المقاومة في فلسطين تسير باتّجاه بناء معادلة مقاومة تَحْكم العلاقةَ مع العدوّ وتودّي إلى تغييرٍ مهمٍّ في مسيرة الصراع معه.

٨ ـ عن فعّاليّة الهجوم على المستوطنين:

كلُّ أعمال المقاومة ذاتُ أثرٍ فعّالٍ على طريق التحرير، لأنّها تؤكّد للعدوّ الصهيونيّ أنّ استمرار الاحتلال لن يكون ممكنًا، وأنّ الثمن سيكون باهظًا على العدوّ. وهي لا تُضْعف رغبةَ العدوّ في استمرار

الاحتلال فحسب، بل تَدْفعه أيضًا في اتّجاه التفكير في ما إذا كان وجودُه محتلاً عملاً صائبًا أم لا. وهي تَعْني بالضرورة أنّ الاستمرار في مسيرة الاحتلال ستؤدّي إلى نتائج عكسيّة لما أراده مَنْ صَنَعَ مشروعَ الاحتلال ومَنْ جاء إلى فلسطين مشاركًا فيه.

٩ ـ عن المسرح الملائم للمقاومة المسلّحة:

نعتقد أنّ كلّ أرض فلسطين هي ساحةُ عمليّاتٍ ضدّ العدوّ، خاصة أنّنا ما زلنا نؤْمن أنّ حيفا ويافا وعكّا والناصرة وصفد هي أرضٌ فلسطينيّةٌ تمامًا كنابلس ورام اللّه والخليل وطولكرم ورفح وغزّة.

وأحبّ هنا أن أشير إلى أنّه من الخطإ الاعتقاد بوجود مدنيّين في الكيان الصهيونيّ. ذلك أنّ كلّ صهيونيّ هو جنديّ، منذ بلوغه الثامنةَ عشرةَ وبقائه جنديًّ احتياط حتى بلوغه الخامسة والخمسين من عمره، ذكرًا كان أم أنثى. علاوةً على ذلك، فإنّ مجرّد أن يَتْرُكَ شخصٌ ما وطنًا وُلِدَ وعاش فيه ومازال يَحْمل جنسيّتَه، ويأتيَ إلى فلسطين مشاركًا في الاحتلال، إنّ مجرّد هذا يَجْعله مشاركًا في عمل حربيّ عدوانيّ ضدّ شعبنا. كذلك من الواضح أنّ العدوّ حكومةً وجمهورًا لم يُبْدِ حتّى الآن أيّ رغبة حقيقيّة في السلام. ولا يُمْكن أن نستمرّ في عرض السلام ونحن نُقْتل في كلّ لحظة.

ولهذا فعمليّاتُنا الجهاديّة تطال عسكريّين مقاتلين، سواء لبسوا الزيّ العسكريّ أو المدنيّ. أمّا قيامُنا بعمليّات ردّاً على جرائم صهيونيّة ضدّ شعبنا فهذا أمرٌ طبيعيٌّ للدفاع عنه، ومن باب ردّ الاعتداء والعدوان.

١٠ ـ عن دور الرأي العامّ العالميّ:

الرأي العامّ العالميّ مهمّ لخدمة القضيّة والأهداف الوطنيّة الفلسطينيّة. والكفاحُ المسلّح، والمقاومة بشكل عامّ، وسيلة مهمّة للتأثير في الرأي العامّ العالميّ. لكنْ لا بدّ أن نفرّق بين أمْرَيْن يَحْدث بينهما خلطٌ مقصودٌ أحيانًا: فهناك فرقٌ بين الرأي العامّ العالميّ والإرادة السياسيّة العالميّة. من الواضح أنّ الرأي العامّ العالميّ تعاطَفَ كثيرًا مع نضال الشعب الفلسطينيّ وقضيّته، لكنّ الإرادة السياسيّة العالميّة كانت دومًا إلى جانب العدوّ أو عاجزةً في الحدّ الأدنى عن الدفاع عن شعبنا ونصرتِه والضغطِ على الكيان الصهيونيّ لاستعادة حقوق شعبنا.

والمؤسف أنّ البعض، في محاولته الخضوعَ لإرادة العدوّ الصهيونيّ، وبسبب انعدام إرادته في قول الحقيقة في وجه الإرادة السياسيّة العالميّة، يحاول أن يَخْلط بينهما ويسمي خضوعَه وضعفَه «مراعاةً للرأي العامّ العالميّ.» وأحبّ هنا أن أوضّحَ أنّ الرأي العامّ العالميّ يحبّ أن يرى الشعبَ الفلسطينيّ مدافعًا عن نفسه ضدّ الظلم، لا أن يراه مظلومًا مقتولاً فحسب.

ممّا لا شكّ فيه أنّ الكيان الصهيونيّ ركّز كثيرًا على الإرادة السياسيّة العالميّة التي تَضْمن حمايتَه وتغطيتَه لجرائمه، وهو ما يجب أن نتنبّه إليه، وأن نَسْعى إلى التأثير فيه. والمقاومة والصمود عنوانٌ أساسٌ في التأثير في هذه الإرادة العالميّة.

«إنّ المقاومة هي العامل الأهمّ في توحيد الشعب الفلسطينيّ»: تظاهرة الوحدة الوطنيّة في غزّة (٢٠ يناير، ٢٠٠٢)

١١ ـ عن خطر المقاومة المسلّحة على الوحدة الوطنيّة الفلسطينيّة:

أتعجّب كثيرًا من المقارنات التي تسجّل أحيانًا، كأن يقال: «إمّا مقاومة وإمّا وحدة وطنيّة.» وفي هذا السياق يجب أن يَفْهم الجميعُ أنّ المقاومة هي العاملُ الأهمُّ في توحيدِ الشعب الفلسطينيّ، في حين شكّلتْ عمليّةُ التسوية ـ وما زالت تشكّل ـ أهمَّ عاملٍ في تمزيق وحدته وتفتيت صفّه الداخليّ. وما جرى في الفترة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٠ كان مثالاً واضحًا على هذا الأمر.

إنّ الشعب الفلسطينيّ اليوم يقف أمام اختياريْن:

١ ـ إمّا أن يحافظَ على وحدته الوطنيّة ويستخدمَ لذلك كلّ إمكاناته وعناصرِ قوّته الذاتيّة، وفي مقدّمتها المقاومة.

٢ ـ وإمّا أن يَقْبل بتدمير الوحدة الوطنيّة من خلال عمليّة التسوية والتنازل أمام العدوّ.

ولكي يحافظ الشعبُ الفلسطينيُّ على وحدته ويستمرَّ في مقاومته فلا بدّ من برنامج وطنيّ عامّ يحدّد الثوابتَ والإستراتيجيّةَ والمسارَ، وينتظم الأداءَ الفلسطينيّ من خلاله. وهذا ما ندعو إليه ونَسْعى إليه. ونَعْتقد أنّ المقاومة ستكون في نهاية المطاف سبيلَ النصر والتحرير.

بيروت

عصام مخّول

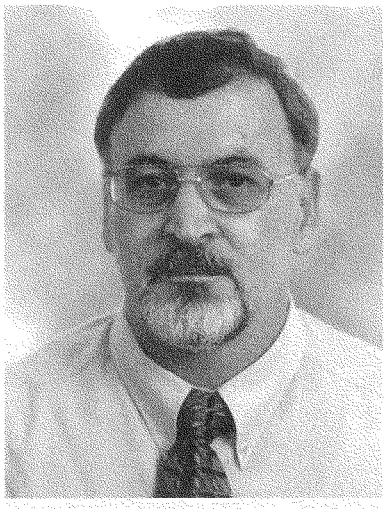

عالم اجتماع. عضو في الكنيست عن «حداش» منذ عام ١٩٩٩. عضو المكتب السياسيّ في الحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ.

عصام مخّول كتب ردّاً شاملاً عن أسئلة البعد السياسيّ للمقاومة الفلسطينيّة المسلّحة

الخيار العسكريّ غير وارد

تَحْمل صياغةُ الأسئلة حول هذا الموضوع في طيّاتها إشارةً ساطعةً إلى التحوّل الذي طرأ على السياق الذي استقرت فيه القضيةُ الفلسطينيّةُ ومسألةُ التحرير، خصوصا إذا قارنّا هذه الصياغةَ بطبيعة السؤال الذي احتلّ موقعًا مركزيّاً في النقاش الفلسطينيّ والعربيّ حتى سبعينيّات القرن الماضي حول مجرد جدوى ومصداقيّة الاحتفاظ بمَوْقع للحلّ السياسيّ للقضية الفلسطينيّة ولتحرير الشعب الفلسطينيّ، بديلاً من المقاومة المسلّحة أو رديفًا لها. وكانت الأجواء الطاغية على هذا النقاش في حينه تقلّل من أهميّة الحلّ السياسيّ وتعتبر التمسُّكَ به قصورًا وعجزًا وتهربًا من مستحقات المقاومة والتحرر الفعليّ.

إنّ السؤال المطروح أمامنا الآن، كما أَفْهمه وأَقْبله، يَفْترض ـ وبحقّ ـ أنّ السياق الحقيقيّ المركزيّ والأساسيّ لحلّ القضية الفلسطينيّة ولتحرّر الشعب الفلسطينيّ اليوم هو سياقُ الحل السياسيّ والمعركة السياسيّة... وهو أمر لا يلغي حقّ الشعب الفلسطينيّ في الدفاع عن نفسه، وامتلاك وسائل هذا الدفاع، ولكنه يحاول الإجابة الصريحة الصادقة عن عدد من الأسئلة: هل يوجد خيارٌ استراتيجيٌّ عسكريٌّ لدى الشعب الفلسطينيّ يتمّ على أساسه حلُّ القضيّة والتحرُّر من خلال هزيمة إسرائيل عسكريّاً؟ ومَنْ هو الجانب المستفيد من زجّ الصراع الفلسطينيّ ـ الاسرائيليّ في الخانة الأمنيّة والعسكرية؟ ومَنْ هو الجانب الذي يحاول في الوقت ذاته اغتيالَ فرصةِ الحلّ السياسيّ، واستبعادَ المعركة السياسيّة، واستبدالَها بالمواجهة العسكريّة والحسمِ العسكريّ؟

في تقديري أنّ العقد الأخير والتطورات التي حملها على ساحة الصراع الفلسطينيّ ـ الاسرائيليّ عكست القناعةَ القاطعةَ بأنّ الخيار العسكريّ غيرُ وارد كاستراتيجيّة فلسطينيّة للتحرر، ولإلحاق الهزيمة العسكريّة بإسرائيل. وهو أيضًا غير وارد كاستراتيجيّة إسرائيليّة للقضاء على طموح الشعب الفلسطينيّ في التحرُّر، والاستقلال، وإنجاز حقوقه الوطنيّة القائمة على إنهاء الاحتلال وإقامةِ الدولة المستقلة ذاتِ السيادة وعاصمتُها القدس في حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. وهو غير وارد في ظل توازنات القوى في المنطقة، وفي عالم القطب الواحد. إنّ استثناء الخيار العسكريّ، وهو الاستثناءُ الذي كان مرتَكَزًا اساسيّاً لدفع العمليّة السياسيّة في السنوات العشر الأخيرة، أَرْبَكَ إسرائيلَ؛ وكان طبيعيّاً أن يُرْبكَها، لا أن يربكَ الجانبَ الفلسطينيَّ: فالخيار السياسيّ نَزَعَ ورقتَها القويّةَ في ظل الخلل الكبير في توازن القوى العسكريّ في المعادلة الإسرائيليّة الفلسطينيّة، والغياب العربيّ عن هذه المعادلة. إنّ فرض الخيار السياسيّ كان إنجازًا حققته الانتفاضةُ الشعبيّةُ الفلسطينيّةُ التي انطلقتْ في نهايّة الثمانينيّات، وانطلق في إطارها شعبٌ كاملٌ ـ برجاله ونسائه وأطفاله وشيوخه ـ يرفض الاحتلال، ويتصدى له بالحجر، ويجرِّده من ورقته العسكريّة القوية، ويجعل من هذه الورقة قيودًا على يد المحتل ذاته، فيجد هذا المحتلُّ نفسَه مهزومًا بها سياسيّاً كلما حاول أن ينتصرَ بها عسكريّاً.

أولويّة الخيار السلميّ لا تلغي شرعيّةَ المقاومة

غير أنّ أولويّة الخيار السلميّ، والتفرُّدَ باستراتيجيّة الحل السياسيّ، لا يلغيان شرعيّة مقاومة الاحتلال العسكريّ، ولا يقللان من الحق المشروع لكلّ شعبٍ واقعٍ تحت الاحتلال في مقاومة الاحتلال بكل الوسائل المتاحة، وفقَ المواثيق الدوليّة. ولكنّهما يتطلّبان إخضاعَ ممارسةِ هذا الحق للقراءة الدقيقة والصحيحة

للواقع الفلسطينيّ، ولتوازن القوى، ولطبيعة المرحلة. ويتطلّبان التمييزَ بين ما هو في صالح قضيّة التحرُّر، وبين ما يصبّ في خدمة استراتيجيّة الاحتلال، وتبريرِ عدوانه وقمعه، وتشويه عدالة القضيّة التحرريّة، واللعبِ في ملعب الغاصب وخياراته التي سبق أن أُسقطتْ من يديه بالتضحيات الجسام.

إنّ هذه الاعتبارات المركّبة لا تروق دائمًا قوى الرفض ـ اليمينيّةَ في غالبيّتها ـ في الجانبين الإسرائيليّ والفلسطينيّ، والتي تصرّ على اعتبار الصراع صراعًا وجوديّاً لا ينتهي إلاّ بحسم المواجهة عسكريّاً، عاجلاً أو آجلاً. وهي قوى معنيّة باستبعاد الحل السياسيّ، ورفضِ إعطائه فرصةً حقيقيّةً للنجاح لأنّه يتناقض مع استراتيجيتها وحلّها النهائيّ.

«إنّ فرض الخيار السياسيّ كان إنجازًا حقّقته الانتفاضة...»: المصافحة الشهيرة (١٩٩٣)

حين تقود جبهةُ الرفض الحكْمَ في إسرائيل!

إنّ الفارق الأساسيّ بين الجانبين يَكْمن في أنّ قوى الرفض الإسرائيليّة تتربّع اليومَ على سدة الحكم في إسرائيل، وتتمتع بأكثريّة برلمانيّة غيرِ مسبوقة، في حين تقف قوى الرفض الفلسطينيّة في المعارضة. وهذا الفارق هو الذي يفسّر حقيقةَ الدور الإرهابيّ والتدميريّ الذي تمارسه حكومةُ أريئيل شارون للقضاء على الخيار السياسيّ، وخلقِ وعي زائفٍ بالقدرة على العودة إلى الخيار العسكريّ خيارًا وحيدًا، وإمكانيّة الحسم عسكريّاً، وتأجيل الحلّ السياسيّ إلى أجل يَعْتمد تحديدُه على مدى الحسم العسكريّ ـ وليكن من بعد ذلك الطوفانُ.

وليس صدفةً أنّ حكومةَ شارون الاحتلاليّة الاستيطانيّة المتعنّتة قد وصلتْ إلى الحكم في إسرائيل محمولةً على شعار «أعطوا الجيشَ فرصةَ الانتصار،» وعلى مقولة براك «أنه لا يوجد شريك للعمليّة السياسيّة في الجانب الفلسطينيّ،» وأنّ «عرفات ليس شريكًا للسلام،»... وأنّ التقدم في أعقاب كامب ديڤيد يتمّ بالحسم العسكريّ، وفرض الشروط الاسرائيليّة، أو بخطوات انفراديّة (بما فيها انسحابٌ أحاديُّ الجانب) تَفْرض هي أيضًا الشروطَ الإسرائيليّة.

والحقيقة هي أنّ شارون لم يَجْلب عقليّةَ الخيار العسكريّ مع وصوله إلى الحكم، بل إنّ تأسيس براك للخيار العسكريّ من خلال التنكّر للشريك الفلسطينيّ في العمليّة السياسيّة هو الذي جَلَبَ شارون إلى الحكم. وليس صحيحًا أنّ حكومة أكلة الموتى برئاسة شارون تنفّذ مجازرَها في رفح وطولكرم وخان يونس ونابلس وجنين لأنّه لا يوجد شريكٌ فلسطينيٌّ للحلّ السياسيّ، بل إنّ هذه الجرائم تُرتكب بالضبط بسبب وجود طرف فلسطينيّ معنيّ بالحلّ السلميّ العادل، متمسكٍ بالحل السياسيّ ويُحْرج ورقةَ الحسم العسكريّ ويعمل على إسقاطها ثانيةً من يد الاحتلال.

لقد كان وزيرُ السياحة الاسرائيليّ السابق الترانسفيريّ رحبعام زئيڤي واضحًا جدّاً، حتى الفظاظة، عندما أجرى مقابلةً في التلفزيون الإسرائيليّ ساعاتٍ قليلةً قبل تنفيذ عمليّة التفجير الانتحاريّة في مطعم سبارو في القدس، وأسابيعَ قليلةً قبل تعرُّضه للاغتيال. فقد طالب في هذه المقابلة حكومتَه «بإعلان الحرب على السلطة الفلسطينيّة وإسقاطِها وتدميرِها وإسقاطِ سلطة ياسر عرفات.» وحجتُه العبثيّة «أنّ عرفات لا يَصْلح شريكًا للحلّ» (زئيڤي يَبْحث عن شريك للسلام؟!). وَرَدّ زئيڤي على محاورته بغضب: «لا تُخوّفوا شعبَ إسرائيل بمسألة البديل الذي قد يحلّ مكانَ عرفات. وصولُ [حركتيْ] حماس والجهاد الإسلاميّ إلى موقع القيادة الفلسطينيّة سيكون في صالح إسرائيل. عندها يَفْهمنا العالَمُ، عندما نتمسّك بالحسم العسكريّ، ونتمسك بفرصة القضاء على الارهاب...» إنّ تصريحات زئيڤي فضحتْ أنّ حقيقةَ ما يوجّه حكومةَ شارون ـ حزب العمل، وما يُقْلقها، ليس أمنَ الاسرائيليّين بأيّ شكل من الأشكال، بل أمن الاحتلال والحفاظ على استمراره وتعميقِ استيطانه وقمعه وعدوانه، من خلال زجّ الصراع مع الشعب الفلسطينيّ في الخانة الأمنيّة دون غيرها، وإخراجِه من الدائرة السياسيّة.

وإنّ مجرّد قيام حكومة «الوحدة القوميّة» يَعْكس أزمةً سياسيّةً وأخلاقيّةً طاغيةً على البنية السياسيّة في إسرائيل، و«اغتيالاً للعقل» ولفرصة السلام والديمقراطيّة سواءً بسواء. فهذه الحكومة لم تأتِ لطرح طريقٍ بديلٍ يُوصل إلى السياسيّ والسلميّ، بل قامت كبديل لأيّ حلّ سلميّ، ولكل عمليّة تفاوضيّة، واعتبرتْ هذه العمليّة عائقًا تجب إزالتُه من طريقها. وهذه الحكومة لم تملك غيرَ اللجوء إلى خيار القمع، والتحرك في دائرة الدم المغلقة والعنفِ الاحتلاليّ والعدوان، ومحاولةِ إخضاع الشعب الفلسطينيّ.

إنّ هذا «الجنون المتدحرج» قادر على خلق واقع خطير جديد يعيد الاحتلالَ الإسرائيليَّ إلى قلب المدن الفلسطينية، ويضع قواتِ الاحتلال إزاء زخم المواجهة الشعبيّة الواسعة من جديد، بعد أن نجحتْ إسرائيل في اتفاقات اوسلو بفكّ الارتباط مع المراكز السكانيّة الفلسطينيّة والإفلاتِ منها. ومثلُ هذا التطور يضع قواعدَ جديدةً تَحْمل أخطارًا جديدة، ووسائلَ مواجهةٍ جديدة تمتدّ جذورُها إلى آليّات الانتفاضة الاولى. وإنّ أحدًا لا يستطيع أن يُنْكر على الشعب الفلسطينيّ حقَّه في الدفاع عن نفسه، ومقاومةِ الاحتلال في رام الله، ومخيَّم طولكرم، وقصبة نابلس: وإنّ أحدًا لا يستطيع عندها أن يُخطئ في التمييز بين المجرم والضحيّة.

المنافسة على اقتناص موقع الضحيّة !

إنّ إسرائيل لا تكتفي باحتلالها، واستيطانها، وإمعانها في مصادرة الأرض، والسيطرة على مصادر المياه الفلسطينيّة، ونزع إنسانيّة الفلسطينيّ وكرامته وحريته، بل تُوغل في المطالبة باقتناص موقع الضحية، ومنافسةِ الشعب الفلسطينيّ عليه، ومصادرةِ حقه في كونه ضحيّةَ احتلالها. فإسرائيل، وبدعم أمريكيّ فاضح، لا تريد التوقف أبدًا عند مسألة الاحتلال ومطلب إنهائه؛ فالاحتلال، من وجهة نظرها، ليس هو المطروحَ أصلاً على أجندة الصراع في المنطقة، بل مسألة العنف. ومسألةُ الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينيّ وتنفيذ قرارات الشرعيّة الدوليّة لا تستطيع أن تكون جزءًا من الخطاب السائد في المعادلة الإسرائيليّة ـ الفلسطينيّة، بل قضيّة الأمن الاسرائيليّ. القمعُ الاحتلاليّ، والعدوان، وجرائم الحرب الاسرائيليّة، وعملياتُ التصفية، وإرهابُ الدولة (وكلُّها تعتبرها إدارةُ الرئيس بوش دفاعًا عن النفس) ليست جزءًا من جدول الأعمال الأميركيّ ـ الاسرائيليّ، وإنّما المطروح للامتحان والاجتهاد مئة بالمئة هو «الإرهابُ الفلسطينيّ» والقضاءُ على بنيته التحتيّة والاحترابُ الفلسطينيّ الداخليّ. فالربط بين الواقع تحت الاحتلال وموقع الضحيّة لم يعد أمرًا بسيطًا مفروغًا منه بل هو خاضعٌ لتوازن القوى.

إنّ هذا التزوير ونشرَ الوعي الزائف يزيدان من تعقيدات المواجهة مع الاحتلال القمعيّ الشارونيّ، الذي ترعاه إدارةُ الرئيس الأميركيّ بوش ـ وهي إدارةٌ تَكْذب عندما تدّعي أنّها تخوض حربَ الديمقراطيّة على الإرهاب، لأنّها في حقيقة الأمر تخوض حربًا إرهابيّةً على الديمقراطيّة وعلى حقوق الإنسان وعلى حرية الشعوب، بما في ذلك في الولايات المتحدة نفسها. وهي تقوم بذلك من خلال الخلط المنهجيّ المخادع والمجرم بين أيّ شكل من أشكال النضال التحرُّريّ والدفاع عن حقوق الشعوب من جهة، و«الإرهاب» من جهة ثانية، الذي أصبح الورقةَ الأمريكيّة السحريّة الرابحة منذ تفجيرات ١١ سبتمبر ومبرِّر «للتدخل السريع» عالميّاً.

حرب على وجود اسرائيل أمْ على استمرار احتلالها؟

في مثل هذا السياق المحليّ والعالميّ، تزداد تعقيداتُ المقاومة المسلّحة للاحتلال، وعسكرةِ الانتفاضة، غيرِ القادرة على حسم الصراع أصلاً. وتتمتّع إسرائيلُ بهامش أكبر لممارسة احتلالها بابشع صورةٍ من جهة، وللإصرار من جهة ثانية على الظهور بمظهر الضحيّة ـ ضحيّة ضحيتها.

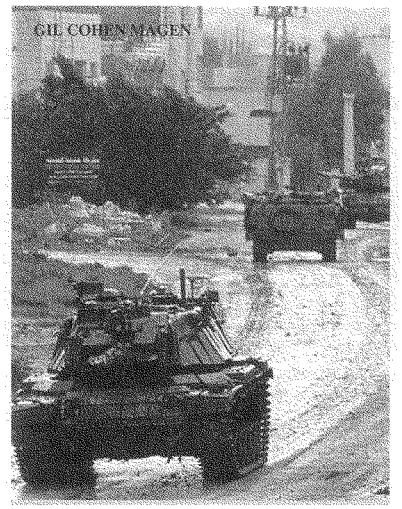

«الجنون المتدحرج قادر على... أن يعيد الاحتلال إلى قلب المدن» : إسرائيل في طولكرم (يناير، ٢٠٠٢)

إنّ إسرائيل الرسميّة، وتحت حكم براك وشارون، عملتْ منذ إطلاق عدوانها على الشعب الفلسطينيّ وتثبُّت الاحتلال في أكتوبر ٢٠٠٠، على تصوير الانتفاضة حربًا لا لإنهاء الاحتلال أو استقلال الشعب الفلسطينيّ، بل اعتبرتْها ـ زورًا وبهتانًا واغتصابًا للمنطق وللتاريخ وللوعي الجماعيّ في إسرائيل ـ «حربًا على وجود إسرائيل، واستمرارًا لحرب استقلال إسرائيل التي بدأتْ عام ١٩٤٨، ولما تنته بعد!» وهي تبغي، من تزييفها الخطير هذا، إعدادَ الأذهان لآليّات النكبة ولجرائم حربٍ مأخوذةٍ من قاموسها. وهي تبغي، من جهة أخرى، وضعَ الإسرائيليّين جميعًا في قارب واحد، وإخراسَ النقاش الإسرائيليّ الجاري حول الموقف من الاحتلال [لمناطق ٦٧] والاستيطان والتناقضات الموضوعيّة بين المستفيدين من هذا الاحتلال في المجتمع الإسرائيليّ وبين المتضررين منه، وإخفاءَ الطابع التحرُّريّ للمواجهة التي يخوضها الشعبُ الفلسطينيُّ لضمان سيادته واستقلاله لا للقضاء على إسرائيل.

واستغلت إسرائيلُ الرسميّةُ، بشكل متعمد ومخادع، فَشَلَ براك في فرض تنازلٍ فلسطينيّ عن حقّ العودة في كامب ديڤيد صيف ٢٠٠٠، لإيهام المجتمع الاسرائيليّ أنّ الإستراتيجيّة الفلسطينيّة تقوم على القضاء على إسرائيل وتبديلِ طابعها السكانيّ، لا على إنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال الفلسطينيّ وفقًا لمقرّرات الشرعيّة الدوليّة.

إنّ حكّام إسرائيل، على اختلافهم، تعاملوا ويتعاملون مع قضيّة اللاجئين الفلسطينيّين وحقّ العودة، كما حدث في أعقاب كامب ديڤيد، كبعبع لتخويف الإسرائيليّين من عدالة السلام، بينما الحقيقة أنّ الاعتراف بحق العودة يشكّل الحلّ لإزالة المخاوف لا المشكلةَ التي تثيرها. ويصبح من العبث أن تقوم حكوماتُ إسرائيل، وبشكلٍ استعلائيٍّ، بتحميل الفلسطينيين واجبَ ومسؤوليّةَ ضمان يهوديّة الدولة، فتطالبهم بإنكار حقوقهم التي تَمْنحهم إيّاها الشرعيّةُ الدوليّةُ، وتَعْتبرهم ـ من دون هذا الإنكار ـ مسؤولين عن فشل العمليّة السياسية وإجهاض مفاوضات الحلّ الدائم.

حدود الرابع من حزيران ليست جوهرَ الصراعَ وإنّما فرصة للحلّ!

وأسهمتْ أعمالُ التفجير التي نفّذها فلسطينيُّون ضدّ مدنيّين داخلَ إسرائيل في الترويج الفعّال لفكرة الخطر الوجوديّ، وتعزيزِ فرضيّة استمرار «حرب استقلال إسرائيل التي بدأتْ عام ١٩٤٨ ولمّا تنته بعد.» وقضت هذه الأعمالُ على الحواجز التي كانت قائمةً في الوعي الإسرائيليّ العامّ بين سكّان إسرائيل من جهة،

والمستوطنين في الضفة الغربيّة وقطاع غزة والقدس الشرقية من جهة ثانية. و«نجحتْ» في تقزيم النقاش الحادّ الذي تمحور حول ضرورة التخلص من الاحتلال، وهو نقاش كان قد وَصَلَ إلى قمته في الأشهر الأولى من الانتفاضة، حين شنَّ اليمينُ الاستيطانيُّ حملةً مسعورةً ـ كانت تبدو جزءًا من يأسه آنذاك ـ ضدّ قطاعات واسعة وميسورة في المجتمع الإسرائيليّ لا تهزّها دماءُ المستوطنين التي تُسفك في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، ولا تهزّها المستوطنات ، بل تتعامل معهم ومعها «كعقبةٍ يَجْدر التخلُّصُ منها.» وكان المستوطنون في ذلك الحين يتَّهمون ميْسوري شماليّ تل أبيب «بالبلادة،» وبالتمييز بين دم وآخر، وبأنَّهم في تل أبيب يهتزُّون لسفك دماء المواطنين الإسرائيليّين في حين أنَّهم لا يبالون بمقتل المستوطنين الذين اعتبروا عبئًا أمنيّاً وسياسيّاً واقتصاديّاً مشاكسًا ضاق المجتمعُ الإسرائيليُّ ذرعًا به.

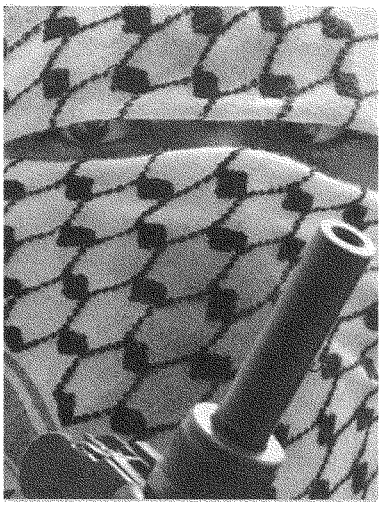

«... عسكرة الانتفاضة.. غير قادرة على حسم الصراع.»

لقد انتقل المستوطنون الكولونياليون، بفعل التفجيرات في داخل الخط الأخضر، من موقع العبء إلى موقع الضحيّة القوميّة، وباتوا عنوانًا للتعاطف والقبول والاندماج.

صحيح أنَّ حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ ليست جوهرَ الصراع الإسرائيليّ ـ الفلسطينيّ، ولكنها من دون شك فرصةٌ للحلّ السياسيّ. وتجاهُلُ هذه الحقيقة أَسْهم في فكّ العزلة عن الاستيطان وأَجْهض الفرصةَ لخلقِ تمايز بين المواطنين الإسرائيليّين المدنيّين من جهة، والمستوطنين الذين يشكّلون جزءًا أساسيّاً من الاحتلال وعقبةً كأداءَ أمام الاستقلال الفلسطينيّ. لقد خَلَقَتْ أعمالُ التفجير في داخل إسرائيل وعيًا خطيرًا زائفًا على الساحة الإسرائيليّة والعالمية لا يَعْتبر الخطرَ الأساسيَّ في الاحتلال، بل في «الإرهاب» الهادف إلى قتل الإسرائيليّين واليهود حيث كانوا، ولا يَعْتبر أنَّ المعركةَ الفلسطينيّةَ تَهْدف إلى التحرُّر والاستقلال الفلسطينيّ بل إلى القضاء على الوجود الإسرائيليّ. وهكذا اختلطت الأوراقُ من جديد، وراح المحتلُّ يَعْرض نفسَه مرةً أخرى ضحيّةً لضحيّته. ويشكّل ذلك فرصةً ذهبيّةً أمام المؤسسة الإسرائيليّة الدمويّة الحاكمة لنشر البلادة الأخلاقيّة والسياسيّة والفكريّة في المجتمع الإسرائيليّ، وللتمسك بمقولات الحسم العسكريّ، ولمواصلة الوضع القائم إلى أجل غير مسمّى.

الأولويّة للديموغرافيا أم للجغرافيا؟

إنَّ كل ذلك يجري في ظل تنازع مدرستيْن سياسيَّتيْن أساسيَّتيْن على الساحة الإسرائيليّة: المدرسة الأولى هي مدرسة «حركة العمل» وتقوم على فكرةِ أولويّةِ المواجهة مع الخطر الديمغرافيّ (السكّانيّ) الذي يهدِّد على المدى القريب ـ المتوسط الأكثريّةَ اليهوديّةَ في غربيّ نهر الأردن. ولمواجهة هذا الخطر، لا بسبب الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينيّ، تَطْرح هذه المدرسة تقسيمَ البلاد وقيامَ دولة فلسطينيّة إلى جانب إسرائيل، في مقاس مقترحات كلينتون المعدَّلة بتحفُّظات براك. أمّا المدرسة الثانية فهي مدرسة «أرض إسرائيل الكبرى» التي استعادت عافيَتَها نتيجةً للفشل الذي قاد إليه براك، ولإيقاعِه بالعمليّة السياسيّة التفاوضيّة وتدميرِها والتنكرِ للشريك الفلسطينيّ في الحلّ السياسيّ. ويقوم منطق هذه المدرسة على ادّعاء قدرتها على التمسُّك بـ «أرض إسرائيل الكبرى» من جهة، وعلى المحافظة على يهوديّة الدولة من الجهة الأخرى، وذلك من خلال: التنازلِ عن ديمقراطيّتها، وإخراج الشعب الفلسطينيّ من دائرة الحقوق القوميّة والشرعيّة السياسية، وترحيلِ المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل سياسيّاً خارج دائرة الدمقراطيّة وشرعيّة المشاركة. وتتأسّس هذه المدرسة على عمليّة إخضاع متواصلةٍ للشعب الفلسطينيّ تتحول فيها المواجهةُ لا إلى مجرّد أحداث بل إلى حالة مستديمة، ويغدو الفصلُ العنصريُّ نظامًا ممأسسًا، متوهّمةً أنَّ بإمكانها حسمَ المواجهة عسكريّاً بفعل ميزان القوى العسكريّ المائل بالمطلق لصالح إسرائيل.

وهذه المدرسة هي التي تَحْكم إسرائيلَ اليوم، في ظل انطواء حزب العمل على بؤسة وفشله، وانضوائِه الذليل تحت رايات حكومة شارون وزحفها الفاشيّ.

في ظل هذه المنازعة ليس من حقّ الشعب الفلسطينيّ والقيادة الفلسطينيّة التخلّي عن المراهنة على القدرة على اختراق المجتمع الإسرائيليّ سياسيّاً، وعلى المراكمة السلاميّة في ساحته، وعلى تحيّن الفرص لاختراق الصمت الإجماعيّ الخطير في إسرائيل إزاء أبشع عمليّة تضليل تعرضتْ لها قوى طَمَسَها وطَمَس دورَها خداعُ براك وأكاذيبُ شارون وأخطاءٌ فلسطينية. إنَّ شارون يبحث عن مهارب من السياسيّ إلى الأمنيّ، وطريقُه إلى ذلك استمرارُ الوضع المتفجّر وشلالِ الدم وجرائم الحرب التي يفتعلها: ذلك لأنَّ حكومتَه لا تَمْلك حلاً سياسيّاً بديلاً، بل جعلتْ من نفسها بديلاً لأيّ حلّ سياسيّ. والمسألة الجوهريّة التي يَعْمل من أجلها هي ضمانُ الأمن والاحتلال والاستيطان، لا ضمان الأمن للإسرائيليّين والفلسطينيّين من خلال زوال الاحتلال وزوال الاستيطان والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينيّ المشروعة.

إنَّ اختراق الموقف المهيمن على الساحة الإسرائيليّة وإحداثَ تغيير عليه عاملٌ حاسمٌ في انتصار معركة السلام العادل وإنهاء الاحتلال. كما أنَّ اختراق الرأي العامّ الدوليّ عاملٌ حاسمٌ هو أيضًا: ومراكمةُ التأييد لمطلب الحماية الدوليّة للشعب الفلسطينيّ

(وهو مطلب فلسطينيّ لا تَمْلك إسرائيلُ ولا أمريكا أيَّ حقّ أخلاقيّ لرفضه أو عرقلته لكونهما تتحمَّلان مسؤوليَّةَ الجريمة) وألوية المراقبة والسلام ووفود التضامن العالميَّة تشكِّل النقيضَ والتحديَ الفاضحَ لاستراتيجيَّة العزل التي يبني عليها شارون. ويبقى السؤال الحاسم: مَنْ يَعْزل مَنْ؟ هل يَنْجح شارون في عزل المعركة العادلة للشعب الفلسطينيّ وقيادته، أم تنجح هذه الأخيرة في عزله إسرائيليّاً وعالميّاً (وربما عربيّاً أيضًا)؟ إنَّ محاصرة شارون يجب أن تبدأ على الساحة الإسرائيليَّة المليئة بالتناقضات الداخليَّة والمأزومة فكريّاً واجتماعيّاً وسياسيّاً، شريطة أن تُعطى هذه التناقضات فرصةُ الانطلاق والانفجار.

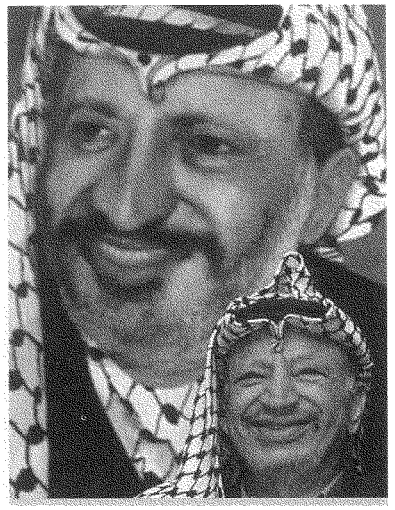

«ردّ زئيفي: لا تخوّفوا شعبَ إسرائيل بمسألة البديل... عن عرفات»: مؤتمر صحفيّ لعرفات أثناء حصاره

من سيربح المليون؟

هناك مقولة تفيد أنَّه من أجل ارتكاب جريمةِ حربٍ لا بد من توفّر ثلاثة شروط معًا: سفّاح، وضحيَّة، ومليون إنسان ينظرون في الاتجاه المعاكس. إنَّ وجود شارون على رأس حكومة الموت والدم في إسرائيل يوفِّر الشرطَ الأوَّل. ويوفِّر استمرارُ الاحتلال الجاثم على صدر الشعب الفلسطينيّ منذ اكثر من ثلاثة عقود الضحيَّةَ. وتبقى المعركة على مَنْ سيربح المليون. هل سينجح شارون والمؤسسة العسكريَّة الإسرائيليَّة المدعومة من الإدارة الامريكيَّة بتثبيت أنظار المليون، إسرائيليّاً وعالميّاً، في الاتجاه المعاكس؟ أم سينجح الشعبُ الفلسطينيُّ والقوى العاقلة في المجتمع الإسرائيليّ والأقليَّةُ القوميَّةُ العربيَّةُ فيها في اختراق الإجماع العدوانيّ البليد واختراقِ الصمت العربيّ والدوليّ الذي يتمنَّع عن توجيه أنظاره إلى حيث تُرتكب الجريمةُ تجنُّبًا لتحمُّل المسؤوليَّة عمَّا يراه؟

في اعتقادي أنَّ كرة الثلج قد بدأتْ تتدحرج، وأنَّ مسألة مَنْ سيربح المليون باتت مسألةَ وقتٍ، وأنَّ المراهنة الفلسطينيَّة على هذا الاختراق ستبقى عاملاً حاسمًا قادرًا في نهاية المطاف على إنجاز عزل سياسة بحر الموت التي يبشِّر بها شارون الشعبيْن الإسرائيليَّ والفلسطينيَّ والتأسيس للسلام العادل والاستقلال على أنقاض هذه السياسة.

نورمن فنكلستين

فنكلستين مع آني كنفاني أثناء زيارته بيروت بدعوة من الآداب ومشاركة ناديَي «الساحة» و«اللقاء»

فنكلستين اختار أن يجيب عن جميع أسئلة البعد السياسيّ للمقاومة الفلسطينيّة المسلّحة في مقالة شاملة.

يلاحظ الكاتبُ الإسرائيليّ بواز ايڤرون في كتابه **دولة يهوديّة أم أمّة إسرائيليّة؟** أنّ «السياسة الإسرائيليّة والشعب الإسرائيليّ يميلان بشكل أساسيٍّ نحو حلّ المشاكل عن طريق العنف، ونحو اعتبار القوّة العنصرَ الأوحدَ، بدلاً من أن يجرِّبا الحلولَ الديبلوماسيّة والسياسيّة.» ومثله يجادل المؤرّخُ الإسرائيليّ زئيف ستيرنهال في كتابه **الأساطير المؤسِّسة لإسرائيل** فيقول إنّ ثمّة عقيدةً صهيونيّةً مركزيّةً هي «عدمُ التخلّي عن موقعٍ أو أرضٍ إلاّ إذا أَجْبَرَتنا على ذلك قوّةٌ عظمى.» والاستنتاج المعقول من هذا هو أنّ إسرائيل لن تَنْسحبَ من الأراضي المحتلّة إلاّ إذا استَجْمع الفلسطينيُّون من القوّة ما يَكْفي لتغيير حسابِ الكُلْفة لدى إسرائيل: أيْ أن يجعلوا ثمنَ الاحتلال باهظًا لإسرائيل. والحقّ أنّ السجلّ التاريخيّ يَدْعم هذه الفرضيّة. فقد انسحبتْ إسرائيلُ من أراضٍ احتلّتْها في ثلاث مناسبات: انسحبتْ من سيناء عامَ ١٩٥٧ عقب إنذارٍ آيزنهاور، ومن سيناء من جديد عامَ ١٩٧٩ بعد عَرْضٍ مصر المؤثِّر وغيرِ المتوقَّع في حرب أكتوبر ١٩٧٣، ومن لبنان عامَ ١٩٨٥ ثم عام ٢٠٠٠ بعد الخسائر التي أنزلتْها بها المقاومةُ اللبنانيّةُ. علاوةً على ذلك يبدو أنّ إسرائيل كانت تتأمّل جدياً الانسحابَ من أراضٍ فلسطينيّة محتلّة أثناء العامَيْن الأوّلَيْن من الانتفاضة الأولى (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩) بسبب الأكلاف الدوليّة المحليّة التي أَنْزلها بإسرائيل عصيانُ الفلسطينيِّين المدنيُّ اللاعنفيُّ في أساسه. وفي رأيي أنّ السيناريو الأخير هو ما يُرجَّح أن يأتي الفلسطينيِّين بالظَّفر: فلا الحربُ التقليديّة ولا حربُ العصابات تبدوان خيارًا قابلاً للتطبيق، ولن تتدخّل الولاياتُ المتّحدةُ إلاّ حين تتعرَّض مصالحُها الحيويّةُ للخطر أو حين يُجْبرها الضغطُ الشعبيُّ على ذلك. إنّ عصيانًا مدنياً لاعنفياً، شأن ما حدث أثناء الانتفاضة الأولى، قد يُغْرق جيشَ إسرائيل، ويُبْطِلُ تأثيرَه، ويَخْلق حالَ استقطاب داخل المجتمع الإسرائيليّ، ويحرِّكُ الرأيَ العامَّ العالميَّ بما فيه الرأيُ العامُّ الأميركيُّ الحاسمُ الأهميّة.

إنّ الاعتداءات الإرهابيّة، بغضّ النظر عن كونها غيرَ مقبولةٍ أخلاقياً، ذاتُ فعّاليّةٍ مشكوكٍ بها. فهي تمكّن إسرائيلَ من وضع ثقل قوّتِها العسكريّة، وتوحِّد ـ بدلاً من أن تقسِّم ـ المجتمعَ الإسرائيليَّ، وتَقْلب الرأيَ العامَّ العالميَّ ضدّ الفلسطينيِّين. ومن المشكوك فيه أن تسبِّب الاعتداءاتُ الإرهابيّةُ وحدَها كلْفةً تكفي لتدفع إسرائيلَ إلى الانسحاب. صحيح أنّ الاعتداءات الصهيونيّة الإرهابيّة بعد الحرب العالميّة الثانيّة أسهمتْ في قرار بريطانيا التخلّيَ عن انتدابها على فلسطين عام ١٩٤٧، ولكنّ هذه الاعتداءات كانت مادةً حافزةً أكثرَ منها المحرّكَ الأساسيّ. فبريطانيا كانت قد أَفْلستْ بعد الحرب ولم تعد تستطيع أن تتحمّل الأعباءَ الماليّةَ لإمبراطوريّتها.

وسطَ السجالات حول ما إذا كان على الفلسطينيِّين أن يَتّبعوا طريقَ الكفاح المسلّح أو طريقَ العصيان المدنيّ اللاعنفيّ، يجب ألاّ يُنسى أنّ العجز الأساسيّ في النضال الفلسطينيّ كان ومايزال غيابَ قيادةٍ ملتزمةٍ تعبئةَ طاقاتِ المجتمع الفلسطينيّ كاملةً. هنا قد تكون قراءةُ سجلّ الحركة الصهيونيّة مفيدةً. فالصهاينة واجَهوا طوال تاريخهم ظروفًا كانت احتمالاتُ النجاح فيها مثبَّطةً بشكل ثابت، وكان النصرُ يبدو أبعدَ من منالهم على الدوام. ولكنْ عند كل منعطفٍ حاسمٍ كانت تُنْقذهم «معجزةٌ» ـ وهذه الكلمة تتكرَّر بشكل ثابت في التأريخات الصهيونيّة: «معجزةٌ» وعدِ بلفور، «معجزةُ» قرارِ التقسيم، «معجزةُ إخلاءِ الأرض من سكّانها» أثناء حرب ١٩٤٨، «معجزة» حرب حزيران ١٩٦٧، «معجزةُ» قدوم اليهود السوڤيات إلى فلسطين... ولكنّ قراءة متمعّنة للسجلّ التاريخيّ تبيِّن أنّ تلك لم تكن معجزاتٍ حقّاً. بل الأحرى أنّ الصهاينة كانوا في كل محطّة يَسْتغلّون فرصةً تاريخيّةً ضئيلةً إلى أقصى حدّ، فيوظِّفون كلَّ رصيدهم بشكل شامل. إنّ مأساة الفلسطينيِّين هي أنّ قيادتَهم ـ الفاسدةَ والعاجزةَ ـ قد بذّرتْ كلَّ فرصةٍ تاريخيّةٍ إلى أقصى حدّ. وما لم يرتِّب الفلسطينيُّون أوضاعَ بيتهم ـ وهذا يعني، بحسبِ ما شدّد حيدر عبد الشافي مرارًا وتكرارًا، دقرطةَ المجتمع الفلسطينيّ ـ فلن يهمّ أبدًا أيُّ استراتيجيّةٍ يعتمدونها.

شيكاغو

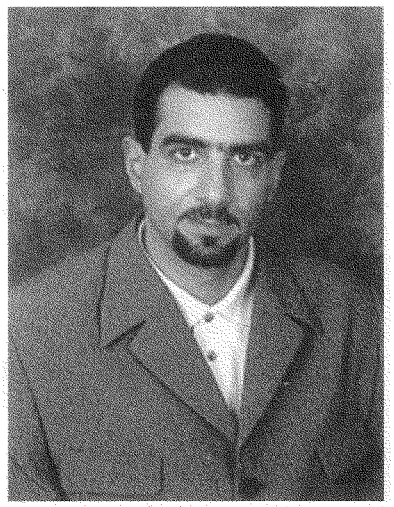

إبراهيم علّوش

أستاذ الاقتصاد في جامعة البتراء في عمّان، وعضو في رابطة الكتّاب الأردنيّين.

علّوش اختار هو أيضًا أن يجيب عن أسئلة البُعد السياسيّ بمقالة.

المنظور الفرديّ للمسائل القوميّة والاجتماعيّة الكبرى

هنالك مَنْ يقول: «مَنْ يريد أن يطبِّع العلاقاتِ مع الصهاينة، فليطبِّعْ، ومَنْ لا يريد فالأمرُ يعود إليه.» وهنالك مَنْ يقول: «إنّ حق العودة هو حقٌّ فرديٌّ مقدّس لكلّ فلسطينيّ.» وهنالك مَنْ يقول: «ما هو ذَنْبُ اليهود الذين وُلدوا في فلسطين بعد هجرة أهلهم إليها حتى يُستهدَفوا في تفجيراتٍ لا ناقةَ لهم فيها ولا جمل؟!»

فما هو القاسمُ المشتركُ بين كل هذه الأقوال، بغضّ النظر عن منطلقات مَنْ يتفوهون بها وأهدافهم؟

إنّ القاسم المشترك في هذه الأقوال أنها تتناول مسائلَ اجتماعيّةً أو وطنيّةً كبرى من منظور فرديّ. فالتطبيع يعالَجُ هنا من منظور فرديّ؛ وكذلك حقُّ العودة الذي يصبح حقّاً مقدّسًا للفرد الفلسطينيّ، ويصبح حقُّ العيش في فلسطين أمرًا مرهونًا بالفرد اليهوديّ ـ حفيدِ المستعمرين ـ الذي يولَدُ هناك.

ليس التفكير أو المنظور الفرديّ مجردَ طريقةٍ في معالجة المسائل السياسيّة الكبرى، بل هو فلسفة تبلورتْ على يد بعض الفلاسفة السياسيّين الأوروبيّين في عصر التنوير، في مرحلة محددة من مراحل تطور الرأسماليّة في أوروبا الغربيّة. وقد كانت هذه الفلسفة ثوريّةً في مرحلة ما، عندما طَرَحَتْ مشروعَ الفرد العقلانيّ في مواجهة عصور الظلام الإقطاعيّة. ولكنْ عندما تطبّقُ هذه الفلسفةُ الفردانيّةُ اليومَ على مسائل راهنة وخطيرة في الوطن العربيّ عامةً، وفلسطين خاصةً، فإنها تصبح أداةً لطرح هذه المسائل بطريقة لا تتناقض استنتاجاتُها المنطقيّةُ مع أيّ توجه وطنيّ فحسب، بل تتناقض أيضًا مع أيّ كينونة جماعيّة، سواء كانت طبقةً أو أمة أو وطنًا أو حركةً أو حزبًا.

من البدهيّ أن يقال إنّ تلك هي «لغة العصر،» وإنّ أيّ خطاب لا يريد أن يتجاوزَه الزمنُ سيحاول صياغةَ مفاهيمه بلغةٍ عصريّةٍ تتوجّه إلى الأمام لا إلى الخلف.

ولكنْ أليست لغةُ أيّ عصر هي لغةَ القوى السائدة فيه؟

فإذا كان الأمرُ كذلك، وجب التساؤلُ عن حكمة تبنّي الخطاب الفرديّ للنظام الدوليّ الجديد والشركات المتعدّية الحدود التي ترى الفردَ العقلانيَّ المنقطعَ تمامًا عن أيّ امتداد اجتماعيّ أو قوميّ الأساسَ الخَلَويَّ للنظام الجديد. هذا الفرد يُعرف في علم الاقتصاد باسم Homo economicus أو الإنسان الاقتصاديّ، أي الإنسان الأنانيّ العقلانيّ المنقطع عن التاريخ والساعي دائمًا لتحقيق أقصى الأرباح. وهذا الإنسان أو الحيوان الاقتصاديّ ليس مِنْ نسج خيالِ نقّاد النظام الدوليّ الجديد، بل أساس نماذج علم الاقتصاد الحديث الذي تقوم عليه نظريّاتُ البنك الدوليّ وصندوقِ النقد الدوليّ كما تَشْهد على ذلك كلُّ كتب مبادئ علم الاقتصاد الجزئيّ Microeconomics التي تبدأ أبدًا بالمقولة التالية: Man is a rational profit-maximizing individual أي أنّ الإنسان هو فردٌ عقلانيٌّ يسعى لتحقيق أقصى الأرباح. وعليه، لم يكن غريبًا أن تقول مارغريت ثاتشر في خضمّ جهودها لتفكيك دولة الرفاه بعد وصولها إلى سدة الحكم في بريطانيا: There is no such thing as society، أيْ ليس هناك شيء اسمه المجتمع [بل أفراد فقط].

ونرى قوى العولمة اليومَ تعمل على تفجير المجتمع إلى ذرّات، وتتبنى وجهةَ النظر الفرديّة التي تُحْبِطُ ـ حيثما حطّت الرِّحالَ ـ كلَّ أشكال الوعي الجمعيّ، خاصةً تلك التي تعوّق شروطَ تقدُّمها، وتحوّلَ المثقفَ إلى تقنيّ بعد أن تَشْطب دورَه الاجتماعيّ، لأنّ هذا هو نمط الوعي الذي يَخْلق أفضلَ الشروط لتحقيق هيمنة رأس المال الدوليّ. هذه هي بالتأكيد لغةُ عصرنا اليوم، ولكنْ ليس ذلك حجةً كافيةً لتبنّيها، لأنّ معجمها الفرديّ ليس سوى دعوةٍ لممارسة الانتحار الجماعيّ.

هل نستطيع أن نقول، مثلاً، كما قلنا في شأن التطبيع مع الصهاينة: مَنْ يرغب في النزول إلى الشارع ليَقْتلَ ويَسْرقَ ويعتديَ على الآخرين فهو حرّ في أفعاله؛ ومَنْ لا يريد فهذا أمر يخصّه وحده؟!

إننا لا نستطيع أن نقول ذلك بالتأكيد إلا إذا افترضنا قانونَ الغاب، أو افترضنا عدمَ وجود مجتمع أصلاً. أما إذا افترضنا وجودَ مجتمع وشعب وأمة ووطن، لا مجردَ مجموعةٍ متناثرةٍ من الأفراد، فإننا سنَفْترض تلقائيّاً وجودَ حقٍّ عامّ، إلى جانب حقوق الأفراد. قد يتنازل الفردُ مثلاً عن حقّه الخاصّ إذا حصل اعتداءٌ عليه، ولكنّ ذلك لا يُسْقط بالضرورة الحقَّ العامَّ. فشطبُ الحقّ العامّ، الحقِّ الوطنيّ، المصلحةِ العامّةِ، البعدِ الاجتماعيِّ، أو سَمِّهِ ما شئتَ، هو بالضبط ما يفعله أولئك الذين يقولون: «من يُرِدْ أن يطبع، فليطبَعْ، ومن لا يُرِدْ فذلك أمر يعود له وحده.» فالمطبِّع هو بالأساس شخص يتاجِر بالحقّ العامّ أو الحقّ الوطنيّ لتحقيق مصلحة خاصة، ولا يوجد شعب أو دستور في العالم يتسامح مع اعتداء كهذا، ولا توجد أمة على وجه الأرض تَسْمح باعتبار التعامل مع أعدائها مسألةَ قرارٍ فرديّ، لأنّ أمةً كهذه لن تعود قادرةً على الحياة.

أما قضيّة حقّ العودة، فأخطرُ ما يُمْكن أن يلمّ بها هو طرحُها على شكل حقّ فرديّ فقط، لأن ذلك مقدمة لتصفيتها. فالحقُّ الفرديّ في العودة يمكن أن يتنازل عنه الفردُ مقابل تعويض مناسب أو غير مناسب، أو نتيجةَ الإحباط والتيئيس. أما الحقّ الوطنيّ فلا يَمْلك فردٌ، مهما علا شأنه، أن يتنازل عنه. فحقّ العودة يجب أن يُطْرح أولاً كحقّ عربيّ تاريخيّ في أرض فلسطين ـ وهذا ما لا يَمْلك أحد أن يتنازلَ عنه ولو لم يبقَ فلسطينيٌّ واحد على وجه الأرض ـ ثم يُطْرح كحقّ فرديّ. أما القول إنّ حقّ العودة هو حقّ فرديّ فقط، فيمهّد لإلغاء ذلك الحقّ تحت حجة تعذُّر العودة سياسيّاً في الظروف الحاليّة، الأمر الذي سيَفْتح البابَ أمام قبول مبدإ التعويضات... الفرديّة وغير الفرديّة.

كذلك يؤدي طرحُ قضيّة اللاجئين كمسألة إنسانيّة فقط بمعزل عن الحق الوطنيّ في أرض فلسطين إلى التهيئة لقبول التوطين، لأنّ المشكلة إذا كانت مجردَ مشكلة فرد أو شعب بلا وطن أو جنسيّة، فذلك يَسْهل حلُّه عن طريق إيجاد وطنٍ، في مكانٍ ما، قد يَبْعد قليلاً أو كثيرًا عن الوطن الأصليّ.

ولنلاحظْ أنّ أنور السادات كان البادئ بطرح فكرة « منظّمة التحرير الفلسطينيّة كممثّل شرعيٍّ وحيد» للشعب الفلسطينيّ في بداية السبعينيّات كي يعفي نفسَه من المسؤوليّة العربيّة الجماعيّة تجاه القضيّة الفلسطينيّة، ويجعل فلسطينَ بهذا الشعار مسؤوليّةً فرديّةً فلسطينيّةً في الحلقة التي تتكون من الأنظمة العربيّة. وكانت تلك بداية التبريرات الرسميّة العربيّة في العلاقة مع العدو تحت مبدإ: «نقبلُ بما يَقْبل به الفلسطينيون!» والحقيقة أنّ تحويل القضيّة الفلسطينيّة إلى مسؤوليّة فرديّة هو المقدّمة الضروريّة لتصفيتها.

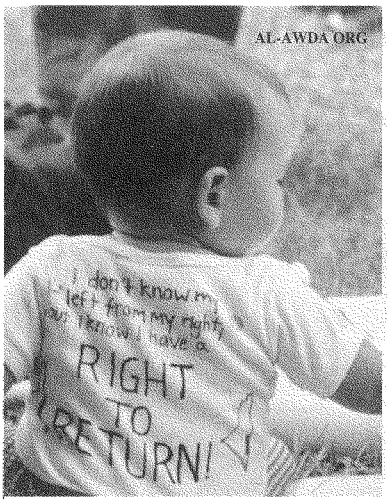

«أما قضية حقّ العودة فأخطرُ ما يلمّ بها هو طرحها على شكل حقّ فرديّ فقط» : طفل في تظاهرة في كاليفورنيا تنادي بحقّ العودة

الأمثلة كثيرة، وما سبق ليس إلا غيضًا من فيض. غير أنّ ذروة الاستلاب الذي يُحْدثه تطبيقُ المنظور الفرديّ على المسائل القوميّة والاجتماعيّة الكبرى تتجلّى في اعتبار قضيّة الغزوات اليهوديّة إلى فلسطين خلال القرن العشرين قضيّةَ أفرادٍ وُلِدوا هناك، بمعزل عن المجتمع الذي يشكّلون كأفراد أجزاءه، وبمعزلٍ عن المشروع السياسيّ الذي كان بمثابة القابلة القانونيّة لهذا المجتمع.

هذا المشروع ليس إلا مشروعَ إقامة مجتمع استعماريّ لليهود في فلسطين. ولا يوجد مشروعٌ صهيونيٌّ غيرُ هذا المشروع في القرن العشرين، رغم تطوره إلى صيغة احتلال الاقتصاديّات والسياسات والعقول عوضًا عن الأرض في ظل «الشرق أوسطيّة.» والمشكلة الأساسيّة في هذا المجتمع ليست العنصريّة، بل إنّ عنصريّته مجردُ انعكاس للمشكلة الأساسيّة، وهي الاحتلال. لذلك، فإنّ مَنْ يتسامح تحت أيّ غطاء مع مبدإ وجود دولة لليهود في فلسطين، يتسامح ـ عن حسن نيّةٍ أو سوء نيّةٍ ـ مع المشروع الصهيونيّ.

والخلاصة أنّ الكلّ أكبر من مجموع الأجزاء. فلنفترضْ مثلاً أنّ عشرة مستعمرين يهود شرَعوا في بناء مستعمرة جديدة على أرض عربيّة فلسطينيّة صودرتْ قبل أمد قريب أو بعيد. هؤلاء ليسوا مجرد عشر أفراد أشرار، بل هم جزء من مشروع، أو مجتمع، أو عدوان. لا بل إنّ بعضهم قد يتمتّع بصفات بشريّة ومواهب رائعة، لكنّ هذا لا يغيّر شيئًا من المشروع السياسيّ الذي يحمله هؤلاء، لأنّ المشروع أكبرُ كثيرًا منهم كأفراد. فإذا اتفق أن وُجد بينهم امرأةٌ حاملٌ وضعتْ طفلاً أو أكثرَ بعد عام أو جيل، فإنّ ذلك لا يغيّر شيئًا من المشروع الصهيونيّ، بل يعيد إنتاجَه على نطاق أوسع. والمشروع الصهيونيّ بأسره يقوم على شبكة من المستعمَرات على أراض عربيّة محتلة ـ وبهذا المعنى، لا يوجد في الدولة الصهيونيّة مدنيون.

اليهود في فلسطين

كي يكون الكلام واضحًا، يدور الحديثُ هنا عن اليهود الموجودين في فلسطين، لا عن اليهود الموجودين خارجها. وبالتحديد أكثر، يدور الحديثُ هنا عن الحاجة العربيّة إلى تفكيك المجتمع الصهيوني بالقوة، وليس هناك معنى لمحاربة الصهيونيّة غيرُ هذا. أما الحديث عن إصلاح النظام السياسيّ الصهيونيّ من الداخل، وعن كسب الرأي العامّ الصهيونيّ، وعن قبول «إسرائيل» إذا تخلّت عن العنصريّة، فيمثّل محاولةً فاشلةً للتعايش مع المشروع الصهيونيّ. والفشل هنا يَنْبع من عدم إدراك هدف الاستعمار الأوروبيّ من تأسيس الدولة الصهيونيّة في فلسطين، أيْ هدف إقامة حاجز بشريّ غريب يَفْصل الجناحَ الآسيويّ عن الجناح الأفريقيّ للأمة العربيّة، ومن عدم إدراك حاجة المشروع الصهيونيّ

إلى إلغاء الهويّة العربيّة لفلسطين، وللمنطقة العربيّة، لكي يعيش ولذلك لم يكن غريبًا أن يعاني خطُّ «إصلاح النظام السياسيّ الصهيونيّ من الداخل وكسبِ الرأي العام الصهيونيّ» أشدَّ مآزقه اليوم، تمامًا مثل خطّ أوسلو. فالمعركة مع الصهيونيّة كانت منذ البداية حول عروبة أرض فلسطين، لا حول عدم قبول الصهيونيّة تقديمَ بعضِ التنازلات على الأرض أو طبيعة النظام السياسيّ في «إسرائيل.» فالمشكلة بالأساس هي وجودُ المجتمعُ الصهيونيّ. وهذا واضحٌ لمعظم الصهاينة على الأقلّ.

«يستطيعون أن يعيروا الفلسطينيّين بعض طائرات الأباتشي... إذا كانت تزعجهم الحجارة...» : طائرة أباتشي وصلت حديثًا من أميركا

مرةً أخرى، يَشْهد تاريخُنا الطويل أننا لم تكن لدينا مشكلةٌ يومًا مع اليهود عندما عاشوا في فلسطين والعراق واليمن والمغرب كأفراد. لكنّ الأفراد الذين يعيشون في فلسطين كجزء من المشروع الصهيوني اليوم ليسوا مجرد أفراد، بل هم جزء من مشروع يستهدف العربَ ككلّ، حتى لو حسن وضع بعض الأفراد العرب الذين يتعاونون معه. إذن، الأفرادُ اليهودُ الموجودون في فلسطين اليوم أعداء للمجتمع العربيّ، حتى لو ادّعوا أنهم يساريون أو انسانيو النزعة أو مؤيِّدون لحقوق الشعب الفلسطينيّ. فلو كان هؤلاء صادقين، لتخلّوا عن المشروع العدوانيّ الذي يشكّلون جزءًا منه بمغادرة فلسطين. فإذا فعلوا، لا تعود بيننا وبينهم مشكلة... هذا إذا لم يؤيِّدوا الحركةَ الصهيونيّةَ من الخارج سياسيّاً أو ماديّاً أو معنويّاً. وبعد التحرير، يمكن أن نبحث مسألةَ وجود اليهود بيننا كأفراد، لا كمجتمع يهوديّ له حقُّ الوجود كمجتمع ـ وهذه قضيةٌ مبدإ لا يجوز أن تَحْكمها الاعتباراتُ السياسيّةُ الآنيةُ.

القنابل البشريّة أو العمليّات الاستشهاديّة

ضمن هذا السياق، يتوجب النظرُ إلى ظاهرة القنابل البشريّة أو العمليات الاستشهاديّة، أو كلّ عمل موجّه ضد مَنْ يسمّونْ تضليلاً «المدنيين الإسرائيليين،» لا كردّ فعل طبيعيّ على ظروف الاضطهاد والاحتلال أو كتكتيك سياسيّ فحسب، بل أيضًا كعمل اجتماعيّ ضروريّ لحماية وجود الجماعة العربيّة عن طريق تفكيك المجتمع الصهيونيّ بالقوة وإجبار أفراده على الهجرة. وهي عمل اجتماعيّ بالتحديد لأنها تلبّي حاجةً اجتماعيّةً موضوعيّةً بالوسائل المتاحة اجتماعيّاً، ضمن ظروفٍ أقلُّ ما يمكن أن يقال فيها هو أنّها بالغةُ الصعوبة. ومن هنا نجد التأييدَ العارم لها بين الشباب العرب، كما أَظْهر أحدُ استطلاعات الرأي على موقع الإنترنت التابع لقناة «الجزيرة» مثلاً، واستعدادَ الآلاف للقيام بها لو أتيحت لهم الفرصةُ. وهذا التأييد ليس إلاّ الانعكاسَ الحيَّ في الوعي الجمعيّ العربيّ للحاجة الموضوعيّة إلى التدمير الكليّ والشامل للمجتمع الصهيونيّ بطريقة أو بأخرى، وإلا فهو الدمار الشامل للمجتمع العربيّ وكما قال الدكتور هشام غصيب، فإنّ «الكيان الصهيونيّ هو النقيض الإستراتيجيّ للأمة العربيّة .. فإمّا الكيان الصهيونيّ المتمدد، وإمّا الأمة العربيّة الموحدة.»

ببساطة، يمكن طرحُ مشروعيّة استهداف من يسمون «المدنيين الإسرائيليّين» كما يلي:

١ - إنهم يحتلّون أرضًا ليست لهم بالقوة؛ ٢ - إنهم مارسوا التطهيرَ العرقيَّ ضد سكانها الأصليين، أي الفلسطينيين العرب؛ ٣ - إنهم بعد أكثر من خمسين عامًا ما زالوا يرفضون السماحَ لهؤلاء أن يعودوا إلى أرضهم وبيوتهم؛ ٤ - إنهم ما زالوا يصادرون الأراضي ويعملون على تهجير مَنْ بقي في أرضه من الفلسطينيين؛ ٥ - إنهم ما زالوا يَقْتلون ويضطهدون الفلسطينيين يوميًا؛ ٦ -إنهم يجب أن يفهموا بطريقةٍ أو بأخرى أنَّ الدم العربيّ ليس رخيصًا، خاصةً خلال ما يسمّى بوقف إطلاق النار؛ ٧ - إنهم استغلوا ما يسمّى «عمليّة السلام» من أجل تعزيز مكاسبهم على الأرض، وقد تم بناء حوالى ٩٥ مستعمرة جديدة بين عامَيْ ١٩٩٣ و٢٠٠٠ في الضفة وغزة، ما عدا توسيع المستعمرات القائمة والطرق الالتفافيّة؛ ٨ - إنهم يستطيعون أن يُعيروا الفلسطينيين بعضَ طائرات الآباتشي والكوبرا والـ ف ١٦ إذا كانت تزعجهم الحجارةُ والقنابلُ البشريّة إلى هذه الدرجة؛ ٩ - إنّ باستطاعتهم دائمًا أن يعودوا من حيث أتوا إذا كانت لا تعجبهم الطرقُ القليلةُ المتاحةُ أمام الفلسطينيين لتحرير أرضهم؛ ١٠ - إنّهم موضوعيّاً، بحكم وجودهم الجغرافيّ السياسيّ في فلسطين، جزء من قاعدة استعماريّة في قلب الوطن العربيّ، وقد تكون هذه هي النقطة الأهمّ.

أما مَنْ يقولون إنّ استهداف «المدنيين الإسرائيليين» سوف يؤلّب الرأيَ العامَّ الغربيَّ علينا، خاصةً بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، فقد اتّضح لهم أيضًا أنّ الإعلام الغربيّ يتحدث عن استتباب الهدوء عندما يوغل شارون في الدم الفلسطينيّ، ولكنّه يتحدّث عمّا يسميه «الإرهاب» عندما يدافع الشعبُ الفلسطينيُّ عن حقوقه المشروعة، ومنها حقُّه في المقاومة. فإذا كان التيّار الأساسيّ في الإعلام الغربيّ لا يرضى إلا إذا رضي الغزاةُ، فإنّ ذلك يؤكّد فقط الترابطَ العضويَّ بين الصهيونيّة والاستعمار، وأنَّ مَنْ يعوّلون على الغرب لنيل الحقوق هم الذين يجب أن يراجعوا حساباتهم فالحقوق لا تؤخذ إلاّ بالنضال، وتصعيدُ هذا النضال بضع سنواتٍ أخرى هو القادر على تحقيق انسحاب الغزاة دون قيد أو شرط... تمامًا كما حدث في جنوب لبنان.

عمّان

أرقام الآداب

إعداد: ك.ش.

نسبة الطرق المعبّدة حديثًا داخل الخطّ الأخضر، إلى مثيلاتها في الضفّة وغزّة في التسعينيّات: ١ : ٣,٢٤

وتيرة نموّ عدد المستوطنين أثناء فترة أوسلو (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠)، مقارنةً بنموّ عدد الإسرائيليّين داخل الخطّ الأخضر: ٣,٧٥ : ١

نسبة ما تستثمره الحكومةُ الإسرائيليّةُ لكلّ فرد داخل المستوطنات سنويّاً، إلى ما تَستثمره لكلّ فرد سنويّاً داخل الخطّ الأخضر: ٣ : ١

نسبة المستوطنين الذين ردّوا إقامتهم في الضفّة وغزّة إلى دوافع «اقتصاديّة»: ٤٢٪

نسبة الأعمال الاستيطانيّة الإرهابيّة في الشهور الخمسة قبل انتخاب شارون، إلى التي حدثتْ خلال الشهور الخمسة من انتخابه: ٣٤ : ٨١

نسبة سكّان كريات شمونة الّذين قالوا إنّهم يريدون أن يتركوا بعد انسحاب جيش الدفاع من جنوبيّ لبنان: ٢٨٪

انخفاض نموّ سكّان المستوطنات بين عامَيْ ٢٠٠٠ و ٢٠٠١: ٥٨٪

الشهور التي تقدّمها السلطاتُ الإسرائيليّةُ معفاةً من أجور السكن لوحدات الاستيطان في وادي الأردن ابتداءً من نوفمبر ٢٠٠١: ٣ ـ ٦

المبلغ الذي تَدْفعه سنويّاً الشرطةُ والجيشُ الإسرائيليّ لحماية منزل كل مستوطن في سلوان ورأس العمود: ٢١٧,٨٦٤$

عدد الطرق الالتفافيّة التي تَقْسم مناطقَ السلطة الفلسطينيّة إلى ٢٢٠ قسمًا ولا يُسمح إلاّ للمستوطنين بعبورها: ٢٩

عدد الأماكن التي يُسمح للفلسطينيّين بالحصول على الماء منها في اتفاقيّات كمب دايفيد ٢ المرفوضة: صفر

نسبة حوادث إطلاق نار على أوسلو، إلى حوادث شبيهة خلال الأسابيع الخمسة الأولى من انتفاضة الأقصى: ١١٣ : ١٣٣,٢٥٠

نسبة الجنود عند حاجز تركوميا الذين يطلبون من الجيش مساعدةً نفسيّةً عند انتهاء خدمتهم العسكريّة: ٣٣٪

نسبة زيادة عدد القتلى من الجيش الإسرائيليّ في الضفّة وغزّة المحتلّة أثناء السنة الأولى من انتفاضة الأقصى، على قتلاه في جنوبيّ لبنان أثناء أسوإ سنة قضاها هناك: ٣٣٪

أعلى نسبة أعمال هجوم فلسطينيّة تمّت داخل الخطّ الأخضر خلال شهر واحد من شهور انتفاضة الأقصى: ٩,٦٪

الزيادة في معدّل التفجيرات الفلسطينيّة سنويّاً داخل الخطّ الأخضر بعد زيارة شارون للحرم الشريف: ٩٠٠٪

معدّل الفلسطينيّين الذين يُقتلون كل يوم منذ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠: ٢

نسبة الضحايا المدنيّين الفلسطينيّين إلى الضحايا في قوات الأمن الوطنيّ الفلسطينيّ، من جرّاء الحرب الإسرائيليّة حتى ١٢ يناير ٢٠٠٢: ٦ : ١

نسبة القَتلى أثناء الانتفاضة من الفلسطينيّين في عمر الزواج أو الحمل: ٦٤٪

نسبة الأطفال الفلسطينيّين (تحت ١٨ سنة) الذين قُتلوا أثناء الانتفاضة من رصاص أصاب الجزء العلويّ منهم: ٧٢٪

نسبة طلاب جامعة بيرزيت الذين يرفضون مشاركة أطفال تحت ١٨ سنة في المواجهات مع الإسرائيليّين: ٧٤٪

عدد الأميركان الذين يُتوقع أن يشوّهوا لو مورست عليهم سياسةُ إطلاق النار الإسرائيليّة «الضابطةُ للنفس»: ١,٥٩٦,٩٠٠

نسبة القتلى الإسرائيليّين إلى القتلى الفلسطينيّين أثناء انتفاضة الأقصى: ١ : ٤

عدد الفلسطينيّين القتلى أثناء «الهدنة» التي لم يُقتل فيها أيُّ إسرائيلي (١٣ ديسمبر ٢٠٠١ ـ ٩ يناير ٢٠٠٢): ٣٣

عدد الاعتداءات على فرق الإسعاف التابعة للهلال الأحمر الفلسطينيّ أثناء الانتفاضة: ١٦٣

عدد جنود الاحتياط الذين سعوا إلى الانضمام إلى ٥٣ آخرين سبق أن وقّعوا رسالة برفض الخدمة في الضفّة وغزّة: ١٥٠

المبلغ الذين يصرفه الجيش الإسرائيليّ يوميّاً للتعامل مع الانتفاضة: ٥٠٠,٠٠٠ $

عدد النقاط التي انخفضتْ بها السياحة الإسرائيليّة اليوم مقارنةً بما كانت عليه عام ١٩٨٨: ١٩

نسبة الدولارات الأميركيّة المعطاة للإسرائيليّين، إلى ما تَخْسره إسرائيل في سنة واحدة من الانتفاضة: ١ : ١

نسبة انخفاض عدد الفلسطينيّين الذين قالوا إنّهم يَدْعمون عمليّة السلام بين أكتوبر ١٩٩٩ وديسمبر ٢٠٠١: ٥١٪

مصادر أرقام الآداب (ص ٦٩)

1) Nehemia Strasler, "Every Settler a King," in **Ha-aretz**, Feb. 1, 2002, http://www.haaretzdaily.com

2) Israel Central Bureau of Statistics, http://www.cbs.gov.il

3) Americans for Peace Now, "Weigh in on Israel's Settlement Budget," http://www.peacenow.org

4) Alon Carmel, "Criminal Negligence? Settler Violence and State Inaction During the Al-Aqsa Intifada," for Palestinian Human Rights Monitor, v. 5, #2 (March 2001) http://www.palestinemonitor.org

5) LAW, "Israeli Settler Crimes," December, 2001, http://www.lawsociety.org

6) "Global Jewish Agenda," June 2000, http://wwwjafi.org.il

7) Moti Bassok, "Israeli Population Growth in Territories Drops Sharply," in **Ha'aretz**, Dec. 9, 2001, http://www.haaretzdaily.com

8) Americans for Peace Now,"Settlement Incentives Investment Increased," Nov. 21, 2001, http://www.peacenow.org

9) Erik Schecter, "Building on a Powder Keg," **Jerusalem Report Magazine**, Dec. 3, 2001, http://www.jrep.com

10) Rania Masri, "The Al-Aqsa Intifada: The Consequence of Israel's 34-year Military Occupation" in **International Socialist Review**, November-December 2001, at http://www.electronicintifada.net

11) Democratic Palestine,"Camp David: A Settlement or an Open Conflict?" No. 85 (Sept. 2000), http://www.democraticpalestine.net

12) IDF Spokesperson, http://www.idf.il

13) **Ha'aretz**, Jan. 1, 2002, http://www.haaretzdaily.com

14 -15) IDF Spokesperson, http://www.idf.il

16) Israeli Ministry of Foreign Affairs, "Suicide and Car Bomb Attacks in Israel Since the Declaration of Principles," http://www.mfa.gov.il

17-19) The Palestine Monitor, "Palestine Fact Sheets," http://www.palestinemonitor.org

20) Amira Hass, "Don't shoot Till You Can See They're Over the Age of 12," in **Ha'aretz**, Nov. 20, 2000, http://www.haaretzdaily.com

21) Jessica Montrell, "The Al-Aqsa Intifada: Don't Believe What You Read (How Media Has Skewed Israel Conflict)," in **Tikkun**, Jan. 2001, quoting a Birzeit University poll.

22) The Electronic Intifada, "One Year of Intifada: A Comparison, The Statistics - If It Were Americans, Not Palestinians," Oct. 1, 2001, http://www.electronicintifada.net

23) Walk 4 Israel, http://www.walk4israel.com & The Palestine Monitor, "Palestine Fact Sheets," http://www.palestinemonitor.org

24) James Tarabay, "Palestinian Suicide Attacks Resume," Yahoo!News, (AP), Jan. 28, 2002, http://dailynews.yahoo.com

25) Palestine Red Crescent Society, "EMS & PHC Under Fire," http://www.palestinercs.org

26) Amos Harel, "Nearly 150 Sign 'Officers' Letter Refusing to Serve in Territories," in **Haaretz**, Feb. 2, 2002, http://www.haaretzdaily.com

27) IDF sources quoted by Ha'aretz, March 14 & 16, 2001, http://www.haaretzdaily.com

28) AP, "Israeli Tourism Drops More Than 50 Percent," in **Jerusalem Post**, Jan. 22, 2002, http://www.jpost.com

29) AFP "Israel Central Bank Reports...," Yahoo!News, Jan. 13, 2002, http://dailynews.yahoo.com and Shirl McArthur, "A Conservative Total for U.S. Aid to Israel: $91 Billion - and Counting," in **Congress Watch**, January - February, 2001, p. 15-16.

30) Jerusalem Media and Communication Centre, Public Opinion Poll #33, Nov. 1999 and Poll #43, Dec. 2001, http://www.jmcc.org